جامعـــة أبو بكـر بلقايـــد
تلمســـــان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنمية بجنوب حوض المتوسط واقع وآفـاق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص الدراسات الاوورومتوسطية

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ:**

بن قلوش نوال *بومدين طاشمة*

لجنة المناقشة و التحكيم:

ا - محمد بن عمار رئيـــســـــــــــــا	جامعة : تلمسان
ا - بومدين طاشمة مشرفا وقررا	جامعة : تلمسان
ا – بن علي بن سهلة ثاني مناقـشـــــــــــا	جامعة : تلمسان
ا - واعلي جمال مناقـشـــــــــــا	جامعة : تلمسان

السنة الدراسة :2011 م-2012 م

مقدمة

مقدمة :

<u>أولا</u> :الإطار العام للموضوع .

حظي مفهوم التنمية باهتمام الدارسين والباحثين فكثرت الدراسات والأبحاث بهذا الشأن. ويعزى ذلك إلى كون التنمية غاية إنسانية تسعى لتحسين نوعية الحياة عن طريق الرد على المشكلات الاجتماعية التي تفتقر إلى سياسات وكذا استراتجيات لمعالجتها . وعليه هي عملية تتطلب منهجية واضحة ودقيقة وشاملة في صياغة الأهداف وضبط المؤثرات.

فالتنمية عملية سياسية وفكرية. فهي عملية تغير الإنسان من اجل الإنسان . لذا فهي في حاجة إلى قيادات فكرية ونخب اجتماعية تكون لها رؤية واضحة في أمور الانحطاط والرقي ولها القدرة على حسن استغلال وتوجيه أمكانتها ومواردها الطبيعية والبشرية انطلاقا من استغلال القرارات السياسية والاقتصادية للبلد. ومن جهة أخرى كثرت الدراسات في مجال التنمية من البديهي أن تخلق زحما معرفيا وتباينا في التصورات والرؤى وكذلك المقاربات . فعلى سبيل الذكر المقاربات الاجتماعية تدرس التنمية من بعدها الاجتماعي أي تربط التنمية بالمجتمع فهي تركز على تحقيق ما يسمى بالتوازن الاجتماعي.

أما المقاربة الاقتصادية تقوم على فكرة تنمية قوى الإنتاج وصولا للتنمية المستدامة التي انبثقت كمفهوم عن ندوة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بستوكهولم عام 1972 والتي تعني استغلا ل الموارد بما يلبي حاجيات الأجيال الراهنة دون الإخلال بحق الأجيال المستقبلية.

فالتنمية اليوم تعكس مدى قدرة المجتمع للمحافظة على ذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية حيث انه لوحظ تراجع البعد المادي للتنمية مقابل الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن هذا الأخير هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه فهي موجهة لخدمة حاجياته الأساسية ورفع مستوى المعيشة وترقية نوعية الحياة وكذا تنمية الموارد البشرية .

ومن ثم يمكن القول أن التنمية تعكس مدى نجاح الدولة أو فشلها في حل مشكلاتها لان الاستقرار الخارجي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي هو امتداد للاستقرار الداخلي والذي مما لا شك فيه لا يتحقق إلا عن طريق التنمية.

وعليه قد أصبحت التنمية من متطلبات الأمن أو بالأحرى مفهومان ملازمان لبعضهما انطلاقا من كون غالبية التهديدات اللاتماثلية انبثقت في الأساس عن غياب التنمية سواء السياسية .الاقتصادية . الاجتماعية حيث أصبح من الصعب الفصل في كونها قضايا أمنية تؤثر على التنمية ؟أم أنها قضايا تنموية تؤثر على الأمن ؟

وفي هذا الإطار لفت انتباه الباحث مسالة تنمية جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار العلاقات الاورومتوسطية سواء المندرجة تحت ما يعرف بالشراكة الاورومتوسطية أو تلك المنظمة في شكل علاقات ثنائية بين دول الضفتين والتي تؤكد على ضرورة تنمية المنطقة باعتبارها مصدرا للأخطار الدولية التي بات يعرفها إقليم حوض المتوسط

<u>ثانيا</u>: إشكالية الدراسة.

وعلى هذا الأساس صيغت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كالآتي:

هل تنمية دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط متطلب داخلي ذو علاقة ارتباطيه بحجم إمكاناتها ؟ أم أنها خيار فرضتها تداعيات البيئة الإقليمية لحوض المتوسط ؟ و ماهي الميكانيزمات الكفيلة لبناء الإستراتيجية التنموية الملائمة لأوضاع المنطقة ؟

و قد تفرعت إشكالية الدراسة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية

1 – ما هي الإمكانات المتحكمة بتنمية منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ؟
2 – ماهو الواقع التنموي لجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ؟_وهل يعبر فعلا عن الحاجة الحقيقية والضرورية للاندماج في إطار المشاريع المعروضة على المنطقة ؟ والى أي مدى ساهمت في دفع عجلة التنمية بجنوب المتوسط ؟
3 – ماهي آفاق التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل المستجدات الإقليمية والدولية ؟

ثالثا : فرضيات الدراسة.

محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة صيغت مجموعة من الفروض الاختيارية على النحو التالي

أولا: هناك علاقة ارتباط بين حجم قدرات وإمكانات جنوب البحر الأبيض المتوسط

ثانيا: توجد علاقة عكسية بين واقع بلدان جنوب حوض المتوسط وطبيعة المشاريع الإقليمية المفروضة عليها

ثالثا: هناك علاقة طردية بين مستقبل التنمية بمنطقة جنوب المتوسط وطبيعة التعامل مع التحديات التي تواجهها.

رابعا:النطاق الزمني والموضوعي للدراسة.

تقوم الدراسة ببحث قضية التنمية بجنوب حوض البحر المتوسط بغية الوصول إلى اقتراح البديل الأنسب والأفضل لتحقيق التغيير والتحديث لتخطي العقبات التنموية التي لا تزال دول المنطقة تتخبط في تداعياتها .

أما فيما يخص النطاق الزمني للدراسة فانه يغطي الفترة ما بين 2000 /2010 ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة للأسباب التالية :

1 – الاهتمام الذي حظيت به التنمية من طرف دول المنطقة والتي أصبحت من أولويات العمل الأورومتوسطي

2 – ضف إلى ذلك أن التنمية باختلافها أصبحت مطلبا ضروريا في ظل تنامي ظاهرة التهديدات اللاتماثلية والتي لا تعترف بحدود الدول

3 – شهدت دول حوض المتوسط نجاحا إلى حد ما على المستوى التنموي والمتمثل في تنفيذ العديد من الاستثمارات بالتعاقد مع الشركات المتعددة الجنسيات غير إن تأثيرها كان ضئيلا بالمقارنة مع الأموال التي استثمرت في إطارها.

4 – عرفت هذه الفترة نشاطا كبيرا من خلال الاتجاه نحو الخارج على حساب الداخل . حيث أن أية مبادرة تعاون لآجل التنمية وتبادل الخبرات تتم بين دول الضفة الجنوبية والشمالية. وبالمقابل التراجع التام بين بلدان الجنوب المتوسطي على الرغم من أنها

أقطار عربية تعاني من نفس الأزمات وبالتالي مؤثرات التقارب والتعاون تكون أكثر حظا في النجاح والتفاعل.

5 – اختلال توازن القوى إن صح التعبير بحلول عام 2011 الذي عرفته معظم وحدات المنطقة ونخص بالذكر المغرب العربي والذي يرجع بالأساس إلى خلفيات محلية تتعلق بفشل سياسات التنمية باختلافها.

خامسا :أهمية الدراسة .

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات التالية:

ا – اعتبارات علمية:

1 – القيام بهذا النوع من الدراسات يطرح إشكالية التنمية بجنوب المتوسط فوق كل الاعتبارات ويدرجها ضمن أولويات العمل بين الضفتين لان الشراكة لا بد أن تتم على نوع من التجانس في المستويات السياسية . الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وبالتالي لا بد من تفعيل عجلة التنمية بالمنطقة على نحو يحقق هذا التوأم المطلوب .

2– يكشف البحث عن أهم الإمكانات التي تملكها دول المنطقة الجنوبية للمتوسط سواء فيما يتعلق بالمقومات المادية وغير المادية والتي تفتقر للقدرة على تحريكها و حسن استغلالها وتسييرها وهنا تنبغي الإشارة إلى المشاريع المعروضة والتي تحاول احتوائها وعلى رأسها الشركات الاورومتوسطية.

3 – استهدفت الدراسة الواقع التنموي لجنوب حوض البحر المتوسط بالتحليل والنقد ومحاولة الكشف عن مواطن الخلل اهو داخلي ينبع من خصوصية البيئة الداخلية لدول المنطقة وعدم القدرة على التكييف؟ أم هو خارجي يعزى إلى طرح استراتيجيات تنموية تعكس إيديولوجية الطرف المبادر باعتباره الطرف الأقوى ؟

ب – اعتبارات عملية :

1- بطبيعة الحال عند التطرق لدراسة العلاقات الاورومتوسطية فانه لا مناص من التطرق لموضوع التنمية، خصوصا أنه المحور الأساسي الذي تدور حوله هذه العلاقات. هذا من جهة و من جهة أخرى إن إشكالية التنمية اعتبرت في نفس الوقت مشكلا و حلا بالنسبة لضفتي المتوسط و يفسر ذلك بكونها مشكلا يحتاج إلى إجراء بحوث لأجل صياغة إستراتيجيات تنموية شاملة.

2- التراجع الذي تعرفه البرامج التنموية بالضفة الجنوبية للمتوسط مقارنة بشماله طالت تداعيات دول الضفة الشمالية وانعكست سلبا على امن واستقرار المنطقة . وعلى صعيد أخر اتخذت مسالة التنمية المنطق في سبيل القضاء على هذه التهديدات الأمنية التي يعرفها حوض المتوسط كجسر للتواصل والتقارب ومن ثم التعاون وصولا إلى الشراكة باعتبار أن ترسيخ الأمن بحوض المتوسط مسؤولية مشتركة .

3- تعالج الدراسة ظاهرة كانت ولا تزال مهمة ومحورية ألا وهي التنمية فاستقرار المجتمعات وتقدمها رهن بهذه الأخيرة. إذ توجد دول تجاوزت حالات التخلف التي كانت تعيشها عن طريق نجاعة إستراتيجيتها التنموية وأخرى فشلت ولا تزال تتخبط في التخلف والتبعية بحكم عجز مشاريعها التنموية . وعليه فالتطرق للتنمية بالدراسة والتحليل والنقد يوضح مدى أهمية حسن استغلال الموارد وتطوير القدرات الداخلية في إطار تعاون إقليمي على مستوى وحدات حوض البحر الأبيض المتوسط (*).

<u>سادسا:مبررات اختيار الموضوع</u>

تنوعت دوافع اختيار الباحث للموضوع بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

ا – المبررات الذاتية

1- تجسدت الدوافع الذاتية لاختيار الباحث لهذا الموضوع انطلاقا من كون التنمية ظاهرة ملازمة لحياة البشرية وبالتالي أنها هادفة لتحقيق غاية الإنسان عن طريق تلبية اكبر قدر ممكن من حاجيات ومتطلبات المجتمع بغية تغيير واقعه المتخلف بجميع جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية.

(*)التنمية بمثابة تعبير عن قدرة الدولة الكامنة في حسن تسيير الموارد المحلية المادية وغير المادية إذ توفر الأطر الكفيلة التي عن طريقها يتم الاستغلال الأمثل والرشيد القائم على الحسابات العقلانية .

2- كذلك لا يمكن إغفال أن موضوع التنمية بحاجة إلى المزيد من البحث لأنه ما دامت التنمية تواكب تطور الإنسانية فإنها لا محال يحتاج إلى تطوير إستراتيجيتها وميكانيزماتها وهو ما يتطلب البحث فيه للكشف عن مواطن الخلل ومن ثم تداركها .

ب – المبررات الموضوعية:

1- معلوم أن مجال الدراسة هو التنمية وربطها الباحث بجنوب المتوسط انطلاقا من كون المنطقة عرفت الكثير من الجهود التنموية فعلى سبيل المثال مشاريع التعاون الاورومتوسطي التي حملت في طياتها العمل المشترك لأجل تنمية الجنوب عن طريق بناء منطقة تجارية مزدهرة ضف إلى ذلك كون بلدان الضفة الجنوبية تعاني من نفس المشاكل والمعوقات وهي ميزة مشتركة مما يحفز على البحث في إحدى النماذج التنموية بالمنطقة وبالتالي تعميم نتائج الدراسة على بقية البلدان . فجلها تعاني من أزمات الشرعية والمشروعية فاقدة للديموقراطية (عدم تفعيل مبدأ المجتمع المدني) بنى اقتصادية متدهورة . مشاريع تنموية متذبذبة ..... كلها مؤشرات تحفز على إجراء دراسة مسحية للمنطقة من خلال التعرض لنموذج تنموي واحد .

2- كذالك هناك مسالة مهمة وجب عدم التغاضي عن التباين الذي تعرفه معدلات التنمية بجنوب حوض المتوسط وعليه هذه المعطيات وغيرها دفعت إلى البحث عن أسباب هذا العجز اهو داخلي ؟ أم خارجي ؟ بمعنى آخر هل يمكن الإشكال في أمكانة الدول الجنوبية لحوض المتوسط ؟ أم انه يتوقف على عدم التوائم بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة ؟ مع العلم إن الكثير من المجتمعات استطاعت تحقيق تقدمها و رقيها اعتمادا على مواردها .

<u>سابعا</u> :منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج الملائمة لطبيعة البحث القائم على رصد المعلومات الخاصة المنظمة والمنهجية بشكل يمكن من الإلمام بالواقع التنموي لمنطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تنوعت بين :

أولا :مناهج كيفية:

تمثلت المناهج الكيفية في كل من المنهج: التاريخي، الوصفي، المقارن [1]

ا – المنهج التاريخي:

التاريخ عنصر مساعد على التحليل السياسي لكونه مصدر يزود علماء السياسة بالأدلة المثبت أو المنفية . ففي البحث الاجتماعي يتم تعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية ونربط الحاضر بالماضي ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع المبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية فمثلا عند دراستنا للتنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط فانه لا مناص من تتبع الحقب التاريخية للمنطقة لاكتشاف مواطن الضعف و النقص كي لا يتم تداركها إلا بالعودة إلى بدايتها (البحث في عدم فاعلية المؤسسات الدستورية للدولة يستدعي الرجوع إلى تاريخ مؤسساتها وظروف التأسيس .تحليل مبادئها .أهدافها . طريقة عملها خلال الحقب الماضية.

فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصور للظروف والمحيط الذي تحكم فيه ميلاد الظواهر آو اندثارها ويستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقة الموجودة بين الظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظروف التي وجدت فيه.

ب – المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث ملائمة لدراسة الظواهر والموضوعات، التي تدور حول السلوك الإنساني و الطبيعة البشرية، باعتباره خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقيق والإحاطة بالأبعاد الواقعية بهذه الظواهر و الموضوعات.

فموضوع التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط يتطلب الاستعانة بمثل هذا النوع من المناهج على اعتبار انه يركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص المجتمعات لهذه المنطقة .

---

(1): للمزيد من المعلومات حول المنهج التاريخي .الوصفي. المقارن راجع – بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية –دراسة في المفاهيم .الأدوات . المناهج الاقترابات د م ن: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011

ج – المنهج المقارن:

تقوم المقارنة في العلوم الاجتماعية مقام التجربة في العلوم الطبيعية وتحقق الكثير من وظائفها والمقارنة هي دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر .

يحوز المنهج المقارن موقعا في كل مستويات البحث العلمي سواء تعلق المر بالوصف أو التصنيف أو التفسير .

وقد تزايد لاهتمام بالسياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا ببروز الدول حديثة الاستقلال والسعي لنشر نموذج الفكر السياسي . الاجتماعي . الثقافي في المجتمعات الحديثة الاستقلال لجانب الرغبة في جعل البلدان تنهج نهج الليبرالي الغربي في التنمية السياسية وهو يدفعها عند دراسة مسالة التنمية ببلدان الجنوب المتوسطي على اعتبارها دول حديثة الاستقلال إلى المقارنة بين مجتمعاتها ومجتمعات الدول الغربية المتقدمة والتي أثرت تداعياتها في بناء الدولة بالنسبة للعالم النامي .

<u>ثانيا</u> :منهج كمية .

اقتصرت على المنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة [1]

أ – **المنهج الإحصائي:** يستخدم المنهج الإحصائي في الموضوعات التي يمكن أن تخضع للقياس وان تكمم، فالمنهج الإحصائي هو احد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها واثبات الحقائق العلمية المتصلة شانه شان أساليب الاستنتاج المنطقي إلا انه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر كالطول، الوزن،العمر،الثمن .....

دراسة واقع التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط استوجب الاستعانة بهذا المنهج لتقديم مؤشرات حقيقية تعبر عن الوضع العام لمجتمعات المنطقة سواء فيما تعلق بالصحة، التعليم، مستوى الدخل، حجم الموارد، حجم التعاملات البينية والخارجية ،....

(1): محمد شلبي. <u>المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم،المناهج ،الاقترابات والأدوات</u>، الجزائر: د د ت، 1997

المنهج الإحصائي يفسر أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كميا كالسلوك ألتصويتي، الانتماء الحزبي ،لغة الأرقام تكون أوضح وأدق وصف من التعبير اللفظي عن الظواهر وهو ما يساعد على ترشيد القرارات السياسية وإقامة استنتاجات صادقة من الواقع الملاحظة إلى جانب إمكانية اختبار الفروض ومدى صدقها وعدمه من ذلك من خلال البيانات الإحصائية.

ب منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي تتجه إلى جميع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما ،كما يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو جميع المراحل التي مر بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها .

فالمنهج يصبو للإحاطة ب بالوحدة محل الدراسة وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها ومن ثم إبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة.

اقتضت الدراسة الاستعانة بمقاربتين رئيسيتين تساعدان على البحث في خصوصية التنمية بالمنطقة الجنوبية لحوض المتوسط ومن ثم بلوغ أهداف الدراسة وهما:

1- **مقاربة التبعية:**

واستعان به الباحث لمجموعة من الأسباب نوردها كالآتي:

ا – دراسة قضية التخلف والتنمية بدول العالم الثالث بما فيها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تستدعي الاعتماد على هذه المقاربة.

ب – الجمود الذي تعيشه مجتمعات العالم الثالث وعدم القدرة على النمو الذاتي وحالة التخلف التي أصبحت واقعا مستمرا وثابتا لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا عن طريق اقتراب التبعية الذي يقدم تحليلا لذلك .

ج – السيطرة الموجودة على المستوى الحلي والتي تمارسها جماعات محلية مرتبطة بحكومات أجنبية وشركات متعددة الجنسيات تضفي إلى وجود علاقة تبعية حادة تمنح الهيمنة الكاملة للقوى الرئيسية على الدول التابعة .

يعتبر اقتراب التبعية من أهم المداخل البديلة الكفيلة بدراسة موضوع التنمية والتخلف بجنوب حوض بحر الأبيض المتوسط " وقد جاء كرد فعل على عجز الاقترابات السلوكية والتنموية التي سادت في منتصف ستينيات القرن الماضي في تفسير ظاهرة التخلف بالنظر إلى عدم قدرة المنظور الماركسي في تفسير التطورات الحاصلة في المجتمعات الرأسمالية وكذا المجتمعات التي خرجت من الحقبة الاستعمارية [1]

ويقوم اقتراب التبعية على مجموعة من المسلمات [2]

ا – أكد على إدماج دول الجنوب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من شانه أن يفرز نتائج ضارة بهذه الدول أي التخلف

ب – الاعتراف بان الدول النامية تختلف في أوجه أساسية عن الدول الصناعية الغربية في الجانب التاريخي .

ج – جذب الاهتمام إلى الظروف الاقتصادية العالمية كقيود على الدول النامية في تطورها المعاصر .

د – ركز على تفاعل العوامل الاقتصادية .السياسية والاجتماعية في الدراسة النظامية للتنمية .

فاقتراب التبعية يقر بان الرأسمالية العالمية تتكون من أربع طبقات مترابطة فيما بينها . (مركز المركز .محيط المركز .محيط المحيط) حيث أن المركز الرأسمالي تمثله الطبقات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية [3] أما محيط المركز فتجسده الطبقات التي تقع تحت الاستغلال في العالم الرأسمالي المتقدم . أما مركز المحيط فتشكله البرجوازية التابعة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا واسيا . ومحيطه عبارة عن مجموع الفلاحين في الريف والطبقات الدنيا في دول العالم الثالث [4]

وفي هذا الإطار كتب الأستاذ « DOSSANTOS » معرفا التبعية على أنها حالة يتحدد فيها مسار اقتصاد آخر يتبع له الاقتصاد الأول[5] ويفرق بين ثلاثة إشكال للتبعية

---

(1):احمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية،القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008 ص 60

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

(3) :RONALDH CHILCOTE, theories of comparative politiques, boulder west view presse .1981 p 233

(4) lbid . p234

(5) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007 ، ص 114

1 – التبعية الاستعمارية

2 – التبعية المالية والاستعمارية

3 – التبعية التكنولوجية الصناعية

حسب هذا المدخل النمو و التخلف هما قطبان لوحدة الرأسمالية وعالميته . وبالتالي فان الظروف الحالية لا تمكن البلدان النامية من إتباع طريقة التطور الرأسمالي بالشكل الذي رسمته الدول الرأسمالية المتقدمة منذ أكثر من قرنين . والتي استندت في تطورها إلى توسع وضم بقية بلدان العالم وجعلها تابعة لها والاستفادة من ثرواتها لتوفير بعض المتطلبات العلمية الإنتاجية من جهة وتحويلها إلى أسواق فائض إنتاجها ومن جهة أخرى .

فإذا كان بإمكان بلدان المركز المتطور أن تتقدم نتيجة نموها الذاتي المستقل في الوقت الحاضر . فان البلدان التابعة لها تستطيع أن توسع اقتصادها إذا توسع المركز المهيمن فقط . كما يحدث هذا التوسع تحت سيطرة وشروط المركز نفسه وهو ما دفع إلى الاعتقاد بان نمو الأطراف المبني على الانخراط في السوق الرأسمالية سيولد نموا للتخلف فيه ولا يعمل على تقدمها باي شكل .

وعلى هذا الأساس فالمشكلة التنموية بجنوب حوض المتوسط على غرار باقي مناطق العالم الثالث هي نتاج الرأسمالية باعتبارها نسق من التبادل الاحتكاري الذي يعمل على تحويل الفائض من المناطق التابعة إلى المراكز الرأسمالية، والذي بدوره يحكم توزيع القوة السياسية وأشكال التنظيم الخاص، ومن ثم الإنتاج والبناءات الطبقية في المناطق المختلفة " وهو ما أطلق عليه بتنمية التخلف، والتنمية الرأسمالية تعني بالضرورة التنمية المشوهة أو التخلف للآخرين وهذا النمط من التنمية نفسها تعمل على جعل التخلف واقع مستمر وثابت بهذه البلدان بدلا من أن يكون حالة مؤقتة".

<u>ثانيا</u> : مقاربة مؤسسية :

كما تمت الاستعانة بمقاربة المؤسسية التي تقوم على الشرح و التفصيل الوصفي للمؤسسة و الهدف من تكوينها، مراحل تطورها، تجنيد الأعضاء في المؤسسة ، الوسائل التي تستخدمها، هياكل المؤسسة، علاقتها بغيرها من المؤسسات ، اختصاصاتها ،الثقل النسبي للمؤسسة من حيث الأهمية ، الفاعلية، القوة و التأثير ،تنظيمها الداخلي و كذا توزيع الأدوار .

فالمؤسسة يمكن أن تكون متغيرا مستقلا يستطيع أن يشكل البيئة ويؤثر فيها و ذلك على الأقل بمقدار ما شكل المؤسسة بآثار البيئة و المؤسسة لها دور أساسي في عملية إدارة التحديث يمكن أن تؤديه أو تعجز عن أدائه .

تولي هذه المقاربة أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية و من ثم ربط ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة فالمؤسسات الدراسية أصبحت تحظى بأهمية محددة للسياسة العامة في علاقاتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية فدراسة السياسة العامة لدى دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط تقتضي التطرق لدراسة المؤسسات السياسية بها نظرا للإشارة التي تتركها في مخرجات الدولة ، حيث يفترض أن المؤسسة هي المتغير المستقل و نمط السياسة هو المتغير التابع .و هناك مجموعة من المؤسسات لها التأثير الكبير إن لم يكن الغالب في الحياة السياسية لكل بلد من البلدان ، إذ قد تكون مؤسسة اقتصادية ، عسكرية أو اجتماعية،....

ثامنا: الدراسات السابقة:

أما حول الدراسات السابقة في الموضوع، فيمكن الإشارة إليها كالآتي:

أولا: الدراسات التي ركز ت على التنمية السياسية:

- **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**[1]، للدكتور مصطفى كامل السيد، يعرض في مؤلفه الحكم الرشيد كبديل يقوم على مجموعة من العناصر[*]،و التي لا يمكن لنظام سياسي أن يتمتع بالشرعية بدونها.

- **الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة**، للدكتور ناجي عبد النور[2]حيث تناول المؤلف رصد وتحليل وظائف وأدوار وحدات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات العامة، بمعنى يقوم على تبيان مدى فعالية الإدارة المحلية في توجه التنمية المحلية لخدمة المواطن وتحقيق التنمية المستدامة.

---

(1): مصطفى كامل السيد،الحكم الراشد والتنمية في مصر، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2006.

(*):حكم القانون، الشفافية، المساءلة، التكافؤ في توزيع أعباء وفوائد السياسات العامة بين المواطنين وتقبل الحكومة للاستجابة لرغبات أغلبية المواطنين المشروعة بطبيعة الحال.

(2):ناجي عبد النور، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، عنابة:منشورات جامعة باجي مختار،2010.

- **إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه للدكتور بومدين طاشمة[1]، ضمنها خمسة فصول حاول من خلالها دراسة وتحليل التنمية السياسية في الجزائر باعتماد مفهوم البيروقراطية كمدخل يمكن من التعرض لطبيعة النخب الحاكمة ومدى تمثيلها لمختلف القوى و التيارات الفاعلة في المجتمع،وطبيعة المؤسسات السياسية، وحدود قدرتها على التكيف مع المتغيرات المجتمعية،ومعر فة إلى أي مدى تحقق ما يسمى شرعية الإنجاز في الجزائر.

- و هناك من الدراسات استندت على مقاربة التحول الديمقراطي لتحليل واقع التنمية السياسية في بعض الدول من المنطقة العربية [2] على اعتبار أن الديمقراطية أصبحت ضرورة ملحة، فهي قبل أن تكون نمط حكم رشيد وعقلاني هي غاية إنسانية تسعى لتلبية حاجات المواطن بأسرع وسيلة وأقل تكلفة.

ثانيا: الدراسات التي ركزت على التنمية الاقتصادية:

- **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، للدكتور محمد ثابت هاشم[3]، تعرض من خلال هذا المؤلف للبحث في متطلبات التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات والمستجدات الدولية التي تعرضها تداعياتها على اقتصاديات الوحدات الدولية.

- **التنمية الاقتصادية**، للدكتور عادل بختار الهواري[4]، أين تطرق لدراسة التنمية الاقتصادية من خلال ضبط المفاهيم المتعلقة بها، ومن ثم استخلاص بعض النتائج التي تخدم هذا النوع من التنوع وتحفزه البرامج التنموية ذات الصلة .

---

(1): بومدين طاشمة،"استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2007.

(2) : راجع مايلي:

- ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2004.
- محمد كنوش الشرعة، "التجربة الديمقراطية في الأردن"،ورقة بحثية حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2004.

(3): محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، د م ن: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى،2004.

(4): عادل بختار الهواري، التنمية الاقتصادية،د م ن: دار المعرفة الجامعة،1998.

- و في نفس السياق توجد دراسات في غاية من الأهمية تعتمد مقارنة الإصلاح الهيكلي كنهج أو كبديل لتحقيق الإصلاح الاقتصادي ببلدان المغرب العربي كنهج يمكن من نجاعة برامج التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، و الذي بطبيعة الحال سوف تطال تداعياتها باقي مستويات التنمية سواء سياسية كانت أو اجتماعية.[1]

ثالثا: الدراسات التي ركزت على التنمية الاجتماعية:

- من البحوث من أولت أو أعطت أهمية للمتغير المجتمعي كمقارنة لدراسة وتحليل التنمية م بعدها الاجتماعي على اعتبار أن هذا الأخير هو الوجه العاكس لطبيعة السياسة العامة السياسية و الاقتصادية السائد، على مستوى وحدة دولية معينة، وعليه هناك علاقة ارتباطية بين كل من المتغير المجتمعي والسياسي، هذا من جهة ومن جهة أخرى بين المتغير المجتمعي أو المتغير الاقتصادي من جهة أخرى فالمجتمع بمثابة حلقة وصل يؤثر و يتأثر. المجتمع يؤثر على صياغة سياسية عامة اقتصادية دون غيرها من البدائل المطروحة وذلك عن طريق قنواته سواء الرسمية(أحزاب سياسية) وغير الرسمية(جماعات الضغط، جماعات المصالح).

---

(1): يمكن الرجوع إلى الدراسات الآتية:

– أحمد الصديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي: تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي، الدار البيضاء إفريقيا الشر ق، الطبعة الثانية 1991.

– أحمد منيسي عبد الحميد وعبد الله محمد شامية،" دور الدولة و التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي"، ورقة بحثية مقدمة للندوة الفكرية للمركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،2005.

– المنصف عباس،"تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة، ورقة بحثية مقدمة للندوة الفكرية للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،2005.

- وفي هذا الإطار نجد **المغرب العربي في التقارير التنموية** للباحث عبد الواحد بلقصري [1] الذي تناول في مقالة أهم ما توصلت الدراسات من نتائج وخلاصات حول أوضاع وواقع التنمية بمنطقة المغرب العربي.

- **آثار برنامج التعديل الهيكلي على الشغل و آفاق الحد من أزمة البطالة: حالة الجزائر**،عكريش كمال[2]حاول اقتراح خيار أو بديل كفيل لحل مشكلة البطالة بالجزائر وذلك باعتماد برنامج لإصلاح الهيكلي الذي اعتمدته الدولة ومدى أخذه بعين الاعتبار كمسألة الشغل.

تاسعا: هيكلة الدراسة:

في إطار السعي للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة تتضمن الإطار المنهجي العام، وتعقبها خاتمة وملاحق تتضمن أهم نتائج الدراسة.

الفصل الأول بعنوان التأصيل النظري لعملية التنمية بجنوب حوض المتوسط، تضمن أربعة مباحث حيث حاول الباحث من خلال المبحث الأول ضبط أهم المصطلحات المشابهة والتي يقترن مفهومها بمفهوم التنمية في حين ذهب المبحث الثاني إلى عرض نموذج تنموي من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط. أما المبحث الثالث خصص لتبيان أبرز العناصر الرئيسية لمفهوم التنمية حتى يسهل الوصول للأهداف المبتغاة. لينصرف المبحث الرابع والأخير للتعريف بالتنمية في ظل التطورات التي تعرفها العلاقات الدولية وما أفرزته من مفاهيم وظواهر أثرت بدورها عليها.

الفصل الثاني تناول الواقع التنموي بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، احتوى على أربع مباحث تناول فيها الباحث أهم النقاط المتعلقة بدراسة التنمية بهذه المنطقة، فجعل من المبحث الأول إطار لضبط بعض المؤشرات الإحصائية لطبيعة الموارد المتوفرة بالمنطقة وكذا طرق استغلالها من طرف حكومات هذه البلدان، ليخلص الباحث في نهاية المبحث إلى تحديد خصوصية المنطقة سواء فيما تعلق بالجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي وهو موضوع المبحث الثاني.

---

(1): عبد الواحد بلقصري،"المغرب في التقارير التنموية" المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد15 ،2007.

(2): عكريش كمال، "آثار برنامج التعديل الهيكلي على الشغل وآفاق الحد من أزمة البطالة: حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة سيدي بلعباس 2005 ، 2006.

كما يمكن الرجوع إلى:

– كيفاني شهيدة ، "التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية مع دراسة خاصة للحماية الصحية في الجزائر"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة تلمسان، 2006–2007.

أما المبحث الثالث فتناول أبرز المعوقات التي تعترض نجاعة برامج التنمية بالمنطقة الجنوبية لحوض المتوسط، وهذا الجزء من الفصل الثاني يعد كاستنتاج للمبحثين الأول والثاني. وجعل الباحث من المبحث الرابع لب الدراسة، إذ ذهب إلى اقتراح إستراتيجية بديلة لتنمية جنوب المتوسط لما يتوائم وخصوصيات مجتمعاتها هذا من جهة ومن جهة أخرى وفقا لما توفر من إمكاناتها وقدراتها على ترشيد استقلال هذه الموارد دون الإخلال بحاجات الأجيال المستقبلية.

وحسب ذلك فإن الباحث سعى من وراء ذلك إلى تحفيز دول المنطقة على إتباع أسلوب الاعتماد على الذات والتوجه نحو الداخل، لأن الزيادة على المستوى الإقليمي أو الدولي تحتاج إلى ركائز متينة على المستوى الداخلي.

الفصل الثالث انصرف لدراسة آفاق التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، أين حاول الباحث إعطاء بديل لحل مشكلة التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. و لهذا الغرض تم تخصيص كل من المبحث الأول و الثاني لتبيان أهمية التنمية و آفاقها في إطار العلاقات الأورمتوسطية و كذا الدولية، و من ثم رصد الجهود و الآليات المسخرة لأجل ذلك . لينصرف المبحث الثالث لحصر أبرز التحديات التي تواجه المنطقة والمؤثرة مباشرة على جهود التنمية.ليكون المبحث الرابع بمثابة استشراف لمستقبل التنمية عن طريق اقتراح جملة من الخيارات لتخطي عقباتها.

<u>عاشرا</u>: صعوبات الدراسة:

أما حول صعوبات الدراسة فيمكن القول أن أي دراسة من هذا النوع ستحاط بمجموعة من الصعوبات المنهجية التي تضع قيدا على حركيتها وتحد من فعاليتها، وهذه الصعوبات تستلزم سلوك مجموعة من الطرق للتغلب عليها أو التقليل من أثرها حتى تؤتي الدراسة نتائجها بصورة مقبولة، وأهم هذه الصعوبات:

أ- تعدد التورات وتضارب الاجتهادات النظرية في دراسة التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، وغالبا ما يحكم هذه المقاربات والتصورات مواقف فكروية (إيديولوجية) وقيمية مسبقة.

ب-تعدد الإسهامات وامتدادها على فترة زمنية كبيرة نسبيا، وإنتاج علمي غزير بصورة لا يستطيع معها أي باحث أن يلم بجميع هذه الكتابات.

ت- تعدد التجارب التنموية التي اتخذتها المجتمعات محل الدراسة ومن ثم فإنه من الصعب تقييم نتائج كل تجربة على حذة، و هو ما يقتضي الاعتماد على النتائج العامة المتفق عليها لخلاصات هذه التجارب وإن لم تكن جميعها فأبرزها.

الفصل الأو ل
التأصيل النظري لعملية التنمية بجنوب حوض المتوسط

الفصل الأول: التأصيل النظري لعملية التنمية.

معلوم أن التنمية مفهوم لاقى رواجا كبيرا بين الباحثين والدارسين عبر مختلف مراحل تطور العلاقات الدولية، غير أن المفهوم تبلور بشكل أكثر وضوحا في الخمسينيات بعد أن شرعت الكثير من الدول النامية بمحاولة تغيير واقعها المتخلف بجميع جوانبه السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتي لاقت فشلا في بدايتها نظرا للتباين بين واقعها المتدهور والظروف الدولية.

وللبحث في خلفيات هذا التراجع على مستوى استراتيجيات التنمية لدى الضفة الجنوبية لحوض المتوسط باعتبارها جزء من العالم النامي لا بد من ضبط وتحديد بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع التنمية، وكذا أهم المتغيرات والقضايا الدولية المؤثرة على تطور المنظور التنموي،بما يسهل عملية الإلمام بالواقع التنموي لجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

هذه النقاط وغيرها سوف يوضحها الباحث في المباحث الموالية على الترتيب:

المبحث الأول: مفهـــوم التنمية وعلاقتـــها بالمفاهيـــم الأخـــــــرى.
المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية من مستوى التنظير إلى مستوى خبرات الدول
المبحث الثالث: العنـــــــاصر الرئيسيـــــة لمفهـــوم التنميـــة.
المبحث الرابـــع: مفهـــــوم التنميـــــة في ضوء الأزمـــات والمستجدات.

المبحث الأول: مفهوم التنمية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

ينطوي مفهوم التنمية على معاني أكثر فعالية، فعند ذكر التنمية فإن أبعادها تتشعب بداية بالتنمية السياسية والتي يقصد بها عمليات تعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية لأخرى، كذلك التنمية الإدارية باعتبارها عملية موجه ومنظم ومستمر، ثم التنمية الاقتصادية والمتضمنة لتغييرات في الهيكل والتبيان الاقتصادي، وصولا للتنمية البشرية والتي تضم تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي إلى جانب احتواء عناصر اجتماعية وثقافية. وعليه ونظرا لهذا التعدد والتنوع كان لا بد من عرض الفارق بين مصطلح التنمية وغيره من المصطلحات. وذلك من خلال المطالب الموالية على الترتيب:

المطلب الأول: مفهوم التحديث Modernisation .

استخدم مفهوم التحديث Modernisation على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، [1] ويشير التحديث إلى مجموعة متكاملة من العمليات الاجتماعية التي تتمثل في التنمية الاقتصادية، تحسين وسائل الاتصال والنقل، تهيئة أفراد المجتمع فكريا لتولي مهام التجديد والعمل على تقدم المجتمع وتحوله إلى مجتمع صناعي يتمتع بقدر من الرفاهية.

وعلى هذا الأساس ذهب "ولبرت مور" "W. Morre " إلى القول أن التحديث يتضمن تحولا شاملا في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث Modern society، ويستهدف هذا النموذج إحلال نموذج التكنولوجيا وكذا نموذج التنظيم الاجتماعي بدلا من النماذج المختلفة القائمة داخل المجتمع المختلف. [2]

وحسب "هربرت بلومر" "Herbert Blumer"التحديث يمكن قياسه وملاحظته من خلال بعدين رئيسيين هما: التحول من مجتمع تقليدي خصوصي إلى مجتمع عام، وأنه عملية تقود إلى إيجاد مؤسسات متخصصة في معالجة المشاكل التي تنجم عن تغيير بنية المجتمع على المستوى الفردي والمستوى الاجتماعي خلال فترة التحول من حياة تقليدية إلى حيات حديثة. [3]

---

(1): سميرة أحمد السيد، الأسس الاجتماعية للتربية في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والثورة المعلوماتية، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2004، ص 183.)

(2): Lerner Daniel. The passing traditional society. Modernizing the middl east. New .York. The free press, 1958, p.p. : 43/47.

(3) : IBID, p. 48.

وبذلك تتضمن عملية التحديث التحول الذي يحدث في الأنساق الإنسانية الاجتماعية الأساسية خاصة في النسق الاقتصادي والتربوي والسياسي. واثر هذه التغيرات التجديدية على الأنساق الاجتماعية الأخرى خاصة النسق الأسري ومساندتها له في إعداد الأبناء في المساهمة في عملية التنمية الشاملة للعمل على تقدم المجتمع وزيادة رفاهيته وتخطي المعوقات التي تحد من تقدمه والحد من ارتفاع معدلات القفز أما بالنسبة للتحديث في المجتمعات النامية هو نقل النموذج الغربي عن طريق تحديث التعليم، استخدام وسائل الإنتاج الحديثة والتكنولوجيا في النسق الاقتصادي لتحقيق أهداف عملية التحديث.

ودائما في نفس السياق يرى " تالكوت بارسونز" من أبرز أصحاب الاتجاه الوظيفي أن النسق يتكون من أجزاء متكاملة وظيفيا، يؤدي كل جزء وظيفته الخاصة للمحافظة على بقاء النسق وتوازنه مما يعمل على استمرار النسق،" وعندما يعجز أحد الأجزاء عن أداء وظيفته فإنه يؤثر على النسق ككل، وبذلك يصبح هذا الجزء معوقا وظيفيا Disfunctional وبالتالي يؤثر على توازن النسق ويعوق أدائه لوظائفه. [1]

ويكون النسق متوازنا، عندما يكون قادرا على الاستجابة للبيئة الخارجية والتكيف معها من خلال ما تؤديه وحداته من وظائف وان يكون قادرا على المحافظة على العلاقات بين البناءات الداخلية الأساسية والتي يكون فيها محدود". [2] وبالرغم من أن التكامل في المجتمع كنسق لا يكون كاملا بشكل مطلق، الا أن وحدات النسق تقوم باستجابات تلاؤمية للتغيرات الخارجية للحد من أثرها إلى درجة تمكن النسق من إعادة التوازن.

ففي فكر "بارسوتز" التوازن المستقر لا يعني عدم وجود تغيير، فالتغيير والتحديث مستمران في كل مجالات الحياة، "وقد فرق بين التغير الذي يحدث داخل النسق (أجزائه) وفي النسق ككل. وبين العمليات التي تؤدي الى الاستقرار البنائي وتلك التي تؤدي إلى التغيير البنائي".[3]

---

(1): بديع محمد القاسم، نماذج وإستراتيجيات التغيير والتحديث الحضاري، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2001، ص 22.

(2): ويلسون دافيد، استراتيجية التغيير: مفاهيم ومناظرات في إدارة التغيير، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1995، ص 200.

(3): نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2002، ص–ص: 204–205.

فالاتجاه الوظيفي يقرب كون النظام السياسي مجموعة من التفاعلات متواجدة بالمجتمعات المستقلة تقوم بوظيفة التكيف والتوحيد. "ويفسر ذلك بكون النظام السياسي شمولي يحتوي على جميع التفاعلات فهو لا يقتصر فقط على الهيئات والمؤسسات التي توجد طبقا للدستور مثل المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية، الإدارات الحكومية، المحاكم أو الروابط غير رسمية كالأحزاب والجماعات المصلحية، .....إلخ ولكنه يشمل أيضا جميع الهيئات في اتجاهات سياسية مثل الجماعات الطبقية، الأسرة، القبيلة وهي سمات النظام السياسي النامي الذي يحوي جميع التفاعلات السياسية سواء الرسمية وغير الرسمية على نحو يحقق تكامل الأدوار وكذا النشاطات بمعنى الاعتماد المتبادل، فالعمليات السياسية مهما كانت فرعية فإنها تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى.

التحديث عملية تتسم بالخصائص الآتية: [1]

1-عملية جذرية تتضمن تغييرا جذريا من التقليدي إلى الحداثي.

2-عملية معقدة تشمل التغيرات في كل النظم المجتمعية من التصنيع، التحضير، الحراك الاجتماعي وانتشار الوسائل التقنية وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم واتساع المشاركة الشعبية.

3-عملية عامة تعنى بها جميع الدول وبشكل متواصل.

التحديث عبارة عن مرحلة اجتماعية يمر بها المجتمع تتميز عن عدة مراحل أخرى سبق أن عايشها ذلك المجتمع و مر بها وتعتبر أحدث المراحل بالنسبة له، إذ تحدد الثقافة المحلية الخصائص التي تميز تلك المراحل المختلفة." [2]

مفهوم التحديث بالنسبة للمجتمعات النامية مثل بلدان الساحل الجنوبي لحوض المتوسط فإنه يرتبط بالتقدم والتنمية ويتضمن أشكالا مترابطة تتصل بأنماط التحديث السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، إذ يركز على تحديث البنية المجتمعية انطلاقا من النظر لهذه الظاهرة والتنمية كعملية تحريك علمي مخطط لجملة من العمليات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في إطار إيديولوجية لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

(1): بومدين طاشمة، محاضرات في التنمية السياسية: المفاهيم النظريات المداخل، الجزء الأول،دم ن: ددن، 2008 – 2009، ص 12.

(2): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا سياسيا إداريا بشريا، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص – ص 22–23.

***المطلب الثاني*: مفهوم التغير Change :**

المجتمعات البشرية في تغير حضاري مستمر، والتغير هو سبيل نموها وبقائها وهو يمثل عملية توازن تكفل تحقيق تماسك المجتمع والتلاؤم بين تنظيماته، "إذ يرتبط التغير بخاصية إشباع حاجات المجتمع الأساسية وكذا الثانوية لأن العادات والسلوك والوسائل المادية التي تقدمها الحضارة تعتمد على مدى إشباع تلك الحاجات". [1]

ومفهوم التغير يطرح مجموعة تساؤلات جوهرية: متى يبدأ التغير وهل يكون دفعة واحدة أو بصورة تدريجية ؟ وهل يركز على تعبئة الموارد الاقتصادية أم البنى السياسية والاجتماعية ؟ وكيف تنسجم هذه البنى لتحقيق التغيرات المنشودة ؟

هناك ثلاث خصائص للتغير: [2]

أ- إنه ظاهرة عامة تؤثر في أساليب الحياة.

ب- يمس البناء الاجتماعي.

ت- يتصف بالاستمرارية.

"فالتغير عملية تراكمية متواصلة تسهم فيها مؤسسات المجتمع وهياكله المختلفة، أين تتكامل وظيفيا لتغيير ذاتها". [3] ويكتسب التغير أهمية خاصة بسبب علاقته الوثيقة بالبنى الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع من جهة ولارتباطه بمصطلحات ومفاهيم أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة به مثل النمو والتنمية والتقدم والتطور والتجديد.

وعليه التغير حسب ما ذهبت إليه النظرية الماركسية أن التغير كظاهرة إنما هو أمر حاصل بالواقع، إذ أن التقدم يغرس جذوره في أنماط الإنتاج الاقتصادي التي تطورت عبر القرون بفعل حركة جدلية وبفعل حتمية تاريخية لا يمكن إغفالها أو عدم المرور بها. [4]

---

(1): حسين عبد الحميد احمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص 27.

(2): بديع محمود القاسم، مرجع سبق ذكره، ص24.

(3): حسين عبد الحميد احمد رشوان .مرجع سبق ذكره، ص28.

(4): شفيق منير، في نظريات التغيير، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005، ص160.

"في حين ترى النظرية البنيوية أن عناصر أي تغير تظهر لنا أشكال الحياة الثقافية والاجتماعية للبشر، ويتحقق التغير عن طريق الانتشار Diffusion المسؤول عن تقديم الأنماط وانتقالها واستقرارها، حيث أن اختراعا فكريا أو اجتماعيا معينا يؤدي إلى اختراعات مادية وهي بدورها تؤدي إلى اختراعات اجتماعية وفكرية أو مادية. "[1]

وجاء في تقرير الأمم المتحدة ONU تأكيدا على العلاقة الوثيقة بين التغير والتنمية وأن مشكلة البلدان المتخلفة لا تتمثل في التقدم وحده بل في التنمية لأن التنمية هي التقدم مع التغير، وان التغير بدوره اجتماعي وثقافي، كما هو اقتصادي، كيفي وكمي في الوقت نفسه". [2] ويشمل التغير:

1-الميدان الاجتماعي بما فيه من خدمات عامة: تعليم، صحة، .....

2-الميدان الإنتاجي الاقتصادي بما فيه من وسائل إنتاج وتبادل تجاري .....

3-الميدان السياسي والإداري ويمثل التغير التابع من الداخل و كذا من الخارج.

لكل مجتمع عوامل تحفزه على التغير وتدفعه وعوامل أخرى تعيقه والتي هي في الوقت نفسه بواعث على التغير نتيجة وجود قناعات بضرورة إحداث تعديل والانتقال من التقليدي إلى الحداثي، وفي هذا الإطار وجب الإشارة إلى العلاقة الإرتباطية بين مفهوم التغير والتنظيم [*] Organisation على اعتبار أن المجتمع مزيج من أبعاد بنائية ومتغيرات مجتمعية، بحيث أن دراسة هذا التغير يساعد على إعطاء صورة معبرة عما يجري على مستوى التنظيم من ديناميات وميكانيزمات التي تتخذ أشكالا متعددة ومستويات متباينة.

يشير التغير إلى حدوث مستجدات على مستوى الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه، إذ يكون التغير إما تعبير عن التقدم والارتقاء وإما تخلف وتأخر أي أنه قد يكون إيجابي أو سلبي.

---

(1): المرجع نفسه، ص203.

(2): ويلسون دافيد، مرجع سبق ذكره، ص203.

(*): للمجتمع خاصية بنائية تتمثل في وجود تنظيمات كبيرة الحجم نسبيا تؤدي وظائف ومهام محددة وهي ما يطلق عليه إسم "البيروقراطية"

***المطلب الثالث*: مفهوم الإصلاح Reform**

هو كل العمليات الهادفة إلى إعداد أجهزة الدولة بما في ذلك الأفراد والميكانيزمات إعدادا علميا يمكن من أداء الدور الإستراتيجي لكل منها.

فهو يستهدف تنظيم مؤسسات الدول بشكل يحقق أهداف السياسة العامة بكفاءة وفعالية عن طريق التغير الشامل الذي يمس البنى والوظائف التي تتم على مستواه.

الإصلاح عملية شاملة وليست جزئية، وهي عملية إدارية بالدرجة الأولى بحكم الحاجة إلى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. [1]" فجوهر الإصلاح يقوم على البحث عن مؤسسات شرعية ومستقلة مهتمة بعملية الإصلاح وجوهرها أو بتحديد الطرق والوسائل الكفيلة بإدارة الإصلاح، والأخذ ببعد الجوهر يقتضي تحديد أهداف وقيم الإصلاح وارتباطه بما يقدمه من مساهمات في تطوير العملية التنموية الشاملة، وهدف الإصلاح في هذه الحالة يهتم بالتغيير الشامل". [2]

وعلى نحو آخر فالإصلاح يتطلب قوة تحكمية تملك القدرة على فرض الشرعية المطلوبة والتي بدورها تستمد من رغبات المواطنين ومشاركتهم في التنمية الشاملة، فيشكل عام الإصلاح القائم على أسس عقلانية ورشيدة يستدعي تحقيق كل من: [3]

1- إعادة تشكيل دور الجهاز الحكومي.

2- الاهتمام بإعادة هيكلة أجهزة الرقابة المركزية.

3- تطوير مستوى الإدارة العليا للجهاز الحكومي.

4- تطوير و تنظيم الأجهزة ذات الارتباط بأدوار الحكومة التي تم إعادة تشكيلها، إلى جانب علاج مشكلات التضخم الإداري والتوظيف في الجهاز الحكومي.

---

(1): محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، الطبعة الأولى، 2008، ص/ص 64-65 .

(2): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(3): مصطفى محمد عبد الله، "التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية"، ورقة بحثية مقدمة: إلى الندوة الفكرية للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر حول الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبقة الثانية، 2005، ص31.

توسيع وتعميق المشاركة الشعبية وكذا تحسين مؤشرات الإنتاجية والجودة والفعالية للمنظمات العامة.

5- تنمية الوعي القومي بمدى أهمية برامج الإصلاح.

فالفشل الذي منيت به برامج التنمية ببلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط يتعلق بعدم فعالية خطط الإصلاح سواء السياسي (التحول الديمقراطي)، أو الاقتصادي (التوجه نحو اقتصاد السوق الحر) أو الاجتماعي، حيث تعاني برامج الإصلاح من عدم وجود أجهزة متخصصة قادرة على تولي مسؤولية إدارة الإصلاح إلى جانب التردد في التطبيق، كذلك نقص الكفاءة المؤهلة للقيام بعملية الإصلاح.

***المطلب الرابع*: مفهوم التحول Transformation**

التحول عبارة عن عملية تغيير تحدث في المجتمع وتمر عبر مراحل، حيث يهدف لإصلاح وضبط وإعادة هيكلة المجتمع ووضع أسس مشتركة من أجل خلق الفعالية. "وقد يكون التحول بموجب عوامل داخلية دفعت لحدوث ذلك وإما بموجب عوامل خارجية أثرت تداعياتها على الوحدات الدولية وكان لا بد من مواكبتها كما هو الشأن بالنسبة للتحول الديمقراطي على سبيل الذكر. [1]

والتحول لا يحدث فجأة وإنما يأخذ وقتا حتى تتبلور معالمه وتأتي ثماره في نهاية المطاف، حيث يبدأ بإرهاصات التغيير والتي تعتبر بمثابة مقدمات لتمهيد أرضية المجتمع لتحولات كبرى".[2]

عملية التنمية تتطلب حدوث تحولات على جميع المستويات بداية من المستوى السياسي من خلال إجراء تحولات في مركز أو مراكز السلطة في المجتمع وصولا إلى المستوى الاجتماعي والثقافي.

---

(1): ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004، ص162.

(2): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

***المطلب الخامس*: مفهوم التطور Evolution**

التطور يعني التغير أو التحول من طور إلى طور، أي ذلك التغيير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضا على التغيير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه". (1)

فالتطور هو التحسين وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصفة أكثر كفاءة. أي الانتقال من المجتمع التقليدي بكل خصائصه ومظاهره إلى المجتمع الحديث بكل ما يمثله من تقدم ورقي. "فالفرق الأساسي والجلي عند الدراسة بين كل من التنمية والتطور هو القدرة المتزايدة للإنسان الحديث من خلال سيطرته على بيئته الطبيعية والاجتماعية وتعتمد هذه السيطرة على اتساع مجال المعرفة العلمية والتقنية وهو ما يعكس تطورا في اتجاهات الإنسان نفسه من خلال امتلاكه لإمكانيات التغيير وقدرته على التحكم في مسار التغيير لصالح أهدافه ومصالحه. (2)

وترتبط التنمية بشكل أساسي بالتطور الاقتصادي وهو ما يلزم الأجهزة الحكومية بمختلف تخصصاتها بالتطور حتى تتمكن من التعامل مع المهام والوجبات المتضمنة في عمليات التغيير بشكل عام.

خلاصة لما سبق ذكره يمكن تعريف التنمية على أنها تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا، اقتصاديا وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه، وعلى منوال تعريف كارل ماركس للتنمية على أنها عملية ثورية تتضمن تحويلات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية " التنمية مشروع جماعي يخدم المصالح البشرية ويتضمن إحداث تغيرات جذرية شاملة تلقائية تستند للتخطيط وتهدف لإزالة جميع العقبات التي تعترضها وتتسم بالديمومة في برامجها والمواظبة على تنفيذها وبالتالي الحفاظ على مكتسباتها." (3)

---

(1): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا، سياسيا، إداريا، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2): ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص209.

(3): بدرعادل فهمي، التنمية العربية بين النظرية والواقع، الإسكندرية: دار الجماعات المصرية، 1990،

التنمية عبارة عن التحريك العلمي المخطط من العمليات على جميع الأصعدة من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف والانتقال من وضعية غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها.

* إنها محصلة الجهود المنظمة وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين مجموع العوامل المادية وغير المادية للدولة بغية الوصول إلى أعلى مستويات من الدخل القومي والدخل الفردي بما يحقق الرخاء الاجتماعي.

بصيغة أخرى التنمية هي ذلك العمل الشامل والمركب والمتناسق والمتشابك الذي يتطلب كل مقومات الحياة البشرية ويستجيب لمطالب عامة السكان.

- التنمية هي الحركة التي تتخذها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أثناء الانتقال من التقليدية إلى البناءات الحديثة والتي تتطلب وجود قدر من الاستعداد والقدرة على تقبل التجديدات المنشودة من جانب الفرد ومن جانب البيئة الاجتماعية التي ستنشأ فيها.
- التنمية أساس التحديث الذي هو حصيلة تمايزات بنائية أو نتيجة للانتقال من مجتمع لآخر كما هو الحال بالنسبة للانتقال من مجتمع بسيط إلى مجتمع مركب، أو من مجتمع تسود في المؤسسات المتجانسة إلى مجتمع تعتمد مؤسساته على التخصص. [1]
- التنمية هي إحداث التغيير المنتظم والاستقرار، فهي القدرة على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية. [2]
- التنمية هي عملية تغيير موجودة في كل المستويات تسعى لرفع قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها.

---

(1): ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص212

(2): المرجع نفسه، ص402

- التنمية عملية مستمرة ومرحلة طويلة لا تتوقف ولا يمكن تحقيقها لمرة واحدة وبشكل نهائي وتام، فهي عملية تراكمية تحتاج إلى جهود دائمة وإجراءات متواصلة، ووقت وتكاليف وخيارات وقرارات ليس فقط بغية التعامل مع التغيرات السريعة والمتلاحقة وإنما أيضا للتحكم في مقدار تلك التغيرات وكذا نوعيتها. [1]

- إنها عملية هادفة ، علمية ، نظامية، إيجابية، مستمرة، شاملة، كاملة، متوازنة ومتناسقة تسعى لتلبية احتياجات المجتمع عامة باعتماد الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية بشكل يشجع على إتباع إستراتيجية التنمية المحلية كبديل يتناسب وخصوصية كل مجتمع معين.

- التنمية هي مجموع العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. [2]

- التنمية هي عملية تحديث وتغيير وإصلاح وتحول وتطور يتضمن جوهرها ثلاث قيم أساسية ومحورية: استمرار الحياة، أي البقاء وشعور الإنسان بقيمته وإحساسه بالثقة بنفسه وتمتعه وبحرية الإبداع وتحرره من التبعية لغيره.

---

(1): بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص52.

(2): حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص28.

المبحث الثاني: تطور مفهوم التنمية من مستوى التنظير إلى مستوى خبرات الدول.

إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز، فقد كان تعريف النتائج للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات من القرن الماضي أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة. وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستثمرة في الدخل الفردي. بل إن البعض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية

فعرفت التنمية أنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي الذي ظل في وضع يتسم بالركود منذ فترة طويلة قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7% سنويا. وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا (يفرض أن معدل نمو السكان هو 3%)" [2]

على الرغم من أهمية القضاء على الأمراض ونشر التعليم ومحو الأمية والتي كانت تعد من أولويات السياسة المطروحة على أجندة سياسات الدول، إلا أن النظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية للتنمية. بمعنى أن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع، وكان هناك افتراض ضمني في البداية ولكنه أصبح افتراضا صريحا منذ صدور كتاب الأستاذ "والت روستو" " Walt Rustow" مراحل النمو الاقتصادي في سنة 1959. [*]

---

(1): إبراهيم سعد وآخرون، التنمية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1989، ص –7.

(2): إبراهيم العيسوي،التنمية في عالم متغير :دراسة في مهوم التنمية و مؤشراتها،القاهرة: دار الشروق،الطبعة الثانية،2001،ص13

(*): تتلخص نظرية "روستو" في أن عملية التنمية تتضمن عدد من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها، وهي نفس المراحي التي مرت بها الدول المتقدمة في رحلتها من الركود إلى التقدم .

وقد توضح ذلك الغموض والخلط الذي يشوب مفهوم التنمية باعتبارها تركيز على تطوير القطاع الاقتصادي للوحدة الدولية، بمعنى تنمية اقتصادية ارتأى الباحث من خلال هذا الجزء من الفصل الأول أخذ نموذج تنموي بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط (مجال الدراسة) بغية الوصول لتبديد اللبس والإبهام القائم ومعرفة ما إذا كانت التنمية هي تكامل بين كل من البعد الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي ؟ أم أن التنمية الاقتصادية سوف تنعكس إيجابا على باقي القطاعات ؟ ولذلك وقع الاختيار على نموذج التنمية بمصر ويعزى ذلك إلى مجموعة ن الاعتبارات:

1-بغض النظر عن طبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة فيهان وتوجهاتها السياسية والاجتماعية، واختلاف النمط التنموي المتبع فيها، فإنها تتسم بأهمية تجربتها التنموية المشار إليها في الدراسات العالمية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية.

2-من المعلوم أن لمصر حضارة عريقة تعد من أوائل الحضارات العالمية، وبالتالي لها قيم وأسس يمكن الاستناد إليها في بناء تجربة تنموية متميزة ومستقلة.

3-مثلها مثل بقية بلدان الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث استعمرت لفترات متفاوتة وتعرضت لنهب خيراتها من قبل الدول المتقدمة، كما أنها عانت تبعات وضعها السيئ من التجارة الدولية.

4-الغرض من دراسة هذا النموذج (مصر) على وجه التحديد الوصول إلى مكامن الخلل التي تعرض برامج التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، لأن النموذج المصري ما هي إلا حالة تعكس الوضع العام لباقي دول المنطقة وإن تباينت واختلفت المظاهر والمميزات وحالة الطوارئ التي عرفتها بحلول عام 2011 والتي آلت في نهاية المطاف إلى انهيار النظام السياسي دليل قاطع وواضح عن عدم استقلالية قرارات السياسة العامة، وكذا غياب الإرادة السياسية في ظل توفر عوامل قوة الدولة.

وعليه حاول الباحث توضيح هذه النقاط وغيرها بغية تجاوز هذه العقبات كخطوة ضرورية وملحة تفتقر إليها باقي دول المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام.

قد تم اختيار مجموعة من المؤشرات التي على أساسها تتم دراسة التنمية بمصر وبشكل خاص الوصول إلى قياس مستوى الاستقلال من عدمه في الإنجاز التنموي المنشود وهو ما حرص الباحث على دراسته وتوضيحه في المطالب الموالية على الترتيب:

المطلب الأول: مؤشرات الإمكانية.

سوف يتم التعرض إلى مجموع العوامل المادية المتوفرة والتي على أساسها سوف تسطر استراتيجيات التنمية. بداية بـــ:

الفرع الأول: الموقع الجغرافي.

تقع مصر على الشاطئ الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط وعند مفترق بين شمال إفريقيا وغرب آسيا وبين أوربا والشرق، وهي مطلة على البحر الأحمر من الشرق، وعلى البحر الأبيض المتوسط من الشمال، تربط البحران قناة السويس، كما تحد مصر ليبيا غربا و، وهي مطلة على البحر الأحمر من الشرق، وعلى البحر الأبيض المتوسط من الشمال، تربط البحران قناة السويس، كما تحد مصر ليبيا غربا، السودان جنوبا، فلسطين في أقصى الشمال الشرقي.[1]

تعد من الدول الكبيرة الحجم مقارنة بدول الجوار التي لم تكن علاقتها معها جيدة على الدوام، فإطلالها على البحرين ساعدها كثيرا في تجارتها الخارجية، وهو ما أتاح لها إمكانية الاعتماد على نفسها في نقل صادراتها واستقبال وارداتها دون الحاجة إلى المرور عبر أراضي دول أخرى باستثناء تجارتها مع وسط إفريقيا وجنوبها.

الفرع الثاني: توفر الموارد وتنوعها.

تحتوي مصر على موارد طبيعية عديدة أهمها الحديد الموجود بحلوان جنوب القاهرة، إذ قدر الإحتياطي المؤكد منه بـــ 986 مليون طن وبلغ إنتاجه السنوي نحو 2 مليون طن. [2] إضافة إلى الفوسفات والكبريت الموجود بكميات محدودة لكنها صالحة للاستغلال التجاري.

(1): طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية: التنمية التكامل لنقط العولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2005، ص80.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

أما الفحم فقد قدر الاحتياطي منه بنحو 145 مليون طن وبقي إنتاجه محدودا لا يتعدى 125 أف طن سنوي، زد على ذلك خامات التشييد الموجودة بمواقع متعددة وشاسعة المساحة بمصر، في حين يقدر احتياطي اليورانيوم بنحو 26 ألف، الرصاص بـــ 89 ألف طن، الزنك 770 ألف طن ويوجد النحاس بكميات محدودة. (1)

على نحو آخر يعتبر النفط العنصر الرئيسي في تحقيق التنمية بمصر، إذ يساهم بنحو 85% من جملة احتياجات الطاقة بمصر والغاز بحوالي 1% ليرتفع معدل استهلاك الغاز لتصل مساهمته إلى أكثر من الربع (¼). (2)

المطلب الثاني: مؤشرات التأهيل:

سعى الباحث من خلال هذا المطلب إلى ضبط أهم المتغيرات المتعلقة بالتأهيل:

الفرع الأول: التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

ورثت مصر وضعا اقتصاديا أفضل نسبيا، حيث انه على الرغم من أن الزراعة هي القطاع الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أن حصة النسبة لم تتعدى الثلث (3/1) فالمحصول الأساسي هو القطن.

الملاحظ أن ثلاثة قطاعات فقط حققت معدلا للنمو أعلى من معدل نمو الناتج الإجمالي، الأمر الذي زاد من أهميتها النسبية في تكوينه، وهي البناء، النقل، الصناعة إلى جانب ارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات السلعية من 49% إلى 51%. (3)

الفرع الثاني: مؤشرات السكان والقوى العاملة.

شأنها في ذلك شأن بقية الدول تتسم مصر بارتفاع معدل نمو السكان الناجم عن ارتفاع معدل الولادات الخام وانخفاض معدل الوفايات الخام، خصوصا بعد الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية ونشر الوعي الصحي بين السكان والقضاء على انتشار الأمراض المزمنة والفتاكة بينهم.

(1): عبد الرزاق الفارس، هدر الطاقة التنموية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995، ص78.

(2): المرجع نفسه، ص77

(3): عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره ، ص78.

في حين نجد نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان في مصر حوالي 52,3%، أما قوة العمل نمت بمعدل 1,6% وهو معدل يقل كثيرا عن معدل نمو السكان، [1] وبالتالي انخفاض معدلات المشاركة والمرتبطة بعوامل عديدة كانخفاض معدلات مساهمة المرأة التي بلغت 6,6% وهي نسبة منخفضة جدا، انخفاض المستوى التعليمي للمرأة والراجع إلى تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية.

من جهة أخرى ارتفاع عدد السكان والقوى العاملة بمصر مقارنة بحجم الموارد المتاحة أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وبالمقابل دفع إلى هجرة أعداد كبيرة من المصريين للعمل في الدول الغربية، النفطية والدول الأخرى.

الفرع الثالث: تطور نوعية الحياة.

عرفت تطورا ملحوظا مس الخدمات الصحية والتعليمية وذلك بالموازاة مع ارتفاع عدد الأسر، وبالمقابل ارتفع عدد المدارس وكذا طلبة الجامعات.
وعلى صعيد آخر خضعت الصحافة لرقابة الحكومة المركزية، وأعطيت حرية إصدار الصحف اليومية للأحزاب السياسية المختلفة.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقلال.

أتخذ هذا المطلب للحكم وكذا الفصل في مدى نجاح السياسات التنموية التي اتبعت، أي الحكم على نجاحها في الاقتراب من تحقيق الاستقلال الاقتصادي، السياسي، ..... كهدف أساسي تسعى البلدان النامية وغير النامية لبلوغه على اعتبار أن الاستقلال المطلوب لا يتحقق إلا بتضافر عوامل عديدة داخلية، خارجية، اقتصادية وغير اقتصادية. ولهذا الغرض تم رصد جملة من المؤشرات للخروج بمؤشر واحد للاستقلال:

(1):عبد الرزاق الفارس،مرجع سبق ذكره ، ص77.

الفرع الأول: مؤشر الفجوة الداخلية.

يقاس بالفجوة بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار الكافي لتحقيق معدل النمو المستهدف في فترة معينة. [1] ويتم اعتماد نسبة كل من الادخار المحلي وكذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للتوقف عن مدى تغطية المدخرات المحلية بمختلف أشكالها للاستثمارات المحققة في الدولة، أي مدى تمكن المجتمع من الاعتماد على نفسه في تمويل استثماراته.

وبمصر لم يشهد كلا المتغيرين استقرارا لفترة طويلة، وإذ تأثر بشكل كبير بالعوامل السياسية غير المستثمرة، وبالسياسات الاقتصادية المتقلبة من فترة غلى أخرى، حيث كان إسهام القطاع الخاص أكبر من إسهام الدولة ومثال ذلك: "أنه بعد قيام الدولة بتأميم البنوك وشركات التأمين سيطرة على عملية التراكم الناشئة فيها وبالتالي تمكنت من توجيه المدخرات نحو المجالات المرغوبة التي تساهم في عملية التنمية وبالمقابل ارتفعت نسبة الادخار إلى الناتج." [2] وهو ما يدفع إلى القول بأن نسبة الاعتماد على الخارج قد زادت. غير أن الهزات السياسية (حرب تشرين مع الكيان الصهيوني وما تبع ذلك من تطبيع) كعمليات التغيير الجذري في توجهات الدولة السياسية وإتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، انخفضت نسبة الادخار إلى الناتج بعد فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج، إلا أن معظم الاستثمارات وجهت نحو مجالات ذات فائدة ضئيلة بالنسبة للاقتصاد الوطني وعملية التنمية الاقتصادية والتي تركزت في القطاع الخدمي والسياسي، ووجه القليل منها إلى القطاع الصناعي (الصناعات الخفيفة).

بزيادة الانفتاح الاقتصادي ارتفعت نسبة الاستهلاك إلى الناتج خصوصا في ظل تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الادخار إلى الناتج وبالتالي زيادة الاعتماد على الخارج في التمويل.

---

(1): سعد فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص176.

(2) : Irma ADELMAN and morris C., Society politics and economic development a quantitative approch, Baltimore, Mad John Hopking Univercity, Press, 1987.

الفرع الثاني: مؤشرات الفجوة الخارجية.

هناك أربع (04) مؤشرات يمكن من خلالها قياس الفجوة الداخلية:

أ- مؤشر الانكشاف التجاري للدولة:

يقاس بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يكشف عن مدى شدة اعتماد الدولة على الخارج في توفير متطلبات نموها في جانبي العرض والطلب. وعليه فالتقدم الاقتصادي يتوافق وانخفاض الانكشاف التجاري. بالنسبة لمصر فإن انكشافها التجاري غير مستقر، حيث يتأثر بدرجة كبيرة بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت المجال أمام زيادة الاعتماد على الخارج سواء من جانب العرض أو الطلب.

ب- مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات:

يعكس هذا المؤشر مدى تغطية الصادرات للإستيرادات، أي مدى اعتماد الدولة على إيراداتها من الصادرات في تمويل استيراداتها، يؤثر فيه عوامل عدة أهمها: حجم كل من الصادرات والواردات، قيمتها، طبيعة السلع الداخلة في تركيبها، مدى مرونة الطلب عليه ومرونة عرضها.

تعرف مصر تزايدا مستمرا في حجم صادراتها النفطية وهو ما يعكس شدة اعتمادها على الخارج في توفير مستلزمات العملية الإنتاجية فيها. ومرد ذلك إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتي زادت من حدة تبعية الاقتصاد المصري للخارج وخلقت أزمات ومشكلات أضعفت من القدرة الذاتية للتطور.

ت- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

تركيز صادرات وإرادات بلد معين مع بلد خارجي آخر واحد على وجه التحديد يعني أنه تابع له، وكلما تعددت الدول التي يتم التعامل معها تم تجاوز تلك التبعية باتجاه الاستقلال. وبحكم أن الأقطار العربية خضعت لفترات طويلة من الاستعمار فإن تعاملها الاقتصادي يرتكز بشكل كبير مع الدول التي استعمرتها وهو ما يجعلها تابعة لها.

يتم قياس نسبة التركيز للصادرات والواردات من خلال الآتي:

1-نصيب أهم دولة لا يجب أن يتعدى 20% من حجم الصادرات والواردات.

2-نصيب أهم سبع دول لا يجب أن يتعدى 40% من حجم الصادرات والواردات.

وبخصوص مصر فإنها تركز اهتمامها على الدول الرأسمالية المتقدمة والكيان الصهيوني، ليأتي فيها بعد التعامل مع البلدان النامية الأخرى بعد تطور الصناعات الاستهلاكية.

ث- ***مؤشر التركيز السلعي للصادرات والواردات:***

لذلك الغرض تم الاعتماد على نسبة أهم سلعة أو سلعتين في مجال الصادرات، والتي تجاوزت 50% فإن البلد يدخل في منطقة التبعية، فتنوع الصادرات يوجه البلد نحو الاستقلال، في حين إذا زادت النسبة عن 40% فإن البلد يكون في وضع حرج اتجاه اعتماده على الخارج.

أما الواردات فإن ذلك له علاقة بنسبة الواردات الاستهلاكية إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للبلد، فإذا زادت النسبة على 10% دل ذلك على التبعية للخارج، فيما يتعلق بمصر فإن الزيادة في صادراتها تعود إلى النفط وهو ما جعلها تدخل منطقة التبعية.

<u>الفرع الثالث</u>: مؤشرات الدين الخارجي.

عدم وجود توازن عام في الاقتصاد الوطني (وجود اختلال داخلي وآخر خارجي) [*] يدفع إلى الاستدانة من الخارج، حيث تشهد معظم البلدان النامية تزايدا ملحوظا في الفجوتين الداخلة والخارجية. الأمر الذي جعل الاعتماد على الخارج في تمويل استثماراتها من جهة وتسديد ثمن استيراداتها المختلفة من جهة أخرى حتمية مفروضة، وهو ما يعني ارتفاع حجم دينها الخارجي.

فمصر تقع في منطقة التبعية كما سبق وأن ذكرنا وانحدرت بشدة إلى عمق هذه المنطقة، الأمر الذي عرض استقلالها السياسي إلى خطر بفعل لجوئها إلى عملية جدولة الديون وفقا للشروط المفروضة من البنك الدولي والبلدان الدائنة.

الفرع الرابع: مؤشر الاكتفاء الذاتي.

وقوع مصر بمنطقة التبعية جعل سياستها في هذا المجال متذبذبة، حيث تجاوزت نسبة العجز في توفير السلع الغذائية الرئيسية 15% من إنتاجها ويفسر ذلك بارتفاع نسبة قيمة الاستيرادات الغذائية غلى إجمالي قيمة الصادرات.

---

[*]: الاختلال الداخلي مقصود به عدم وجود تطابق الادخار و الاستثمار المحليين،أما الاختلال الخارجي فيعني عدم تطابق قيمة الصادرات مع قيمة الواردات.

المطلب الرابع: تقييم التجربة.

عقب دراسة النقاط الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد المصري، يمكن القول أن التوجهات السياسية المصرية الدور الفعال والرئيسي في أهم التغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد. وهو ما يكشف عن عدم قدرة إستراتيجية التخطيط الاقتصادي بمصر من إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد وبالتالي الفشل في تحقيق أهدافها المرسومة بالكامل. وعليه فالتنمية هي تضافر مجموع العوامل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لأن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كفيلة بتحقيق التنمية الشاملة، بل هي بحاجة إلى رشادة قرارات السياسة العامة الاقتصادية التي بمقدورها اختيار البديل الأنسب بأقل التكاليف وأسرع وسيلة ممكنة، وهو ما يمكن تعليله كالآتي:

1-التسرع في وضع الخطط مع غياب الدراسات الفنية الاقتصادية للمشروعات وقلة المعلومات والبيانات المتاحة وعدم دقتها.

2-غلبة القرار السياسي على القرار الاقتصادي مما يطرح معدلات نمو طموحة جدا لا تتناسب مع الإمكانات الفعلية للاقتصاد.

3-التركيز على التصنيع بشكل سريع جدا من دون إحداث توازن مع بقية القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أثر سلبا في مجالات الموارد المتاحة.

4-فقدان المتابعة الجدية للخطة الموضوعة، وللاتفاقيات المعقودة مع الدول الأخرى في مجال استيراد التقنية بشكل خاص.

5-توسع الدولة في تعيين الخريجين، الأمر الذي زاد من عدد الموظفين بالشكل الذي خلق بطالة مقنعة في مشروعات القطاع العام وأدى إلى انخفاض الإنتاجية وكفاءة الأداء فيها، وانعكس هذا سلبا على إجمالي الأداء الاقتصادي، لما كان للقطاع العام من دور مهم فيه.

التغيرات التي عرفها هيكل القطاع للناتج المحلي الإجمالي في مصر لم تكن فعالة في تطوير الاقتصاد، غذ بقي القطاع الأولي يشكل أكثر من (3/1) الناتج حتى نهاية الثمانينيات، إلى جانب اتجاه الأهمية النسبية للصناعة التحولية نحو الانخفاض، معانات القطاعات الخدمية من اضطرابات وعدم الاستمرار. فضلا عن ذلك اتضح أن ربحية الاستثمار فيها كانت مرتفعة مقارنة بالقطاعات السلعية والخدمية، بحيث شجع هذا الأفراد على توجيه رؤوس أموالهم نحوها، وبالتالي فالدخول الموزعة كانت اكبر من حجم السلع المنتجة، الأمر الذي زاد من معدلات ارتفاع الأسعار من جهة، ومن شدة الاعتماد على الخارج من جهة أخرى.

المبحث الثالث: العناصر الرئيسية لمفهوم التنمية.

معلوم أن مفهوم التنمية تطور مواكبة لتطور المجتمعات البشرية وتنوع متطلباتها، وبالتالي هناك مجموعة من العناصر الأساسية المتعلقة بالموضوع هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر هذه المفاهيم الجديدة من أبرز وأهم قضايا العصر والتي تؤثر في عملية التنمية وتتأثر بها، وهو ما سيتم توضيحه في النقاط الموالية على الترتيب:

المطلب الأول: التنمية والنمو والقضاء على الفقر.

عند ذكر النمو والتنمية فإنه من الصعب الفصل بينهما باعتبارهما متداخلان في أنظمة المجتمع وأنساقه زمنيا وكل منهما يصبو إلى التحسن والارتقاء. " فمفهوم التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق على جميع الأصعدة والمستويات، أما النمو فهو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المحلية المتوفرة لدى الوحدة الدولية."[(1)]

يختلف النمو عن التنمية بكون الأول يعني تلك الظاهرة التي تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها، وفي معنى آخر يقصد به ذلك التفتح. " كما يفيد في معانيه ذلك التغيير الكمي، أي هناك زيادة وتراكم فعلى سبيل المثال النمو الاقتصادي Economic growth يستخدم للإشارة إلى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة معينة، وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن." [(2)]

النمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن، فالنمو السكاني يواكبه نمو في احتياجاتهم المتباينة، الأمر الذي يدفع إلى زيادة إنتاجهم في التنمية تستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تملك القدرة على تنمية المجتمع وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها أو فشلها باستعمال إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة. " [(3)] وعليه فهي لا تترك مجالا للنمو التلقائي للمجتمع بل توجهه نحو المجالات الملائمة وتعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية وكذا التقنية اللازمة.

---

(1): محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص155.

(2): محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص29.

(3): سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج: دراسة **مقارنة في أقطار مختلفة**، لبنان: مركز دراسات الوحدة لعربية، الطبعة الثانية، 1999، ص11.

النمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والإدخارات. فكما وسبق ذكره أن النمو يضفي إلى وجود تغييرات كمية على المستوى الاقتصادي للوحدة الدولية، فقد تكون هناك عملية نمو دون أن يصاحب ذلك تغيير في عملية توزيع الدخل والثروة، كذلك وارد أن يحدث النمو دون القضاء على التفاوت على عكس التنمية.[1]

وعلى صعيد آخر عملية الخلط بين التنمية والنمو التي كانت منتشرة بالبلدان النامية وعلى وجه الخصوص ومن ضمنها بلدان منطقة جنوب حوض المتوسط، قادت إلى اعتماد قياس درجة الفقر مؤشرا على مستوى الدخل، أي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للفرد. [2]

حيث يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2002 أن بلدان المنطقة العربية ككل تتمتع بأقل مستوى للفقر، إذ تقل نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد أو اقل في اليوم عن 2,5 وهو مستوى الفقر المدقع.

هذا الخلط يعزي إلى السعي لرفع معدل الناتج المحلي الإجمالي كسبيل لحل مشكلة الفقر وأزمة التوزيع وتدهور المستوى المعيشي لقطاعات عريضة من المجتمع. [3] " وعلى هذا الأساس فإن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر وحيد للتنمية لا يعكس حقيقة الرشاد في اختيار المشروعات وتحديد الإختلالات واستثمار الموارد، وكذلك قصوره عن التعبير عن خيارات المدى الطويل والاهتمام بنصيب الأجيال المقبلة من الثروة." [4]

أغلب التجارب التنموية بالضفة الجنوبية للمتوسط منيت بالفشل والتي أدت إلى مزيد من التفاوت في توزيع الدخل والتدهور الاجتماعي لدى شرائح اجتماعية واسعة ودليل ذلك الاضطرابات الداخلية التي هزت الاستقرار بالمنطقة بحلول عام 2011، بالرغم من ارتفاع معدلات النمو المحلي والإجمالي وكذا معدلات الاستثمار والتوظيف خصوصا لدى الدول النفطية ليبيا، الجزائر.

---

(1):سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره،ص 12

(2): رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، عمان: دار الدجلة، 2008، ص138.

(3): مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص116.

(4): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

المطلب الثاني: التنمية وسد الفجوة.

بطبيعة الحال إن عملية التنمية تستهدف القضاء على الفجوة سواء داخلية كانت أو خارجية. بداية بالفجوة الداخلية، والتي يقصد بها تغطية المدخرات الداخلية للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف، أي إنها تعكس مدى الاعتماد على العوامل المحلية في تمويل المشاريع التنموية، فتحقيق معدلات مرتفعة من النمو يتطلب حجما أكبر من الاستثمارات الأمر الذي يستلزم توفير مدخرات محلية أكبر لتغطيتها. [1] وفي المقابل نجاح ذلك يتوقف على مدى فعالية وكفاءة السياسات المختلفة التي تتخذها الدولة في مجال تشجيع الادخار وتطوير المؤسسات التي توفره محليا.أما الفجوة الخارجية، فتتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية والمتعلقة بجملة من الاعتبارات: [2]

أ- الانكشاف التجاري للدولة والذي يقاس بنسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي، فارتفاع النسبة يدل على شدة الاعتماد على الخارج في خلق الناتج المحلي.

ب- مؤشر الصادرات إلى الاستيراد، أي مدى تمكن البلد من الاعتماد على الموارد المحصل عليها جراء تصدير الموارد المحلية لاستيراد متطلباتها الداخلية.

ت- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، فتركيز التعامل التجاري مع دولة معينة دون غيرها من شانه أن يزيد من تبعية الدولة المعنية للدولة الأخرى خصوصا المتقدمة اقتصاديا.

ث- التوزيع السلعي للصادرات والواردات، والتي تقاس بمدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات. وهو ما يؤثر على إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية التي تستهدف الدولة.

فالفجوة التي تعاني منها دول الساحل الجنوبي للمتوسط لدليل على إخفاق مسيرة التنمية، فعلى سبيل الذكر تقدر الفجوة الغذائية بنحو 20 مليار دولار حيث يعيش حوالي 73 مليون عربي تحت خط الفقر، ويعاني 10 مليون نسمة من سوء التغذية، إلى جانب تدني مستويات التعليم، وارتفاع معدلات الأمية، وسوء الخدمات الصحية ومن جوانب الإخفاق كذلك [3]، تلك الأعداد الهائلة للمهاجرين من أصحاب الكفاءات و الاختصاصات الهامة وحملة الشهادات العليا العاملين خارج دولهم الأصلية، حين تعتبر دول المغرب العربي المصدر الرئيسي للهجرة.

(1): سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص87.

(2): مرجع نفسه و الصفحة نفسها .

(3): منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص70.

وفي نفس السياق دائما فشل المؤسسات السياسية ببلدان الساحل الجنوبي لحوض المتوسط عند مباشرتها لعملية التحديث السياسي الأمر الذي يؤدي إلى تزايد مساحة الفجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها نظرا لعجز المؤسسات السياسية عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها، ومن ثم تفقد هذه المؤسسات شرعيتها. [1]

فاستقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال العلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية على اعتبار أن المشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية وبين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية [2]، وهو ما يتطلب أن يصاحب عملية التحديث تطوير وبناء مؤسسات سياسية قوية ومركبة ومستقلة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وكله يتم عن طريق عقلنة السلطة.

بالإضافة إلى الفجوة الغذائية تعاني دول المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط مثلها مثل بقية الدول النامية من فجوة تكنولوجية و التي هي نتيجة حتمية للفجوة العلمية، وتركز هذه الفكرة على حيازة الدول المتقدمة للطرق الفنية للإنتاج الأكثر تقدما من بقية الدول والتي تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل مما تنتجه الدول الأخرى، أو سلع ذات تكاليف من غيرها من الدول. فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مماثلا في المزايا النسبية المكتسبة وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الدولية بين الدول:

أ- إما بزيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول المشاركة في التبادل التجاري الدولي، الأمر الذي يمنح لهذه الدول ميزة نسبية تجاه تلك الدول.

ب- وإما دخول إحدى الدول بسلع جديدة كليا ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليدها نظرا لافتقارها للوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع.

---

(1): ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص60.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

وعند التطرق لدراسة الفجوة التكنولوجية نجد:

أ- فجوة الطلب والمقصود بها الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلع الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية استهلاك هذه السلع في الخارج.

ب-فجوة التقليد ويقصد بها الفترة بين بداية إنتاج السلع الجديدة في الدول موطن الابتكار وبداية إنتاجها في الخارج.

ويعتبر اختلاف مستويات الأجور الدولية محددا هاما لطول الفترة الزمنية التي تعرفها الفجوة التكنولوجية، فالتطورات التكنولوجية الممثلة في الاختراعات قد تنتقل بسرعة من الدولة المخترعة إلى دول أخرى.

المطلب الثالث: التنمية والتحرر الإنساني.

إذا كانت التنمية غاية إنسانية تسعى لتلبية متطلبات المجتمعات البشرية بأسرع الوسائل وأقل التكاليف ومن ثم الرقي بالمجتمعات الإنسانية يمكن القول أنها تعمل على تحقيق حقوق الإنسان وبالتالي تحرره من الفقر، الجهل، الأمراض، ..... ومن ثم استمرارية الفرد وبقائه.

فالتحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على كل المجتمعات البشرية خلال النصف الأول من القرن العشرين ثم سنوات التحول العميقة لما بعد الحرب العالمية الثانية والاستقلال، إذ يمكن القول أن البلورة الحقيقية لحقوق الإنسان لم تحصل إلا مع تكوين أولى منظمات الدفاع ضد الانتهاكات التي يتعرض لها الإفراد من قبل السلطات السياسية وقد لعبت منظمة العفو الدولية دورا رئيسيا في نشر فكرة العمل ضد الانتهاكات، وفي لفت نظر الشعوب التي تعاني القمع والتقييد إلى أهمية فكرة حقوق الإنسان باعتبارها النهج الأساسي لتعميم التحرر الإنساني". [1]

فالتحرر الإنساني يقوم على تطور الهيكلة الحقوقية سواء على مستوى الوحدة الدولية أو على المستوى العالمي، حيث يعكس تصور عولمي بقيم يراد لها أن تكون ذات صفة عالمية غير قابلة للتجزئة أو الاستثناء بشكل يؤسس لنماذج حكم وبرامج تنموية وبناءات قيمية تتعدى القواعد الكلاسيكية.

(1): سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص100.

التحرر الإنساني كمفهوم وقيم بل وحتى كفكرة هي نتاج إرهاصات لتفاعلات اجتماعية أو مجتمعية داخل الدول أو فيما بينها، هذا من جهة ومن جهة أخرى على اعتبار أن التنمية هي حرية ومنطق خلاق لحلول ناجعة تحرر الفرد من الحاجة والخوف وهو ما ذهب إليه تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994 على أن التنمية هي تحرر من الخوف، والقهر وتعسف الأنظمة، ومن الأزمات والمجاعة والبطالة وكذا تحقيق للقدرة المستديمة للإنسان للانتفاع من حاجاته وخاصة الحاجة للحرية. [1]

وهو ما يجعل التنمية الإنسانية شاملة على أرضية حقوق الإنسان تندرج في إطارها قضايا النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا التنمية السياسية يجعل الديمقراطية كحق وكآلية تحل النزاعات والرقابة منها وجعلها تكريسا عمليا للحقوق المدنية والسياسية للمواطن كفاعل مركزي في العلاقة الحركية بين النظام السياسي وبيئته المجتمعية.[2] ومن جهة أخرى الديمقراطية الوسيلة المثلى لتحرير الإنسان من تهميش السلطة وقمعها له، وكذا التحرر من التعسف.

وعند الحديث عن التنمية والتحرر الإنساني فإن ذلك يقود إلى الحديث عن الديمقراطية باعتبارها نمط الحكم الكفيل لخلق الضوابط اللازمة لاحترام حقوق الإنسان من خلال السماح بحرية التعبير مما يؤدي إلى بلورة رأي عام قوي له قدرة على الضغط والتغيير ومن ثم المشاركة في العملية السياسية [3]، فالديمقراطية ضمان لحقوق الإنسان السياسية المتعلقة بممارسة حق المشاركة بالسلطة بشكل مباشر عن طريق الترشح للوظائف السياسية في الدولة أو حتى اختيار من يراه مناسبا وما يتبعها من حقوق أخرى. هذه النقاط وغيرها تقود إلى القول أن التنمية السياسية بما تنطوي عليه من بناء للديمقراطية وتعزيز للمشاركة السياسية تعد مطلبا رئيسي لتحقيق التنمية السياسية الحقيقية، " إذ هناك علاقة ارتباطية طردية بين متغير التنمية السياسية ومتغير الديمقراطية بما ينطوي عليه من كفالة للحقوق والحريات وتشييد للمؤسسات التي تتيح أقصى درجات المشاركة في الحياة السياسية باعتبارها المرجعية الأعلى لصناعة القرار في الدولة الديمقراطية القائمة على قاعدة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات."[4]

(1): إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود، التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص400.

(2): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(3): حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2001، ص-ص: 175-176.

(4): مصطفى عبد الكريم العدواني، حقوق الإنسان :دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة ، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001.

حيث يرتبط ذلك وبدون شك بمدى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين وخلق، وتعزيز وعيهم بأهمية هذه الحقوق وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان في توفير آليات تحقيق التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات بعضها البعض وبينها وبين المواطنين من خلال توفير آليات التصحيح والتغيير مثل التصويت ،التمثيل ،حرية الرأي والتعبير. هناك علاقة تشابك وتداخل بين تعزيز حقوق الإنسان وبين التنمية وعليه لا وجود للتنمية بدون ضمانة فعلية لحقوق الإنسان وهذه الضمانة لا تتوفر إلا بتطبيق الديمقراطية بحذافيرها. " [1]

المطلب الرابع: التنمية والتحرر من التبعية.

عند دراسة إشكالية التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط باختلافاتها الجزئية فإن مسألة التبعية سواء من حيث كونها علاقة أو باعتبارها مجموعة من الأبنية تطرح نفسها بشكل تلقائي وحتمي يفرض على الباحث إدراجه ضمن البحث نظرا لما لها من تأثير في صياغة الوضع الذي آلت إليه هذه المجتمعات، حيث تضفي عليه ميزة خاصة (التخلف). وهي كما عرفها "دوسانتوس" أنها الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر تخضع له. وعليه يمكن تمييز نمطين من التبعية:

الفرع الأول: التبعية والاستقلال.

لقد أكدت معظم التجارب التنموية للدول المتقدمة على ضرورة التوجه نحو الداخل في عملية التنمية إذا ما أريد لها الاستمرار، وتقليل الاعتماد على الخارج الذي لا يضمن استمرار هذه العملية الحيوية في المجتمعات المختلفة. فالإشكال الأساسي الذي تعني منه دول جنوب حوض المتوسط مثلها مثل بقية الدول النامية، وهو تخبطها في فلك التبعية التي تحول دون تحقيق الأهداف الرئيسية لجل التجارب التنموية التي عرفتها المنطقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الخلل يكمن في عدم استقلالية عملية اتخاذ القرارات بما يتعلق بتحديد نمط استغلال الموارد المتاحة وتسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة.

فسيطرة المجتمع على موارده واستخدامها وفقا لقدراته ومتطلباته لا تعني الانكفاء على العالم الخارجي، بل وجب الأخذ بعين الاعتبار تداعيات العوامل الخارجية على كل من الإنتاج والاستهلاك وكذا التجارة الخارجية ..... فالاعتماد على الذات في ظل النظام الدولي الراهن يعني: [2]

(1): ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره ،ص255

(2): روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دبي: دار نشر جامعة بريتستون، الطبعة الأولى، 2004، ص355.

أ- الحد من العلاقات الخارجية التي تعمق من تبعية البلدان النامية والمتمثلة في الآليات النقدية والمالية للنظام العالمي.

ب- إعادة توجيه القطاعات الإنتاجية وخصوصا التي تعرف طلبا متزايدا من طرف الأفراد (الاحتياجات الأساسية).

ت- ضرورة التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي وخصوصا بمنطقة جنوب حوض المتوسط التي تعرف اهتماما متناقصا مقارنة بالقطاع الصناعي.

ث-ضرورة إعطاء دفع للتعاون البيني بين دول المنطقة، خصوصا وان العلاقات الاورمتوسطية قد انعكست سلبا على معدلات التبادل التجاري البيني بين دول الجنوب المتوسطي التي تضاعفت ووصلت إلى أدنى مستوياتها مقارنة بارتفاعها مع دول الضفة الشمالية، أي الاتجاه نحو الخارج على حساب الداخل.

ج-تعزيز قدرة الموارد البشرية على جميع المستويات.

فالإصلاح لا بد أن يبدأ من الداخل انطلاقا من الآليات الداخلية للتنمية وذلك بتغيير السياسات الداخلية التي أدت إلى مزيد من التبعية، لأن التنمية الفعالة والبناءة والرشيدة هي تكامل بين مجموعتين من التغيرات الهيكلية، أثر بها على المستوى الداخلي ثم التطلع إلى المستوى الخارجي. إلا أن معظم تجارب الدول النامية بما فيها حوض المتوسط بدأت بتركيز اهتماماتها وجهودها إلى الخارج ومحاولة جعل الاقتصاد العالمي يتكيف ومتطلباتها الداخلية.

" ومثال ذلك مشروع الشراكة الأورمتوسطية الذي أدى إلى زيادة الإختلالات الداخلية بالنسبة للشركاء من الضفة الجنوبية بسبب التباين الجوهري وعدم التوازن بين الشريكين لا على مستوى الأطر السياسية أو الهياكل الاقتصادية ..... فهي شراكة تحكمها حالات اللاتكافؤ واللاتعاون لأنها تقوم على أسلوب المعاملة بالمثل بدلا من أسلوب التعاون لتنمية المنطقة. " [1]

فمن متطلبات وشروط نجاح أية شراكة على أي مستوى أو نوع أو مجال لا بد من التوافق والانسجام لبلوغ الأهداف المسطرة، " على اعتبار أن الشراكة هي تلك الوسيلة التي بواسطتها يتم تدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، إضافة إلى كونها إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الإقليمي. " [2]

---

(1): خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم، "التنسيق والتعاون العربي اتجاه الشراكة الأوربية المتوسطية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، أبريل، 2008، ص-ص، 8-9.

(2): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط التي ساعدت الدول النفطية كالجزائر من توافر الموارد المالية، الأمر الذي شجعها على تنفيذ العديد من المشروعات بالتقاعد مع الشركات المتعددة الجنسيات، ولكن ذلك من دون معرفة جدوها ومدى إسهامها في دفع عجلة التنمية المعتمدة على لموارد المحلية (التنمية المستقلة). فهذا النوع من المشاريع لا يخدم الاستقلال الذاتي وإنما يكرس التبعية للخارج والاعتماد عن التمويل الخارجي فضلا عن ارتفاع حجم الإختلالات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية وتفاقم الضغوط التضخمية.

عموما المنطقة بحاجة إلى علاقات خارجية تكرس الاعتماد المتبادل وتقلل من التبعية الكلية، أي تفتقر إلى إطار يحفز على تبادل الخبرات، فعلى مستوى إقليم حوض المتوسط مثلا تفعيل نمط العلاقات القائمة على مساهمة وتزويد دول الضفة الجنوبية لدول المنطقة الشمالية (أوربا الغربية على وجه التحديد) بالموارد الأولية وبالمقابل تستفيد الأولى من التكنولوجيا التي تكلف وحدات المنطقة في جلبها وبالتالي إثقال ميزانية الدولة بمديونية خانقة تكرس التبعية المطلقة للمؤسسات المالية النقدية الأجنبية.

الفرع الثاني: التبعية والاعتماد على الغير (الاعتماد المتبادل).

بطبيعة الحال موضوع التنمية بالساحل الجنوبي لحوض المتوسط يطرح إشكالية التبعية التي تخبط فيها وحدات المنطقة وذلك على رغم:

أ- كون العملية الاقتصادية عملية تراكمية، أي أنه ليس هناك توازن مستقر وذلك يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي إلى مزيد من الإختلالات. [1]

ب-المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعيا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. [2]

(1): زينب حسين عوض الله وسوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص372.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

هذه العوامل تؤدي إلى زيادة فجوة اللامساواة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بسبب عدم التكافؤ بينهما في التبادل.

وقد قام الاقتصادي الفرنسي "أرجيري إمانويل" A. Emmanuel من خلال كتابه ***"التبادل اللامتكافيء"*** بشرح وتفسير خلفيات ذلك والناجمة عن التواطؤ الاجتماعي العام في الدول الغنية والتي ساهم سكانها في استغلال سكان الدول الفقيرة. " فعلى سبيل المثال لنأخذ القطاع الحديث في الدول المتخلفة والتي تسمى كذلك بدول الهامش أو الأطراف والمتمثل في النفط والمناجم والمساهم بما لا يقل عن (¾) ثلاثة أرباع صادرات هذه المنتجات بنفس أساليب استخدامها قي الدول المتخلفة لوصلت قيمتها إلى 34 مليار دولار، أي زيادة 8 مليارات وهنا نجد أن الدول المتخلفة لا تحصل في واقع الأمر إلا على 75% من قيمة صادراتها تقريبا.
من تمتعها بمؤهلات وإمكانات تمكنها من الاستقلالية وبالتالي المنافسة العالمية، غير أن افتقارها للإدارة السياسية الفعالة والمحركة لهذه العوامل حال دون ذلك، فالعوامل الاقتصادية لا بد لها من سياسة عامة رشيدة تنظم استغلال تلك الثروات. (*)

الأمر الذي جعلها تابعة لدول الساحل الشمالي للمتوسط المتمثلة في الدول الأوربية المتقدمة من خلال بناء علاقات تبادل غير متكافئة تفتقر لشروط التبادل البيني بين الدول المقاربية على سبيل الذكر إذ يكاد ينعدم.

إذا أخذنا بنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (هكلثير – أولين) فإن من شان التبادل الدولي أن يعود بالنفع على كل أطراف التبادل، غير أن واقع التبادل الدولي يشير إلى عكس ذلك فعدم التكافؤ هو السمة الأساسية البارزة لهذا التبادل. (1) " وقد فسرت ذلك نظرية التبادل اللامتكافيء التي جمعت أفكار كل من "ميردال" و "بريبيش" و" ستيجر" بكون الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل، بمعنى التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة هو تبادل لا متكافيء." (2)

(*): الوظيفة الجديدة تؤكد على تكامل العوامل الاقتصادية والسياسية كخطوة رئيسية لتحقيق التنمية على المستوى الوطني ومن كثر التكامل والاندماج على المستوى الإقليمي والدولي وهو المنهج الذي سارت عليه الدول الأوربية لتشييد سرح الإتحاد الأوربي.

(1): محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، الطبعة الأولى، 2010، ص133.

(2): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ونفس السياق أكد الاقتصادي السويدي "ميردل" Myrdal أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل والاتجاه نحو التعادل في الدخول ويعود ذلك حسبه إلى:

من جهة أخرى هناك عوامل تدعم عدم التكافؤ في التبادل الحاصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ونخص بالذكر دول الجنوب المتوسطي وفي مقدمتها دول المغرب العربي من خلال مشاريع التعاون الأورمتوسطي سواء الجماعية في إطار الشراكة الاورمتوسطية أو الثنائية أو في إطار مبادرة (5+5) والتي كرست الاعتماد على الخارج على حساب الداخل. حيث نجد:

أ- الشركات المتعددة الجنسيات Multinational corporation

والشركات العابرة للقوميات Transnational corporation

وهي شركات احتكارية تسيطر على عمليات الإنتاج وتوزيع منتجات الدول المختلفة وهذا ما يساعد على تحويل موارد دول الهامش إلى دول المركز. [1]

ب- احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا وهو ما تترتب عليه تبعية تكنولوجية لا تعمل فقط على تحويل موارد الدول المتخلفة باتجاه الدول المتقدمة، وغنما تكرس سيطرة هذه الأخيرة على الأولى في كافة المجالات. [2]

عموما في ظل غياب توازن المصالح، المنافسة الكاملة، انسجام المصالح والمساواة فإنه لا وجود لاعتماد متبادل قائم على أسس متكافئة، وهو ما يسح بميل كفة التبادل الدولي لصالح الدول المتقدمة ذات الإنتاجية المرتفعة، وهي الطرف الأقوى في العلاقات التبادلية الدولية وبالتالي زيادة حدة تبعية الدول المتخلفة لها، حيث أن تغيير في هذه الأخيرة مرهون باقتصاديات الأولى.

(1): سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، بيروت: دار الفرابي، الطبعة الأولى، 1988، ص32.

(2): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

المبحث الرابع: مفهوم التنمية في ضوء الأزمات والمستجدات.

أفرزت التفاعلات الدولية مجموعة من المستجدات مست تداعياتها دول الضفة الجنوبية للمتوسط كما هو الحال لباقي مناطق العالم وهو ما اقتضى حتمية التعامل معها بشكل وبآخر ومحاولة تكييف برامجها التنموية وفقا لهذه الأخيرة التي أصبحت بعدا هاما يتخلل أية إستراتيجية تنموية كانت. وقد خصص الباحث المبحث الرابع من الفصل الأول لتحليل وتفسير تلك العلاقة الإرتباطية بين متغير عملية التنمية وتلك المتغيرات الدولية الجديدة وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التنمية والثورة العلمية التكنولوجية.

معلوم أن الإستراتيجية التنموية تستلزم أسسا علمية دقيقة وهو ما يقود إلى الحديث عن البحث العلمي باعتباره إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها المشاريع التنموية بصفة عامة. وهذا الأخير بدوره يضفي إلى خلق التكنولوجيا التي هي خلاصة المعارف العلمية، والخبرات والمهارات والتي تلعب دورا كبيرا في تعزيز عملية التنمية.

وفي هذا السياق استوقف الباحث مسألة التعليم في الوطن العربي الذي يعاني من تدني الإنفاق مقارنة ببلدان أوربية، إذ يصل الإنفاق على التعليم في دول أوربا الشرقية إلى 36,6 % من الإنفاق الحكومي العام بينما الدول العربية فإنفاقها على التعليم لا يتجاوز 2% من إجمالي ناتجها القومي، وهو ما انعكس سلبا على الناتج العلمي والذي لم يتعدى 40% مقارنة بإسرائيل التي يقدر إنفاقها على البحث العلمي بنحو 3% من إجمالي الناتج القومي. [1] فالمنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط شأنها في ذلك شأن بقية القطار العربية لا تعطي الأهمية اللازمة للنهوض بقطاع البحث العلمي الذي يعد المفتاح نحو اكتساب التكنولوجيا التي تفتقر إليها والتخفيف من حدة تبعيتها للخارج وتحقيق الاستقلال في إدارة الموارد المحلية.

التقدم العلمي والتكنولوجي من أهم متطلبات التنمية، فالبحث العلمي مؤشر على مدى الاهتمام الذي توليه الدولة للمؤسسات المتخصصة بهذا الشأن ومدى انتشارها في المناطق الجغرافية كافة، فضلا عن عدد البحوث المنشورة وعلاقتها بالجانب التطبيقي أو العملي ومدى الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للاختراعات، بالإضافة إلى مؤشر الإنفاق بهذا المجال. [2]

1): راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص461.

(2): عبد القادر رزيق الخادمي، الإعلام والتنمية: قضايا وطموحات، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص60.

يعتبر التطور العلمي والتقني سبيل الوصول إلى الاستقلال التنموي، فهو ركيزة مهمة من ركائز تحقيق هذا الأخير، ولهذا لابد من إعطاء الأولوية للبحث العلمي على اعتبار أن التقدم التكنولوجي أصبح ورقة ضغط تمس مسالة الاستقلالية في إدارة الموارد المحلية بالنسبة للبلدان النامية بحكم تمكن الدول المتقدمة والمتطورة المالكة للتكنولوجيا من فرض سيطرتها بالشروط التي تخدم مصالحها وتضمن لها الهيمنة العالمية.

دول منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط مثلها مثل بقية الدول العربية ضعيفة القدرة الصناعية والتي تتوقف بشكل كبير على البحث العلمي، غذ تعاني من مشكلات كثيرة وتواجه تحديات كبيرة. " مقارنة بدول مثل تركيا، إيران وإسرائيل التي تتمتع بقدرات عالية في حقول التكنولوجيا من خلال الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة، من جهة وتخصيصها لنسب إنفاق عالية من البحوث العلمية من جهة أخرى."

فالتكنولوجيا وليدة واقع وظروف اقتصادية واجتماعية معينة في البلدان الصناعية، حيث ارتبطت وتفاعلت مع مجمل التحولات الاقتصادية وكذا الاجتماعية وبالتالي فإنها نشأت بالاستناد إلى بيئة متوازنة منحتها الدعم وأمدتها بالعناصر اللازمة للتطور. [1]

وعلى هذا الأساس فعملية نقل التكنولوجيا ليس بوسعها العلاج النهائي لمشكلات التنمية بهذه الوحدات الدولية النامية ما لم تقترن بسياسة تنموية واضحة المعالم ومحددة الأهداف يتم من خلالها تهيئة المستلزمات الأساسية التي تمكن من ممارسة الاستيعاب والتكيف والتطوير، وهذا يعني إجراء التعديلات اللازمة على التكنولوجيا المستوردة بالشكل الذي يجعلها أكثر انسجاما وتفاعلا مع ظروف وحاجات البلد ويتحقق ذلك بشكل أساسي من خلال إحداث مزج متلائم للعناصر التكنولوجية المستوردة والعناصر المنتجة محليا.

البحث العلمي له آثاره على مختلف أنواع التنمية وهو ما يؤكد على الأهمية القصوى لهذا الخير منذ صيانة أسس البرنامج التنموي إلى غاية تنفيذه وهو ما تفتقر إليه دول جنوب حوض المتوسط وما مظاهر إخفاق تجارتها التنموية لدليل على ذلك، فإذا أتمت مقارنة دول المنطقة مع إسرائيل فقط فنجد: [2]

---

(1):عبد القادر رزيق الخادمي، مرجع سبق ذكره ص60.

(2): حسن نافعة، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص26.

أ- هناك حوالي 11,7 بحث منشور لكل عشرة آلاف بإسرائيل، في حين يبلغ هذا المعدل ثلث بحث لكل عشرة آلاف في العالم العربي.

ب-تحتل إسرائيل المركز (12) الثاني عشر من حيث الجاهزية الشبكية، في حين تحتل أعلى الدول العربية: تونس المركز (34) الرابع والثلاثون ثم المغرب المركز رقم (25) الخامس والعشرين، فالأردن في المركز (27) السابع والعشرين ومصر في المركز (65) الخامس والستين للفترة الممتدة من 2002 إلى 2003.

ت-هناك فعلا موارد وبخاصة العنصر البشري والتي تمكن وحدات المنطقة من دخول المنافسة العالمية، غير أنها تحتاج إلى حسن الاستغلال، " بالإضافة لذلك أنه ما يجعل المسألة أكثر وضوحا، أي عدم استناد هذه البلدان في سياساتها ونظمها على أسس البحث العلمي مقدار المديونية الخارجية التي بلغت على سبيل المثال عام 2000 حوالي 418 مليار دولار ووصلت خدمة الدين إلى حوالي 8,13 مليار دولار عام 2000. [1] كما يكشف واقع البحث العلمي عن:

أ- نسبة النشر لا تتعدى (0,7%)، أي أقل من سدس نسبة العرب إلى إجمالي عدد السكان عالميا.

ب- معدل الإنفاق الحكومي سنويا على كل طالب جامعي 2400دولار في مقابل 14200دولار في دولة مثل إسبانيا.

ت- إنتاج الكتب لا يتجاوز (1,1%) من الإنتاج العالمي على الرغم من أن العرب يشكلون 4,5% من سكان العالم.

ث- معدل الإنفاق العربي على البحوث والتطوير لكل نسمة 4 دولار مقابل 953 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية و50 دولار في الصين.

ج- عدد براءات الاختراعات العربية المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990-2000) لا تتجاوز 300 في مقابل كوريا الجنوبية 6328 وإسرائيل 7652.

---

(1) : حسن نافعة، مرجع سبق ذكره ،ص27.

المطلب الثاني: التنمية والحفاظ على البيئة.

التنمية ليست مجرد قضية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات البيئية، والتي اصطلح على تسميتها بالأدب التنموي Developpement circustances. [1] ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني Rational wolization يتطلب معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية المكانية للمنطقة المستهدفة بالتنمية، حيث يرتكز هذا النوع من التنمية على أربعة أبعاد رئيسية: مكان التنمية Territorial، كم التنمية Quantitive، نوع التنمية Qualitative، مدة التنمية Temporal. " [2]

بدأ الاهتمام بمسألة التنمية البيئية فترة السبعينات من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على القيود البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية، " وزاد التركيز على ذلك عقب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1972، والذي سلط الضوء على قضايا البيئة والتي ربطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك، وهو ما يعكس العلاقة الوطيدة والإرتباطية بين البيئة والتنمية. خصوصا في ظل القيود التي تفرض على النمو نتيجة النقص في الموارد الطبيعية مثل الثروات المعدنية ومصادر الطاقة. [3]

ومما سبق يمكن استخلاص أن مؤتمر ستوكهولم وضح العلاقة بين التنمية والبيئة، إذ هناك مشكلات البيئة والتنمية متداخلة ولا يمكن فصلها، ومنذ ذلك ظهر مصطلح التنمية المستدامة متداخلة (ولا يمكن فصلهما ومنذ) أو المتواصلة والمستمرة. "وعليه التنمية على الصعيد البيئي هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء، حيث يستلزم ذلك عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية واستخدامها بعقلانية." [4]

---

(1): قليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص166.

(2): المرجع نفسه، ص167.

(3): محمد عبد القادر الفقي، البيئة مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، القاهرة: مكتبة بن سينا، 1993، ص126.

(4): خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص21.

فإعطاء أولوية للبيئة يعتبر من الخطوات الأساسية باتجاه إنجاز أو تحقيق التنمية المستدامة Sustainable developement والتي تحتاج للإدارة الاقتصادية الكفوئة للموارد الطبيعية، " وذلك من المهم صور علم اقتصاد البيئة Environmental economics في تسهيل مهمة إدخال العبارات البيئية في صناعة القرارات التنموية."[1]

البيئة اليوم أصبحت من الأولويات المطروحة على مستوى العالم إذ ترتبط البيئة بمجموعة من التهديدات في مقدمتها التلوث Pollution، وهي المشكلة الأساس المطروحة على مستوى حوض المتوسط إذ تستخدم الضفة الشمالية مصادر مختلفة من الطاقة والنشاط التعديني مع العلم أن 30% من السفن 20% من ناقلات النفط تعبر حوض المتوسط سنويا، كذلك الشأن بالنسبة لدول الضفة الجنوبية التي تساهم في تلويث المنطقة عن طريق النفايات الناجمة عن مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية وكذا المركبات الكيماوية، مثلا مصر وساحلها الشمالي من أكثر المناطق تلوثا. [2]

وفي إطار اهتمام بلدان جنوب حوض المتوسط بالتنمية البيئية قامت الجامعة العربية بإنشاء منظمة إقليمية اقتصادية واجتماعية لها توجهت بيئية. " إلى جانب تأسيس حوالي 72 مؤسسة ومحل إقليمي معني بالبيئة عزز ذلك بمجلس وزراء العرب المسئولين عن الشؤون البيئية لعام 1987 والذي بعد المنتدى السياسي الأول الخاص بقضايا البيئة في الوطن العربي". [3]

ودائما في نفس السياق قد شكلت التنمية البيئية حافز مهم لتفعيل التعاون بين دول الضفتين الجنوبية والشمالية لحوض المتوسط، " إذ كانت هناك اتفاقية برشلونة لعام 1976 والتي جسدت دور البيئة في تحريك الإدراك السياسي توحيد الجهود لحماية هذه الأخيرة بحوض المتوسط. [4] أين تم وضع خطة عمل لحماية البيئة البحرية المتوسطية والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1978 وتضمنت الاتفاقية برنامج رقابة وبحث مستمر وأرفق ذلك بتشكيل خمس (05) مراكز جهوية للنشاطات في مجال حماية المتوسط من التلوث الناجم عن البترول والتي تعتمد في عملها على 85 مخبر علمي للتنقيب عن مصادر التلوث.

(1): محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص355.

(2): قليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص168.

(3): رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص130.

(4): ساسي جمال، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"، العالم الاستراتيجي ، العدد 4، جوان 2008، ص24.

التدهور البيئي الذي شهدته دول جنوب المتوسط أخذ أبعادا خطيرة فتقلص مساحة الغابات والتغيرات المناخية والمتسببة في تقليص الموارد وإتلاف المساحات المزروعة كل ذلك يهدد حياة سكان المنطقة ويدفعهم إلى الهجرة، وهو ما أكد على ضرورة إعطاء الاهتمام الضروري بمسألة التنمية البيئية.

ومن هنا برز مفهوم التنمية المطردة (*)، الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الفقير والبيئة، والتفاعل بين التنمية والبيئة. " والمقصود بهذه الأخيرة تلك التنمية التي تؤمن متطلبات أجيال الحاضر دون إنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستخدام الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث، التبديد والتخزين. " (1) ولكن أيضا أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان، وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية.

كما أن خطة تحسين البيئة وجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر بالبلدان النامية، باعتباره سببا مباشرا من أسباب تخريب البيئة وتأكل قاعدة النمو في الحاضر والمستقبل. وهكذا تبرز من جديد قضية القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وتحفيز جهود التنمية، بل من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي أيضا.

المطلب الثالث: التنمية والحريات والمشاركة الديمقراطية.

إذا كان رشد القيادة السياسية من أهم عناصر التنمية لأن في ذلك رشد وعقلانية خيارات السياسات العامة للدولة، لأنها بشكل وبآخر تتأثر بإدراكات صناع القرار فغن الديمقراطية لا تقل شأنا عن ذلك بحكم أنها النهج والسبيل أمام التعددية السياسية التي تخلق وتعزز نخب قيادية أكثر كفاءة جاءت عن طريق الانتخاب لها صلاحيات محددة دستوريا. وهو ما يضفي إلى القول أن في عملية التحول الديمقراطي نسخة للمشاركة السياسية الفعالة عن طريق السماح لكافة شرائح المجتمع في المساهمة في العملية السياسية مما يقود في نهاية المطاف إلى صياغة استراتيجيات تنموية سليمة وعقلانية تستجيب للمطالب الشعبية بأقل تكلفة وأسرع وسيلة ممكنة.

(*): وهي ما يشار إليه ايضا بالتنمية المستديمة أو المستدامة أو المتواصلة أو المستمرة، وهو ما يصطلح على تسمية "Sustainable development".

(1): إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، 2007.

المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير خطوة هامة وجد ضرورية وتد في نفس الوقت تواجهه بلدان جنوب حوض المتوسط لتجاوز مرحلة الاضطرابات وحالات اللاإستقرار السياسي، والاجتماعي والاقتصادي. فالحوار الوطني والاستماع للمطالب الشعبية الحل الأنجع والوحيد أمام الحكومات العربية وفي مقدمتها الحكومات المغاربية: مصر، تونس لتخطي حالة الطوارئ التي تعيشها الدولتان بحلول عام 2011 والمطالبة الشعبية باستبدال النظام.

فثورة الشعوب اتجاه حكوماتها رغبة في التجديد تفرض على الأنظمة السياسية بالمنطقة الجنوبية للمتوسط بشكل خاص والأنظمة العربية بشكل عام الحراك لاستدراك الوضع والأخذ بعين الاعتبار الحرية والعدالة وحقوق الإنسان وتمكين الأفراد وخاصة ذوي الكفاءات من المشاركة في صياغة السياسة العامة للبلاد وتوفير الوسائل المحققة لإدارة ديمقراطية شرعية قائمة على الشفافية، المسائلة والرقابة.

وعلى الرغم من أن حكومات دول المنطقة قد خطت خطوات هامة باتجاه الانفتاح السياسي منذ نهاية الثمانينات وفي مقدمتها المغرب، الجزائر وتونس ومصر ولبنان إلى جانب دور الجامعة العربية في تحفيز البلدان على الأخذ بالإصلاحات السياسية. حيث يعتبر بيان مسيرة التطوير التحديث المنبثق عن القمة العربية لعام 2004 والذي ركز على ضرورة تعميق الديمقراطية، وتوسيع المشاركة السياسية، وضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان. وكذا حرية التعبير إلا أن الحكومات تمارس توجهات انتقائية نحو الانفتاح السياسي، فعلى سبيل المثال تحضر ليبيا تشكيل الأحزاب السياسية. [1]

دائما في نطاق المشاركة السياسية تأتي مسألة التداول السلمي على السلطة كشرط لإرساء الديمقراطية وبناء المجتمع المستقر القائم على أساس العدالة والمساواة. وعلى ذكر المساواة لا بد من إدراج المشاركة السياسية للمرأة التي تعد من المؤشرات الدالة على ديمقراطية نظام الحكم لدى بلد معين. [2]

---

(1): إيمان بيبرس، "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي"، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

(2): عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"، ورقة بحثية منشورة مقدمة إلى المؤتمر العربي الثامن حول التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، القاهرة: د د ن ، 2007.

فعند دراسة مسألة المشاركة بمنطقة جنوب حوض المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات الثقافية تطرح علاقات الجندر وهنا يلفت انتباه الباحث قضية التكوينات الاجتماعية والطبقية في ليبيا، حيث لا يتم التمييز بين أفراد المجتمع الليبي على أساس اختلافهم في الدخل، المهنة أو المركز الاجتماعي، على العكس من ذلك فإن التصنيف في ليبيا يستند غلى معايير العائلة، القبلية والإقليم. وعلى الرغم من أن بعض العائلات احتكرت الثروة والمركز، التعليم، القوة السياسية فإن هذه المزايا لم تضعها في صراع وتناقض مع الأفراد الأقل حظا في مجتمعهم المحلي، ولكن بدلا من ذلك جعلتها تهتم بطريقة أبوية برفاهية الآخرين.

فالبنية الاجتماعية والسياسية بليبيا تتطابق إلى حد كبير مع النظام "الأبوي الجديد" "Neopatriarchal"، حيث تمثل العائلة، العشيرة، الدين، الجماعة العرقية وليس الأمة أو المجتمع المدني أساس العلاقات الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية التي تستند إليها. فالانتماءات الأسرية والقبلية أكثر أهمية من البنية الطبقية في التأثير في التفاعل الاجتماعي والسياسي في المجتمع الليبي.إذ تفرز هذه الأخيرة عددا من القضايا وكذا الإشكالات المتعلقة بمجموعة من الاعتبارات[1]:

1-تعقد وتشابك علاقات الجندر، إذ هناك ميادين عديدة للتفاعل أين يبدو الرجل متسلط ويحتل مكانة في بعض المراكز، بينما تسيطر المرأة وتهيمن في البعض الآخر.

2-الموروث الاستعماري وتأثيره في عملية تهميش المرأة.

3-شيوع النظرة البتريالكية [*] في المجتمع.

4-الاستقلال النسبي للمرأة في القطاع الاقتصادي، إذ يلاحظ أن المرأة على مستوى بلدان جنوب حوض المتوسط تقوم بدور هام لاسيما فيما يتعلق بالتنمية الريفية، وهو ما يطرح إشكالية إعادة إدماج المرأة في الحياة السياسية وبالتالي تمكينها من المشاركة في صياغة السياسة العامة للدولة، وبالتالي لابتعاد عن نظام المعتقدات والتقاليد السائدة ومحاولة إزالة هذه الفجوة النوعية. [2]

(1): بومدين طاشمة، "دور الدولة في العالم الثالث والتحول الديمقراطي، الاتجاه إلى دراسة مفهوم الكوربوراتية"، محاضرات ملقاة على طلبة سنة أولى ماجستير دراسات أورمتوسطية ،كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان 2009-2010

(*): يعود هذا المفهوم إلى الأنتروبولوجيا، وتوصف به النظم السياسية المتسمة بعدم وجود نظام المساءلة وإعلاء قيم المجتمع الأبوي البريالكي والاعتماد على معايير الولاء والثقة والإستناد إلى المبارات الصفرية

(2): احمد الفقيه، "الديمقراطية والفساد السياسي: مدخل منهجي لدراسة الأمن السياسي في المغرب العربي"، مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية، 2009، ص20.

بشكل عام أن إشكالية التنمية على مستوى بلدان الجنوب المتوسطي تكمن في كيفية التعامل مع هشاشة وضعف الآليات الدستورية القانونية والنسيج المؤسساتي للمجتمع السياسي، وهي ما يعرف بالمؤسساتية.

فالمنطقة بحاجة إلى عقلنة الانفتاح السياسي، بما يتوافق وخصوصيات هذه المجتمعات، وهو ما يتطلب عقلنة عملية التحول الديمقراطي بالأخذ بعين الاعتبار (خصوصية هذه المجتمعات، فالأمر يحتاج إلى الدور الفاعل) الذي يمكن أن يلعبه الفاعلون السياسيون نخبا، وأحزابا، وجمعيات وأفراد من أجل الوصول غلى إتمام هذه العملية في كنف الاستقرار، وبالتالي تفادي الآثار السلبية غير المتوقعة لكل عملية ديمقراطية سريعة. (1)

المطلب الرابع: التنمية والتنمية الإنسانية.

إن الاهتمام بالإنسان ليس جديدا على الفكر التنموي، حيث برزت علاقة الإنسان بالتنمية منذ أواخر الأربعينات لتصاعد ذلك الاهتمام بأواخر الخمسينات والستينات في سياق الحديث عن الاستثمار البشري وضرورة تنمية الموارد البشرية. "

يعود مصطلح التنمية البشرية إلى تجربة دول جنوب شرق آسيا، تلك البلدان التي حولت رأس المال البشري إلى طاقة وميزة وطاقة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية." (2) ليكتسب المفهوم ذيوعا بحلول عام 1990 عندما تبناه البرنامج الأممي (ONU) للإنماء، إذ يرتكز هذا المفهوم على كون البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وبالتالي التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر.

وفي إطار التنسيق الأممي مع المنظمات الإقليمية في إطار التنمية البشرية جاء تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002 والذي استخدم مصطلح التنمية الإنسانية كبديل للتنمية البشرية. (3) وحسب هذا التقرير التنمية الإنسانية هي توسيع للخيارات مما يمكن الإنسان من ممارسة خيارات متعددة منها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية حيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية.

(1) : أحمد الفقيه، مرجع سبق ذكره ص21.

(2) : أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص198.

(3): المرجع نفسه، ص203.

عموما التنمية الإنسانية هي عملية محسنة تتطلب منهجية واضحة ودقيقة وشاملة في صياغة الأهداف وضبط المؤثرات، تسعى لتأمين حاجيات الأجيال الراهنة دون الإضرار بإمكانات الأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار لا يمكن الفصل بين الأمن والتنمية، فلا وجود للتنمية بدون امن والعكس صحيح، إذ هناك علاقة ارتباط كلي بين المتغيرين فالإخلال بأحدهما يعني الإخلال بالآخر فلكل منهما هدف واحد هو تلبية حاجات المجتمع أو الدولة والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية بما يحقق التوازن من جانب والاستقرار من جانب آخر ثم السعي نحو تحقيق التطور والازدهار.

الأمن والتنمية يشكلان عملية Process دائمة الحركة تهدف إلى الرقي إلى أعلى المستويات بما يقتضيه ذلك من ديناميكية لا تتوقف " هذا من جهة ومن جهة أخرى التنمية والأمن على المستوى الوطني يعد المنطلق الرئيسي الذي تبنى عليه دعائم وقدرات المجتمعات الوطنية، وهو ما تصبو إليه التنمية الإنسانية لأنها تجمع بين حاجات الإنسان الفرد المواطن البسيط) وحاجات السلم الوطني فأمن الفرد مرتبط بأمن الدولة " [1]، وبالتالي عند الوصول إلى توفير الأمن للمواطنين فغن الدولة تكون بصدد تحقيق أمنها فهي المسئولة الأولى عن أمن شعبها.

الأمن الإنساني اليوم هو امن من الخوف، والحاجة والفقر باعتبار أن ندرة المياه، والتلوث والتدهور الصحي أهم الأخطار التي تهدد أمن البشرية. وهو ما يعرف بالأمن اللين." [2] إذ أن تحقيقه لا يتوقف على استخدام القوات العسكرية وغنما يحتاج إلى إستراتيجية فعالة تجيد إدارة الموارد والإمكانات الاقتصادية بما يرفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك بالتكامل مع كفاءة أداء الأجهزة السياسية والإدارية باعتبارها المسئولة عن صياغة السياسة العامة للوحدة الدولية.

---

(1): إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص12.

(2): عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد 160، 2005، ص61.

وفي هذا السياق وجب الإشارة إلى مسالة تراكم الثروة كمطلب أساسي لتحقيق كل من التنمية الأساسية، فتراكم الثروة ذاته يعتمد على قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الأساسية للإنسان من مأكل ومشرب ومأوى وتعليم ورعاية صحية. ومن جهة أخرى انعدام الأمن يعد عقبة أساسية أمام تلبية هذه الحاجات كما تحول دون تراكم الثروة وهو ما يفوق عملية التنمية في أبسط معانيها المتعلقة بتلبية الحاجات الأساسية للفرد." [1]

التنمية الإنسانية تتطلب قدرات اقتصادية وتكنولوجيا، وهنا تجدر الإشارة إلى اختيار أهداف إستراتيجية عامة للدولة في مستوى قدراتها، ثم حساب التكلفة الاقتصادية للقرارات التي سوف تتحقق بها أهداف الوحدة الدولية. فالتنمية الإنسانية بعد مهم من أبعاد التنمية المستدامة باعتبار عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، ومن جانب آخر تراجع البعد المادي للتنمية يحل محلها العنصر البشري على أساس أن الفرد هو هدف التنمية، كذلك مسألة اتساع الفجوة الاجتماعية لدى دول العالم النامية بما فيها دول جنوب حوض المتوسط، فقضايا الفقر والتلوث والمجاعة والأوبئة والهجرة والصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي كلها مؤشرات تؤكد على ضرورة إعادة النظر في وضع ومستقبل الفرد العربي وإدراجه ضمن أولويات سلم عمل البرامج التنموية.

المطلب الخامس:التنمية و الحكم الراشد

مفهوم الحكم Gouvernance مفهوما محايدا لا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي وهو مفهوم أوسع من الحكومة التضمنية لجانب عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة عمل كل من المؤسسات غير الرسمية، أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص."[2]

(1):عبد الرحيم محمد، "التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي السادس للإدارة لبيئية حول التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، د.م.ن.: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 207، ص4.

(2): حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، بحث مقدم إلى الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006، ص93.

فالحكم الصالح يعبر عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية باختلاف مستوياتها سواء المركزية واللامركزية، أي الإقليمية والمحلية.

مفهوم الحكم الصالح Good governance الذي شاع استخدامه منذ عقدين من الزمن اكتسب أهمية خاصة في أدبيات التنمية الإفريقية بما فيها دول الساحل الجنوبي للمتوسط تزامنا مع نشر مؤسسات الأمم المتحدة ONU وبالتحديد البنك العالمي للإنشاء والتعمير BIRD تقريره عام 1998 حول الأزمة الإفريقية، حيث تمت في هذا الإطار الإشارة إلى عدد من المؤشرات التي تخص المنطقة من شخصنة للسلطة، وإنكار لحقوق الإنسان، ومصادرة لحرية الرأي والتعبير وتفشي الفساد على جل الأصعدة إلى جانب تواجد حكومات غير منتخبة لا تخضع للمساءلة.

وفي نقطة مهمة ربط التقرير بين مسالة تحقيق التنمية وتخلي قادة المنطقة عن الممارسات التسلطية، وما ملامح التغيير السياسي الذي تود تحقيقه المعارضة الشعبية بمصر والإطاحة بالنظام السياسي التونسي لدليل على أن هناك حقيقة ممارسات تعسفية، واستبداد فعلي للحكومات وشعوبها وان هناك غياب تام لتفعيل مبدأ التداول السلمي على السلطة. وهو ما طرح قضية تمييز الحكم الجيد من الحكم السيئ كقاسم مشترك يفرض نفسه عند دراسة النظم السياسية بجنوب بحر الأبيض المتوسط.

ويعبر مفهوم الحكم الصالح أو الراشد في إدارة شؤون المجتمع على ثلاثة أبعاد مترابطة: [1] البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل بيروقراطية الإدارة وكفاءتها وفعاليتها، والبعد الاقتصادي الاجتماعي المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى فعاليته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى.

وعلى نحو آخر يعد الحكم الراشد خطوة مهمة وضرورية واستباقية لتمهيد الأرضية الموائمة لعملية التنمية بكافة أبعادها، لأن هذه الأخيرة تتوقف على مدى عقلانية قرارات السياسة العامة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. والعقلانية بدورها مرهونة بخلق نخب قيادية تتسم بالرشادة وهي الميزة التي تفتقر إليها كافة الدول العربية بشكل عام بما فيها أقطار جنوب حوض المتوسط مما جعل تجاربها التنموية تعرف إخفاقات متتالية.

(1): بومدين طاشمة، "إصلاح الحكم وبناء الحكم الصالح كظرورة لتقرير امن المواطن في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية، الإدارية والسياسية، 2009، ص79

" فالمتتبع لمسار العمل التنموي بالجزائر منذ الاستقلال عام 1962 يكشف عن عجز الحكومات المتعاقبة في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح، ويعزى ذلك إلى عدم كفاءتها في مواجهة الضغوط الإنمائية التي تتعرض لها وبالتالي عدم تلبية حاجيات المواطنين." [1]

وبالمقابل الغياب التام لمشاركة المواطن المحلي البسيط في صنع قرارات السياسة العامة لأن الوضع بدول المنطقة الجنوبية للمتوسط يلفت الانتباه إلى ضرورة اعتماد لغة الحوار وفسح المجال أمام الرأي العام وحرية التعبير للتمكن من التواصل مع المواطن بما يضفي إلى الإلمام الدقيق والموضوعي فالشأن العام الداخلي كسبيل يساعد على تكييف قرارات السياسة العامة وجعلها أكثر استجابة مع واقع مجتمعاتنا مع الأخذ بعين الاعتبار حجم قدراتها لتكون سياسة عامة ذات جدوى.

التنمية والحكم الراشد متغيران تربطها علاقة ارتباطية استلزامية، فتحقيق التنمية يستلزم بناء الحكم الجيد القائم على معايير ديمقراطية [*]، وهو ما يقود إلى القول أن التنمية هي متغير تابع يتوقف على مدى كفاءة وفعالية الأطر السياسية والدستورية فالتغيير في قيم المتغير المستقل (الحكم الراشد) يؤدي بطبيعة الحال إلى إما نجاح أو فشل البرامج التنموية لأية وحدة دولية كانت. فعند الوصول إلى ترسيخ الحكم الراشد فإن ذلك يدل على وجود استقرار على جميع المستويات وهو من أهم متطلبات التنمية الشاملة والمستديمة، فالحكم الراشد هو سبيل الوصول إلى عقلنة القرارات السياسية وجعلها أكثر جدوى وذات تأثير وذلك بالاستقلال والتوجيه السديد للموارد المتاحة في المجتمع.

فحتى على مستوى العلاقات الثنائية أو المتعددة بين الدول المتوسطية أصبح الحكم الصالح شرط إلزامي وأولي قبل القيام بأي خطوة في إطار التعاون الأورمتوسطي. [2]

---

(1): بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص81.

(*): نص مشروع برشلونة لعام 1995 في شقه السياسي على تعضيد سيادة القانون والديمقراطية في النظم السياسية مع الاعتراف بحق كل طرف في حرية اختيار وتطوير نظامه السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي والقضائي وذلك كخطوة اولية أرضية ممهدة لترسيخ برامج التنمية على أرض الواقع العملي.

(2): علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوربي بالمنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص358.

التنمية بجنوب حوض المتوسط مطلب ضروري لتجاوز مرحلة التخلف والمشاكل التي تتخبط فيها وهو ما يستوجب بناء الحكم الصالح عن طريق: [1]

1- زيادة الشفافية حول التغيرات السياسية في السلطة مع الارتباط القوي بديمقراطية التعددية وكذا حرية التعبير وممارسة العمل السياسي من أجل انفتاح يقود إلى ترسيخ السلم المدني.

2-ضرورة إقامة دولة القانون التي تخدم الشفافية والمسؤولية في مختلف المفاهيم العمومية والخاصة مع التسيير الفعال للموارد العمومية عن طريق (ترسيخ السلم المدني) التسيير بالمشاركة وفق نظام لا مركزي لاتخاذ القرارات.

3-على المستوى الاقتصادي ضرورة خلق إطار اقتصادي كلي واضح ومحفز وملائم لحرية المؤسسة من جهة واقتصاد السوق من جهة أخرى فالاقتصاد الجزائري اليوم رهينة بالمقاربة المالية، حيث يلح كل من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BIRD) بخصوص الشأن الجزائري على المسألة الاستقلالية المالية، إذ خلق الحكم الراشد بالبلاد يتم بإبعاد التوازنات المالية عن الإشراف المباشر لوزارة لداخلية والجماعات المحلية والتي حلت محل المخطط المالي الإستراتيجي وأصبحت هي الموزع الأساسي لهذه الموارد.

4-ضرورة القيام بأنشطة لتحفيز الجماعات المحلية المكلفة بمتابعة وتقدير برامج التنمية وترقية السكان وكذا القيام بالتوعية حول المشاكل الديمقراطية على مستوى الولايات.

بالإضافة لدلك التنمية المحلية بدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط الخيار الأنسب لها وهي رهينة بجدية سياستها في التعامل مع هذه المتغيرات التي تفيض بها الساحة الدولية. وهو يدعو إلى إلقاء نضرة وجيزة على الواقع التنموي بالمنطقة بالتعريج على أهم مستويات التنمية المحلية بغية الوقوف إلى ابرز معوقاتها ومن تم محاولة اقتراح سبل المعالجة. وهو موضوع الفصل الثاني من الدراسة.

---

(1): الأخضر عزمي وغالم جلطي، "قياس قواة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية"، مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد الأول،2006، ص-ص، 25-26.

تفعيل نظام الحكم المحلي، ويكون هذا الحكم نتيجة إصلاحات كبيرة في نظام اللامركزية من ناحية وتفعيل قدرات الإدارة المحلية من ناحية أخرى عبر مسار راسي مفاده تحويل السلطات، المسؤوليات والوظائف من المركز إلى المحليات، ومسار أفقي يتضمن تمكين المجتمع المحلي ليكون قادرا على تحديد خطط وبرامج التنمية عبر إحداث تعديلات في القوانين السارية. [1]

كذلك فك التحالفات المقاومة للتغيير والإصلاح وتفعيل القدرة على تحديد الأهداف والسياسات والإجراءات بوضوح ودراستها الجيدة عبر التحليل المقارن لتكون قابلة للتطبيق دون استنزاف الطاقات وهدر الموارد.

القدرة على الحركية، المبادرة، الابتكار ومواجهة المواقف وكذا التغيرات التنظيمية، التكنولوجية والبشرية وكذا مواجهة الأزمات. وهو ما يتطلب انتهاج المعارف العلمية والابتعاد عن العشوائية والعمل في حدود قدرات التنظيم البشرية والمادية. [2]

حشد الطاقة وتعبئة الموارد لتنفيذ السياسات بكفاءة وفعالية وترجمة السياسات إلى واقع وهو ما يتطلب الإجراءات التالية: [3]

أ- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والنصوص القانونية للوحدات المحلية.

ب- تغيير الحالة الذهنية للموظفين الذين يتسمون باللامبالاة والغرور والحياد السلبي.

ت- الاهتمام أكثر بالعنصر الإنساني.

ث- توسيع نطاق التفويض في الاختصاص عبر إيجاد هيئة عليا تقوم برسم وتنفيذ الإستراتيجيات وتملك القدرة على اتخاذ القرار الملائم لتحقيق الأهداف المسطرة.

---

(1) : بن لعبيدي مفيدة، "الحكم الموسع كآلية للتنمية المستدامة في الجزائر"، رسالة ماجستر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، 2011/2010، ص115.

(2): بن لعبيدي مفيدة، "مرجع سبق ذكره، ص115.

(3): بلقاسم زايري، "تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شروط لل تنمية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 12، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص7.

ختاما لهذا الفصل التمهيدي خرج الباحث بمجموعة من التساؤلات الجوهرية والتي سوف تكون منطلق الفصل الثاني من البحث والمتعلقة بالأساس بواقع التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ؟ وماهية الإستراتيجية الكفيلة بتجاوز عوامل التثبيط التي تحول دون نجاعة برامج التنمية بالمنطقة ؟

في ظل المستجدات التي يعرفها إقليم البحر الأبيض المتوسط أو المتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية بشكل عام، والتي لها انعكاس مباشر على جل أنماط التنمية والإصلاح والتحديث. خصوصا وأن هذه الأخيرة هي مفهوم مركزي ومطلب محوري ظل وسيظل كذلك سواء بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي خطت خطوات متقدمة في هذا الإطار وتصبو نحو ، قومية، دولية وبالتالي التنمية الأفضل، أو بالنسبة للمجتمعات النامية التي لا تزال تتخبط في عتبة التخلف.

ومن جهة أخرى لا يمكن التغاضي عن كون التنمية عملية مركزية دائمة ومتواصلة ومتطورة لها أسسها التي تكيفها وفقا للمتغيرات الحاصلة محلية كانت الرشيدة تلك التي تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والعناصر التي تم التطرق إليها فيما سبق وهو ما يفرض على بلدان المنطقة إدراجه ضمن أجنداتها الخاصة بالتنمية.

الفصل الثاني
واقع التنمية بجنوب حوض المتوسط

الفصل الثاني: واقع التنمية بجنوب حوض المتوسط.

بعد أن خصص الفصل الأول لضبط أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط انصرف الفصل الثاني من الدراسة لتحليل واقع التنمية ببلدان المنطقة سواء فيما تعلق بالأوضاع السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية بالاستناد إلى مؤشرات إحصائية تساعد على استنباط المعوقات ومن ثم محاولة اقتراح الحلول أو بالأحرى التنمية الإستراتيجية التنموية الأنسب لمجتمعات جنوب الحوض الأبيض المتوسط. كل هذه الأمور تمت معالجتها من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مؤشرات التنمية بدول ضفتي المتوسط.
المبحث الثاني: خصوصية طرح مسألة التنمية بدول جنوب حوض المتوسط.
المبحث الثالث: معوقات التنمية بدول جنوب حوض المتوسط.
المبحث الرابع: التنمية المستقلة كاستراتيجية بديلة لتنمية جنوب حوض المتوسط

المبحث الأول: مؤشرات التنمية بدول ضفتي المتوسط.

حاول الباحث من خلال هذا المبحث إجراء مقارنة بسيطة بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط (أقطار الساحل الجنوبي والشمالي) بغية الوصول إلى مؤشرات دقيقة حول أوضاع وإمكانات التنمية ببلدان المنطقة الجنوبية للمتوسط والتي هي موضوع الدراسة. وهو ما سيتم الكشف عليه من خلال المطالب الموالية على الترتيب:

المطلب الأول: المؤشرات السياسية.

تعرض الباحث بهذا الشأن لأهم العوامل ذات التأثير المحوري والفعال في صياغة قرارات السياسة للدولة باختلافاتها، بداية بـــ:

الفرع الأول: النخبة القيادية.

لا تخلو مسألة دراسة التنمية الشاملة وعلى وجه التحديد التنمية السياسية دون التطرق إلى الدور الذي تلعبه القيادة في الحياة السياسية وتأثيرها الفعال على توجهات القرارات التنموية، ويفسر ذلك بأنه لا وجود لخيار سياسي لم يتأثر بالمتغير القيادي فإدراكات صانع القرار تلعب الدور الحاسم في التعامل مع المدخلات وتكييفها وفقا للمعلومات المتوفرة وكذا قدرات الدولة لأجل انتقاء البديل الأنسب الذي يتوافق وحاجيات المجتمع. وعليه القيادة حسب تعريف "جون فيفنر" «Jean Fifner»

"هي تنسيق الأفراد والجماعات ورفع حالاتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محددة، والقيادة تتعلق أساسا بمهارات شفوية وعقلية واجتماعية". وفي تعريف آخر لـــ "بايلي" « Baily » "إنها قدرة القاعدة على اتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات".

وفي إطار الحديث عن النخبة القيادية وعلاقتها بالتنمية السياسية تطرح مسألة التداول السلمي على السلطة باعتبارها المعيار الأساسي الذي من خلاله يمكن الحكم على نخبة قيادية معينة بأنها شرعية من عدمها، فالقيادة العقلانية الرشيدة هي مفتاح التنمية المنشودة". [1]

(1): علي خايفة الكواري و آخرون،الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص94.

فالتنمية تتطلب قيادات وكذا مؤسسات أهلية تتسم بالكفاءة باعتبارها الأسس والأطر وكذا المبادئ القانونية التي تحكم مختلف الأنشطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التشريعية والقضائية والتي قد تدفع إلى الأمام أو تعرقل المسيرة.

الجلي والواضح في الأمر أن دول جنوب حوض المتوسط تبنت عملية التحول الديمقراطي كنمط لإصلاح أنظمتها [*]، ولكنها دون تفعيل آلياته وفي مقدمتها مبدأ التداول السلمي على السلطة بالإضافة إلى المسائلة، الشفافية، الرقابة، المشاركة، وهو ما جعلها تعاني من خلل رئيسي يطال علاقتها بالجسم الشعبي والسياسي عامة، ويعود هذا الخلل والانفصال بين الدولة والمجتمع الأهلي وما نتج عنه من توجس وارتياب متبادل بين نخبة الحكم المتسلحة بالأدوات العنيفة والأمنية والعسكرية وجهاز بيروقراطي ضارب ممزوجة بإيديولوجيات استعلائية احتقارية للشعوب". [1]
وليبيا خير مثال يجسد ذلك من خلال أحداث فيفري – مارس 2011، وفي المقابل إن كانت المجتمعات تبدي علاقات تظاهرية بإبداء الولاء والثقة غير أنها في واقع الأمر هناك انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم.

أقطار المنطقة بشكل عام تعاني من اختلال هائل بين الدولة والمجتمع وذلك بسبب عملية الفراغ الناجمة عن عملية التحديث المشوه غير المتوائم وخصوصيات هذه المجتمعات، وأحداث تونس 2011 ومصر بنفس السنة واضطراب الوضع بكل من الجزائر والمغرب لدليل قاطع على أن التحديث زاد من الهوة بين شعوب المنطقة وسلطاتها، إذ عمل على تقوية أدوات السيطرة الدولية وفي الوقت نفسه تجريد المجتمع من كل إمكانياته. وهو ما أطلق عليه "الحداثة بدون حداثة"، بمعنى التوظيف الأداتي للتحديث لصالح هياكل ومؤسسات الدولة وآليات السيطرة ولكن من دون إشاعة فصائل الحداثة السياسية والاقتصادية بين أفراد المجتمع باتجاه تكريس فصل المجتمع السياسي عن الدولة". [2]

(*): أسلوب المحاكاة و التقليد،إذ أن النظم العربية تتبع اسلوب المعالجة عن طريق التقليد و ليس بإجراء دراسة علمية دقيقة لأزماتها و من ثم إقتراح الاستراتيجية الكفيلة والأنسب التي تمكنها من تخطي أزماتها،إنما تلجأ إلى أخذ تجارب غيرها و محاولة إسقاطها على أوضاعها و هي ما يجعلها تختلف عن خصوصياتها التي نشات ونجحت فيها و هو ما يطلق عليه الغدارة بالأزمات.

(1) : علي خليفة الكواري ،مرجع سبق ذكره ، ص 94.

(2): Bassam tibi ,the crisis of modern islam: preindustrial culture in scienctific technological age , translate by Judith vonsivers foword by peter vosivers (salat lake city: university of utah press,1988,p 99

فالنظم السياسية بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط تتسم بانفصال الهياكل السياسية عن قاعدة استنادها الشعبي، وهي نتاج التداعيات للمراكز الدولية الكبرى التي تقوم على تعزيز مركزيتها الصلبة من خلال التحكم في أدوات السلطة عن طريق دفع القوى الأخرى للمواقع الهامشية الطرفية بعد تجريدها من أدوات السلطة والثروة ونظام دلالتها الخاصة وغرس نخب وسيطة في نفس هذه المواقع. (*)

نفس الأمر مطروح بالنسبة لموجة التحول الديمقراطي التي عرفتها المنطقة تحت تأثير الضغوط الخارجية أكثر من كونها متطلب داخلي لشعوب المنطقة تحت ما يعرف بالديمقراطية المشروطة، فالشراكة الأورمتوسطية على سبيل المثال من أهم بنودها إدخال إصلاحات سياسية متمحورة حول سيادة القانون والديمقراطية في النظم السياسية لدول الضفة الجنوبية المتوسطية كخطوة ضرورية باتجاه إرساء أسس التعاون لأجل تنمية المنطقة، غير أن معظم تجارب التحول الديمقراطي التي شهدتها دول المنطقة لا زالت حبيسة مرحلة الانتقال « Democratic ransitiON. .ولم تصل بعد إلى مرحلة الرسوخ « Democratic consolidation ».

وتعد مرحلة الانتقال الديمقراطي من أكثر المراحل خطورة في عملية التحول بحكم إمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات كما هو الحال بالنسبة لتجربة التحول الديمقراطي بالجزائر التي لم ينتج عنها استقرار سياسي باعتبار التحول نبع من قوة التفجر ولم يكن استجابة للتضخم العام. (1) فالتحول نحو التعددية السياسية في الجزائر لم يتمخض عن مبادرة سياسية حقيقة وإنما انزلاق الجزائر في دوامة العنف إنما تأكيد على وجود انقسامات سياسية وإيديولوجية.

وعلى ضوء التجربة الجزائرية فالاستقرار السياسي يعتمد على إيجاد المؤسسات السياسية القادرة على مواجهة مشكلة الحكم في المجتمع وهو ما يقود إلى الحديث عن التعددية السياسية ودورها في توفير المؤسسات السياسية التي تمكن كافة الأفراد من ممارسة العملية السياسية وفق ضوابط محددة تساعد على استقرار الوضع (2)، أي تفعيل مبادئ التداول السلمي على السلطة كآلية مهمة لترسيخ الديمقراطية.

(*) : يطلق عليها "جون غاتونغ" "john gattung" اسم النخب المسيطرة bridge head elite والتي أصبحت مؤتملة على قيم الثقافة المهيمنة ومصالح القوى المسيطرة دوليا أكثر من ائتمانها على القيم و المصالح المحلية لمجتمعاتها

(1): صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب ، الأردن:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،2006،ص253.

(2): أحمد شكري الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،2008،ص20.

ويمكن ربط فشل التجربة الجزائرية بالعدالة التوزيعية، فالعنف السياسي ذو علاقة وطيدة بغياب العدالة الاجتماعية فسوء التوزيع وتوسع دائرة الفقر، تعاظم الفوارق الاجتماعية كلها تؤدي إلى انفجار الوضع الاجتماعي كنتيجة حتمية ومنطقية، فسقوط النظام في تونس، مصر كمثال واضح على ذلك وما يمكن تسميته بالحرب الأهلية في ليبيا مطلع عام 2011 برهان قاطع يوضح صحة ذلك.

فدول الضفة الجنوبية تتبنى اتجاهين متعاكسين تماما ففي ظل الانغلاق السياسي تعرف انفتاحا ليبراليا (اقتصاد السوق) حيث تراجع دور الدولة في إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي تعد عائقا أمام نجاح مسار التحول الديمقراطي، أين أصبح العمل بقانون الطوارئ سياسة لمواجهة المجتمع بقمعه وانتهاك حقوقه باسم الحفاظ على الأمن العام والقضاء على الإرهاب، حيث تعمل مصر بقانون الطوارئ منذ اغتيال "أنور السادات"، كذلك الأردن، الجزائر تم إلغاء حالة الطوارئ المعمول بها إثر أحداث جانفي 2011)، المغرب.

فالانتقال الديمقراطي الحاصل على مستوى الساحل الجنوبي لحوض البحر الأبيض المتوسط حديث النشأة عموما حيث أعاد تشكيل الحياة السياسية، الاقتصادية وتقييم القوى الفاعلة داخل المجتمع تحت تأثير موجة التحول الديمقراطي العالمي "الذي جعل من هذه الوحدات تتجه نحو انفتاح سياسي نجم بالأساس عن شعورها بفقدانها المتزايد لشرعية نظمها السياسية القائمة في ظل المطالبة الداخلية بتوسيع هامش الحرية وزيادة التحرر الليبرالي كحرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة". [1]

التحول بهذا الشكل قد حصل إما تحت إدارة نخبة ديمقراطية بعد انهيار النظم التسلطية وقامت بإدخال تعديلات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية،وإما نجم عن تبني سياسة الانفتاح السياسي الذي حاولت من خلاله النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال السماح بوجود أحزاب معارضة والتضييق على حقها في بناء قواعد شعبية مستقلة، وهو بدوره ما يتيح للمعارضة خلق شرعية بديلة بما ينتهي بزوال النخبة المستبدة"، [2] وإما نجم كاستجابة للضغوط الخارجية.

---

(1): ابتسام الكتبي وآخرون،الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص275.

(2): المرجع نفسه ،ص72.

كما هو الشأن للعلاقات الأورمتوسطية، "فلو أخذنا على سبيل المثال برامج "ميدا (1)" "Meda (I)" و"ميدا (2)" Meda (II)"(والتي هي عبارة عن مباعدات مالية مخصصة لدول جنوب حوض المتوسط فإنها مشروطة بدمقرطة الأنظمة السياسية لهذه الأخيرة، احترام حقوق الإنسان وتكريس الحكم الراشد". [1]

أما إذا اتجهنا للضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط والتي تجسدها دول الإتحاد الأوروبي لوجدنا تطبيق الديمقراطية بحذافيرها، فالإتحاد الأوربي تقتصر عضويته على الدول ذات النظم السياسية الديمقراطية فمثلا إسبانيا، البرتغال، اليونان لم تقبل كأعضاء في المجموعة الأوربية إلا بعد انهيار النظم التسلطية وقيام النظم اللبرالية كذلك الشأن لدول أوربا الشرقية". [2]

وعلى نحو آخر سيادة القانون أمر جلي في العديد من الأمور سواء على صعيد الممارسة أو على صعيد القواعد والمبادئ الواجب تطبيقها أهمها التزام الدول الأعضاء والتزام مؤسسات الإتحاد نفسه بالعمل وفق القواعد القانونية المنظمة للعلاقة بينها". [3] فالطابع الديمقراطي للإتحاد الأوربي يتجلى في: [4]

أ- حكومات دول الإتحاد منتخبة انتخابا حرا يعبر عن الإرادة الشعبية كشرط من شروط العضوية نفسها.

ب- لجوء الدول الأعضاء إلى استفتاء شعوبها مباشرة على أي تعديلات جوهرية يتم إدخالها على المعاهدات الأساسية، أو حين تبرم معاهدات جديدة تعدل من مسار الوحدة الأوربية وذلك ضمانا لاستمرار التأييد الشعبي لمسيرة الوحدة الأوربية.

ت- الحرص على تضمن البنية المؤسسية للإتحاد برلمانا أوروبيا منتخبا.

ث- إشراك جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني وممثلي السلطات المحلية في بعض آليات صنع القرار من خلال اللجنة الاقتصادية ولجنة الأقاليم.

---

(1): ساسي جمال ،المرجع السابق الذكر ،ص24

(2) : حسن نافعة ،الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى 2004 ،ص241.

(3): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

(4): علي الحاج ،سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية،بعد نهاية الحرب الباردة،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص300.

وقد جسد الإتحاد الأوربي الديمقراطية الفعلية من خلال خلق الأسس الكفيلة ببناء النظام السياسي الديمقراطي، "فإذا أخذنا على سبيل المثال مبدأ الفصل بين السلطات كمعيار محدد لطبيعة النظم السياسية الديمقراطية، عموما سوف يتجلى هذا الأخير بوضوح إذ هناك المجلس والمفوضية بمثابة السلطة التنفيذية والبرلمان بمثل السلطة التشريعية ومحكمة العدل الأوربية هي السلطة القضائية". [1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي تظهر تفاعل الدول الأعضاء والتي لا تزال هي المحور الأساسي في مجال عملية صنع القرار في كل من المجلس الأوربي، المجلس الوزاري (إقرار السياسات) وهو ما يعكس أن الإتحاد الأوربي ليس مجرد منظمة فوق قومية يتلاشى فيها دور الدول الأعضاء لصالح المؤسسات فوق القومية، بل هي منظمة يكون القرار فيها نتيجة للتفاعل بين الدول الأعضاء وتلك المؤسسات." [2]

الفرع الثاني: الإدارة المحلية.

يعد التخطيط قاعدة هامة وأساسية لعملية التنمية، ويرتبط هذا الأخير بالإدارة، حيث أن الإصلاح الإداري وتطوير هذا القطاع كان ولا زال مدخلا ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة، "وعلى هذا الأساس فان فعالية هذا الجهاز تتوقف على تنميته وزيادة حيويته وفعاليته وذلك من خلال التطبيق المهني للتقنيات السلوكية، ترقية السلوك الإداري، زيادة مهارات وقدرات المديرين بالمنشأة من خلال برنامج التنمية الإدارية على حل المشكلات التي تواجهها ورفع مستوى أدائها

كما تهدف إلى رفع مستوى القدرات المهنية القيادية إلى جانب تنمية القدرة على التفكير الخلاق واتخاذ القرارات الصحيحة". [3]فإصلاح القطاعات الإدارية وتنميتها يعتبر من أهم الأهداف الإستراتيجية الأكثر إلحاحا ضمن أية إستراتيجية عامة للتنمية لما للإدارة من تأثيرات حاسمة على مسيرة التنمية ونوعيتها.

---

(1): علي الحاج ،مرجع سبق ذكره،ص301.

(2): محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرة،صنع القرار في الاتحاد الأوربي و العلاقات العربية الأوربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص74.

(3): حسين عبد الحميد أحمد رشوان،المرجع السابق الذكر،ص-ص: 157-158

"وفي هذا الإطار نجد المجتمعات النامية تعاني من تخلف أو بالأحرى فساد إداري استفحل في الهياكل الإدارية الأمر الذي أضفى إلى تراجع وتدهور وهشاشة مستوى أدائها، فالأوضاع المتدهورة سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا دليل على الحاجة إلى خطة ارتيادية شاملة مستديمة ومتوازنة للتنمية وهو ما يستدعي ترشيد الإدارة والتحكم في عمليات التخطيط، رسم السياسات واتخاذ القرارات". [1]

فالبيروقراطية متغير يلعب دورا بارزا في عملية التنمية، إما يؤدي إلى خلق ثورة تنموية (دور إيجابي) وإما يعمل على تقويض عملية التنمية وعرقلتها (دور سلبي) وفي هذه النقطة بالتحديد أراد الباحث الإشارة إلى مسألة مهمة ألا وهي الإدارة بالأزمات التي تعرفها بلدان العالم الثالث بما فيها منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ تلجأ إلى معالجة الخلل إثر وقوعه على غرار الدول المتقدمة التي تقوم على الإدارة بالأهداف أي أنها عند صياغة استراتيجياتها تأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن تطبيق الخطة (س) عن الخطة (ع) مما يمكنها من التنبؤ بما قد يقع من اختلالات أو توازنات وهو ما يجعل برامجها ذات جدوى وليست عقيمة.

هناك من يرجع أسباب قصور الأداء الفعلي لاقتصاديات معظم بلدان المنطقة تكمن في عيوب تنفيذ خطة التنمية بمعنى أن الخطة كانت جيدة ولكن التنفيذ أي الإدارة رديئة نظرا لجمودها وعدم مرونتها وافتقارها للقدرة على تطوير نفسها لتتلاءم مع خطة التنمية، "ويرجع قصور الإدارة إلى الجمود الاجتماعي وعدم موائمة القيم الاجتماعية المحلية والاتجاهات السلوكية للعاملين في الدولة مع أهداف التنمية الأمر الذي يجعل خطة التنمية أصبحت قوة معوقة بدلا من أن تكون جهاز إداري." [2]

وعلى هذا الأساس نجد أن البيروقراطية قد تجاوزت الصلاحيات المخصصة لها دستوريا كجهاز إداري.

---

(1): بومدين طاشمة،"استراتيجية التنمية السياسية":"دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،2007،ص02

(2): (_____)،"التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي "،مجلة المستقبل العربي ،ص09.

مما سبق ذكره يمكن الإقرار بوجود علاقة ارتباطية بين متغير البيروقراطية ومتغير التنمية، حيث أن هذا الأخير أصبح متغير تابع يتغير تبعا لتغير قيم المتغير الأول سواء سلبا أو إيجابا ويفسر ذلك بكون متغير البيروقراطية قد استفحل في أقطار بلدان المنطقة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط منذ إرساء أسس الدولة الوطنية، "وهو ما أضفى في نهاية المطاف إلى خلق الاختلالات في التوازن بين الإدارة المحلية والمؤسسات السياسية في الدولة." [1]

وبالمقابل يبدو أن الإتحاد الأوربي من حيث هيكله التنظيمي وبنيته المؤسسية أقرب إلى شكل المنظمة الدولية منه إلى شكل الدولة، "فهو يقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء لأن وجوده واستمراره وتطوره رهين بالقدر المتاح من الإدارة المشتركة للدول الأعضاء." [2] التي تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من التكامل أو الاندماج بما يضفي في نهاية المطاف إلى وجود وحدة سياسية تقتضي تنازل الدولة عن قدر من سيادتها لصالح المنظمة الجديدة (الإتحاد الأوربي)حيث تصبح هذه الأخيرة مخولة بإدارة شؤون الدول الأعضاء الموكلة لها.

وإجمالا لما سلف ذكره يمكن القول أن ديمقراطية الإدارة هي الخيار الأمثل الواجب تطبيقه لإعطاء دفع للجهاز البيروقراطي الذي يحتاج فعلا إلى الديمقراطية باعتبارها الحل الأنسب لكافة المشاكل الإدارية بأسرع وتيرة وأقل تكلفة."وعليه ديمقراطية الإدارة هي مشاركة جميع العاملين في المشروع في صنع القرار الإداري الذي يتم اتخاذه في المشروع، حيث أن هذه المشاركة ذات طبيعة ارتكازية وتفاعلية،أي الارتكاز على قواعد عامة من القيم والمبادئ الحاكمة والمتحكمة في السلوك، تقوم على الصدق والوضوح وقاعدتها الثقافية فضلا عن التجانس والعدالة والمساواة."[3]
إتاحة الفرص المتكافئة في عرض وتبادل الآراء وتقريب وجهات النظر فيما يتعلق بكل من:[4]

أ- الأمور الفنية (الإنتاج، التسويق، التحويل، الكوادر البشرية).

ب- الأمور الإدارية (التخطيط، التنظيم التوجيه، التنسيق، التحفيز، المتابعة).

ت- الأمور الوظيفية (الإثراء الوظيفي، التنمية الوظيفية، الارتقاء الوظيفي).

---

(1): معن محمود عياصرة و مروان محمد بني أحمد ،القيادة والرقابة والاتصال الإداري ،عمان: دار حامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،2008،ص138.

(2): حسن نلفعة،مرجع سبق ذكره ،ص189.

(3): محسن أحمد الخضيري، ديمقراطية الإدارة ،الإسكندرية :الدار الجامعية ،2007،ص46

(4): المرجع نفسه،ص47.

الفرع الثالث: المجتمع المدني.

إن عملية مأسسة المشاركة السياسية التي يتميز بها النظام الديمقراطي ليست إلا نقلا للممارسة السياسية للعمل على المستوى المؤسسي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية، "ومؤدى هذه العملية تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع القرار ووضع السياسة العامة بأطر وآليات مؤسسية سياسية ويتم ذلك عبر احتواء النشاطات السياسية للأفراد والقوى السياسية الهادفة إلى المساهمة أو التأثير في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية داخل قنوات المؤسسات السياسية المختلفة." (1)

فإذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية فإن مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية." (2)

وعلى هذا الأساس تعد مؤسسات المجتمع المدني التكريس الحقيقي لعملية التحول الديمقراطي، فلا وجود للديمقراطية بدون وجود مؤسسات المجتمع المدني وإيلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتميزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة.

وتعرف دول جنوب حوض المتوسط كما أسلف الباحث ذكره تحولا سياسيا نحو الديمقراطية، حيث أصبحت ضرورة لا مناص منها جراء الانحدار الشديد لنطاق المشاركة السياسية خوفا من انفجار المطالب المتزايدة للمشاركة السياسية بشكل أعمال عنيفة، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تسع النخب الحاكمة إلى تطوير البنى المؤسسية وجعلها أكثر فعالية وقدرة على التفاعل مع المشكلات التي تولدها التغيرات الاجتماعية. "فالمشاركة السياسية ببلدان المنطقة لم يواكبها تطور مماثل في بناء المؤسسات السياسية، ففي مقابل ارتفاع معدلات التعبئة والمشاركة تنخفض معدلات التنظيم والمؤسسية." (3) وهو ما يضفي إلى وجود علاقة ارتباطية بين متغير المشاركة السياسية ومتغير المؤسسية، الأمر الذي يشكل عائقا أمام الممارسة السياسية، وكل ذلك أدى إلى انحسار المشاركة السياسية وعدم وجود مشاركة حقيقية أو فعلية.

---

(1): مهدي جرادات ،الأحزاب السياسية و الحركات السياسية في الوطن العربي،الأردن :دار أسامة للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،2006،ص153.

(2): مهدي جرادات مرجع سبق ذكره ،ص153.

(3): المرجع نفسة و الصفحة نفسها.

العمل الجماعي والمؤسسي يبقى حصن الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبلورة المنطلقات الفكرية المسيرة للفعل الجماعي، وتكثيف جهود المجتمع وتحسين أدواته وتراكم إنجازاته. [1] ومن هذا المنطلق فإن تكوين الأحزاب والنقابات المهنية والنقابية، التنظيمات السياسية، الجمعيات واتحادات الطلبة والنساء وغير ذلك من التنظيمات غير الحكومية والمستقلة عن الدولة ومنها جماعات المصالح وجماعات الضغط." [2] هذه التنظيمات كلها تساهم بدور فعال في عملية التحول الديمقراطي عن طريق المهارات السياسية التي يكتسبها الأعضاء وتلقى ثقافة سياسية مشاركة Participant political culture [*] أين يكون الفرد مدركا للجوانب السياسية أي المدخلات والمخرجات ودور الذات في النظام السياسي (العملية السياسية).

المجتمع المدني يقوم بدور مزدوج في المجتمع، تحصين الفرد من سيطرة الدولة من ناحية وتحص الدولة من الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى. " وبالمقابل فإن تنظيمات المجتمع المدني حتى تؤدي الدور المنوط بها، على الدولة رفع يدها عن هذه التجمعات، ذلك أن الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والمهنية ستكون الأقرب الى الرأي العام في خضم عملية التحول ودفع المسار الديمقراطي."[3]

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية.

إذا كان التخلف يقصد به ذلك الاختلاف النسبي في مستوى المعيشة لمجموعة من الدول بمعنى أنه يستند لمقياس محدد ألا وهو متوسط دخل الفرد وعليه فالتخلف هو انخفاض متوسط الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة[4]

---

(1): ثناء فؤاد عبد الله،مرجع سابق الذكر،ص 171.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

(*): الثقافة السياسية هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ،حيث أن الدول التي تقدمت في مجال بناء الديمقراطية هي الدول التي تمتاز بسيادة وانتشار قيم الثقافة السياسية المشاركة والتي تعكس إدراكات الأفراد و تقييمهم لأدوارهم السياسية و أدوار الجماعات الأخرى كالأحزاب السياسية والجماعات،النخب الحكومية .

(3): إسماعيل الشطي و آخرون،المرجع السابق الذكر،ص251.

(4): عمر محي الدين،التخلف و التنمية ،بيروت:دار النهضة للطباعة و النشر،د ت ن ،ص29.

وعلى هذا الأساس تصبح التنمية انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فهي عملية رفع المستوى المعيشي، أي الزيادة المستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي ومعدل الزيادة الذي على أساسه تقاس سرعة التنمية ومدى الجهد الإنمائي المبذول في مجتمع معين." [1] فكلما كان هناك تحسن في متوسط دخل الفرد كلما أعطى ذلك دفعا لعجلة التنمية، فالتنمية بمثابة متغير يتغير إيجابا (إحراز مزيد من التقدم) وسلبا (فشل البرامج التنموية) بتغير قيم المتغير المستقل المتمثل في متوسط دخل الفرد.

فالدخل الفردي يعكس مظهرا واحدا من مظاهر الاقتصاد القومي والمتمثل في مستوى المعيشة، في حين نجد التخلف مشكلة مركبة ذات أبعاد متعددة، فمتوسط دخل الفرد يعكس بعدا واحدا من أبعاد التخلف وانطلاقا من هذا البعد يتم التفريق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ يجسد متوسط دخل الفرد نمط توزيع الدخل القومي وبالتالي ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني بالضرورة زيادة في الرفاه الاجتماعي إلا إذا رافق ذلك زيادة في السلع." [2]

أما الدخل القومي فهو القيمة النقدية للسلع والخدمات النقدية المنتجة في سنة معينة، والدخل القومي لأي وحدة دولية يتأثر بطبيعة السلع والخدمات المنتجة وهيكل أسعارها النسبية." [3] فهو يعكس القدرة الإنتاجية لبلد معين، فإن كانت هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية ذلك يعني وجود نمو في قوى الإنتاج المادية والبشرية، وضعفها يضفي إلى ضعف قوى الإنتاج وهو ما يقود إلى القول بوجود علاقة طردية استلزامية عكسية بين المتغيرين: الطاقة الإنتاجية والتنمية.

وعلى اعتبار أن التخلف انخفاض في متوسط دخل الفرد فإنه يعني انخفاض في معدل الدخل القومي وإن زاد لا يتجاوز معدل النمو السكاني. [4]

التخلف: انخفاض متوسط دخل الفرد ⟵ الدخل القومي < النمو السكاني

فانخفاض متوسط دخل الفرد ⟵ انخفاض مستوى الادخار ⟵انخفاض مستوى الاستثمار

انخفاض مستوى الإنتاجية ⟵ مستوى الدخل

ويوضح الجدول الموالي متوسط الدخل الفردي لبعض دول جنوب حوض المتوسط.

---

(1): عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص30.

(2): جلال محمد علي أحمد،التنمية الاقتصادية ضمن النظرية والإستراتيجية، بغداد:طبعة أوفسيت،1978،ص20

(3): عمر محي الدين،التنمية و التخطيط الاقتصادي ،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1972،ص60.

(4): المرجع نفسه ،ص60

الجدول رقم (1) : يوضح متوسط دخل الفرد ببعض دول الساحل الجنوبي لحوض المتوسط لعامي 2000-2001(بالدولار)[1]

البلد / السنة	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس
2000	1590	1490	1680	3750	1180	2090
2001	1580	1490	1720	4010	118	2100

الجدول رقم (2): يوضح معدل الدخل القومي بالنسبة للتعداد السكاني لكل من بعض الإتحاد الأوربي وكذا جنوب حوض المتوسط. [2]

البلد	التعداد السكاني	الدخل القومي الإجمالي
لبنان	4.223.553	7.970
مصر	82.999.393	2.070
تونس	10.432.500	3.720
المغرب	31.992.592	2.790
ألمانيا	81.879.976	42.560
إيطاليا	60.221.211	35.080
الأردن	5.951.000	3.740
البرتغال	10.632.069	20.940
الجزائر	34.895.470	4.420
إسبانيا	45.957.671	31.870

فبشكل عام تصنف دول إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط إلى صنفين: دول مرتفعة الدخل الفردي وتضم بلدان الإتحاد الأوربي كألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال. في حين تجسد المجموعة الثانية البلدان ذات الدخل الفردي المتوسط وتتمثل في أقطار جنوب الحوض الأبيض المتوسط، وهي بدورها مجموعتين: منها متوسط الدخل المنخفض: المغرب، تونس، الأردن، مصر ومنها ذات متوسط الدخل المرتفع كالجزائر، لبنان.

(1):http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/121535
(2):http://hawariboumadian1520.maktoobblog.com/1215359

المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية.

بطبيعة الحال العوامل الاجتماعية لا تقل أهمية عن المتغيرات الاقتصادية والسياسية إذ هي في حقيقة الأمر الوجه العاكس لمدى فعالية وجدوى قرارات السياسة العامة سواء سياسية كانت أو اقتصادية. وذلك من خلال التداعيات التي تخلفها فمثلا إذا حصل ارتفاع في مستوى دخول الأفراد في مجتمع معين نتيجة لتطبيق سياسة عامة اقتصادية (ع) فإنها توصف بالسياسة العامة ذات الجدوى، وإن حدث العكس فإنها توصف بالعقيمة وعليه هذه النقاط و غيرها سيتم التفصيل فيها في الفروع الآتية على الترتيب:

الفرع الأول: التعليم والتنمية.

تبدو العلاقة وطيدة بين التعليم والتنمية حيث لا يمكن الفصل بينهما وهي فعلا كذلك إذ يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة باعتباره العامل الحاسم في التنمية من خلال تنشيط النمو الاقتصادي الذي يترتب عليه قوى ابتكارية وتنظيمية في المجتمع.

"التعليم نهج التنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من التجديد والابتكار وتكسبهم القدرة على فهم مشكلات بيتهم ومن ثم ممارسة واجباتهم والمطالبة بحقوقهم وبالتالي المشاركة بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا." [1]

فالتعليم مورد هام للمهارات الأساسية إلى جانب أنه يساعد على إزالة المعوقات الثقافية وخلق الاتجاهات العلمية الجديدة المساعدة على الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات المعاصرة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المستوى التعليمي يعكس نوعية الموارد البشرية، فإنما الطاقات البشرية وتوجيهها يلعب دورا رئيسيا في إثراء التنمية في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية." [2] فجوهر التقدم في المجتمعات الإنسانية يكمن في التفاعل وتكيف الإنسان مع بيئته وظروفه.

---

(1): عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية،الإسكندرية : الدار الجامعية،2003،ص84.

(2): المرجع نفسه ،ص 86.

"يعتبر معدل نمو رأس المال البشري معبرا عنه بالتعاليم ثاني أهم عنصر يؤثر في النمو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي، حيث أن زيادة متوسط سنوات التعليم لأفراد القوة العاملة بنسبة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20%. [1] وهو ما يعكس العلاقة السببية التبادلية بين النمو والتعليم العالي، "فالأفراد زائدي التعليمOver educated والأفراد ناقصي التعليم Underducated يغيران عن مستويين يؤثران على عملية التنمية، فإذا تلقى الفرد تعليما أكثر مما تتطلبه الوظيفة يكون زائد تعليم و إذا تلقى تعليما أقل مما تتطلبه الوظيفة التي يشغلها فهو ناقص تعليم. [2]

وفي هذه الحالة فإن الإنفاق على التعليم العالي قد لا يساعد على دفع عجلة التنمية. وهو ما ينطبق على وضعية التعليم ببلدان جنوب حوض المتوسط حيث يقوم النظام التعليمي على الكم وليس على النوع الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في ظل غياب فرص العمل. ففي ظل ارتفاع معدلات القوى العاملة المتدنية مستوى الكفاءة تفتقر دول المنطقة إلى الإمكانيات لتوفير فرص العمل لهذه الطاقات الجديدة والتي تحتاج إلى مبالغ مكلفة.

كلها معطيات جعلت من التعليم من أهم التحديات التي تعاني منها الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والتي تستدعي إيجاد الإستراتيجية الملائمة لتخطي هذه العقبة على النحو الأوربي الذي أولى اهتماما مباشرا للسياسة التعليمية من خلال إشراف المفوضية على وضع خطط برنامج الارتقاء بالعملية التعليمية في كافة الدول الأعضاء بالإتحاد.

وفي هذا الصدد جاء قرار إنشاء مركز متخصص عام 1975 وهو "المركز الأوربي للتطوير والتأهيل المهني" (CEDEFOP) وذلك لغية استخدام التعليم كوسيلة لتعميق الانتماء الأوربي وتنمية الإحساس بالمواطنة الأوربية" [3]، بالإضافة إلى البرامج التعليمية والتي جعلت من الثقافة هاجزا مشتركا يتوجب على مؤسسات التكامل الأوربي تحديد سياسة مشتركة بشأنها.
والجدولين الآتيين على الترتيب يبينان مستويات التعليم بكلى الضفتين الجنوبية والشمالية على الترتيب:

(1): فؤاد حيدر،التنمية و التخلف في العال العربي :طروحات تنموية للتخلف،بيروت:دار الفكر العربي ،الطبعة الأولى،1990،ص69.

(2): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(3): حسن نافعة ،المرجع السابق الذكر،ص378.

الجدول رقم (3): يوضح معدلات التعليم بكل من الجزائر– المغرب – تونس للفترة مابين 2008 – 2010 [1]

البلد	معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية	معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية	معدل الالتحاق بالتعليم العالي	نفقات التعليم العام من الناتج المحلي
الجزائر	93.83	36.03	30.72	4.34
المغرب	89.71	13.03	13.73	5.56
تونس	97.71	71.28	33.70	97.58

الجدول رقم (4): مؤشرات التعليم بالإتحاد الأوربي للفترة 2003–2004 [2]

المؤشر	2002	2003
عدد المدارس الأساسية	10199	10565
عدد طلاب المرحلة الأساسية	3702571	33385441
عدد المدرسين في التعليم الأساسي	91654	96348
عدد المدارس الثانوية	280	288
عدد طلاب المرحلة الثانوية	593925	579096
عدد المدرسين في التعليم الثانوي	5966	6280
عدد الجامعات الحكومية	7	7
عدد طلاب الجامعات الحكومية	175536	173247
عدد الجامعات الخاصة	7	7
عدد الطلاب بالجامعات الخاصة	9092	23413

(1):www.sesric.org/baseind.steps.araphp.
(2) : Ibid .

الفرع الثاني: الصحة والتنمية.

بطبيعة الحال عند دراسة التنمية الاجتماعية لا يمكن استثناء مسالة الصحة نظرا لما لها من دور بارز في عملية التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية بشكل خاص، حيث تعتبر ضرورية لمواجهة الاحتياجات الإنسانية فضلا عن أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وعلى نحو آخر لا يمكن الفصل بين الصحة والعوامل المتصلة بالتنمية فهي تؤثر على كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفي الوقت نفسه تتأثر بها والمتمثلة في الدخل، مستوى المعيشة والتغذية.

وهو يضفي إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو، فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر من خلال نفس وحدة الزمن والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم والعيش حياة إنتاجية أطول، وكلها عوامل تساعد على زيادة الإنتاجية. [1]

غير أن الأثر الإيجابي للصحة على النمو يتطلب ارتباط الأجر بالإنتاجية، فالفرد عند زيادة الأجر فإنه سوف يبذل مجهودا أكبر لتحسين الإنتاجية. "وبالمقابل فإن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الدخول وارتفاع معدل العائد على كافة الاستثمارات بما فيها الاستثمار في الصحة مما يحفز على زيادة الإنفاق في الصحة." [2]

والنموذج الأوربي فيما يخص الصحة والخدمات الاجتماعية أفضل مثال، حيث أن الاتفاقية الأساسية المنظمة لعملية التكامل الأوربي على ضرورة إيجاد سياسة اجتماعية تخص كافة مواطني الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي بداية بسياسة تحرير العمالة من خلال مجموعة من الإجراءات بداية بحرية انتقال العمال داخل إقليم الجماعة، إلغاء مظاهر التمييز في شروط شغل الوظائف التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة، ثم حقوق المستهلك، فالسوق الأوربية المشتركة هي سوق موجهة للمستهلك بالأساس لأنها تصبو إلى تحسين ظروف العمل ورفع مستويات وأنماط المعيشة للمواطنين وإشباع احتياجاتهم الاجتماعية. [3]

---

(1): عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،مرجع سبق ذكره،ص83.

(2): فؤاد حيدر،مرجع سبق ذكره،ص70

(3): سمير صارم،أوربا و العرب من الحوار إلى الشراكة ،بيروت: دار الفكر المعاصر،الطبعة الأولى،2000،ص200

الرعاية الصحية أحد مؤشرات التنمية المستدامة، فالدول المتقدمة هي التي تخصص ميزانية عالية من دخلها القومي للإنفاق على الصحة والرعاية الصحية. "ونأخذ الأردن كعينة إذ نجد الصحة قد تطورت تطورا ملحوظا في الأردن، حيث يسعى هذا الأخير لتنمية موارده البشرية لإيصال الخدمات الصحية إلى مختلف شرائح المجتمع، وذلك من خلال تطوير الخدمات الصحية."[1]

والجدول الموالي يوضح تطور إنشاء المستشفيات في الفترة ما بين 2000 – 2003.

الجدول رقم (5): تطور إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والكوادر الطبية للفترة ما بين 2000 – 2003: [2]

المؤشر / السنة	عـــــــدد المستشفيات	القطاع العام	القطاع الخاص	صحي شامل	صحي أولي	صحي فرعي	عيادة أمومة وطفولة	عيادة طـــب الأسنان	طبيب	صيادلة	تمريض قانوني
2000	86	34	32	47	333	265	345	237	9575	4329	6742
2003	97	41	56	52	340	259	353	250	12375	6333	8720

(1): هاشم محمود الإقداحي،معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية،الإسكندرية مؤسسة الشباب الجامعة،2009،ص50

(2):http://www.mokarabat.com/s977.htm

والجدول رقم (6): يوضح عدد ونسبة المسجلين بالتأمينات الاجتماعية لعام 2004. [1]

البيان(مليون نسمة)	قطاع عام	قطاع خاص		إجمالي	الإجمالي الوطني	إجمالي القطاع المنظم (عام و خاص)
		منظم	غير منظم			
عدد المشتغلين	1,232	1,493	1,615	3,107	4,339	2,724
عدد المسجلين	1,100	0,495	-	0,495	1,591	1,595
عدد غير المسجلين	0,132	0,997	1,615	2,612	2,744	1,129
نسبة المسجلين	89%	33%	–	16%	37%	59%
نسبة غير المسجلين	11%	67%	–	84%	63%	41%
المجموع	100%	100%	–	100%	100%	100%

(1):http://www.mokarabat.com/s977.htm

الجدول رقم (7): أهم المؤشرات الصحية للإتحاد الأوربي لفترة 2002 – 2003: [1]

المـــــــؤشـــــــــر	2002	2003
عدد الأطباء	4384	3195
عدد أطباء الأسنان	234	254
عدد الأسرة	12272	12252
عدد الممرضين	8326	6804
إجمالي حالات الأمراض المبلغ عنها	1168618	1125129
عدد الحالات الأخرى	456106	447700
النسبة(الحالات الأخرى)	%39.03	%39.78

الفرع الثالث: السكان والتنمية.

السكان كعنصر من عناصر الإنتاج وعامل من عوامل قوة الدولة له أهمية مزدوجة، إذ يقوم بدور هام في جانب الاستهلاك ومن جانب آخر لا يقل أهمية في جانب الإنتاج. ويعتبر هذا الأخير أحد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي دعت إلى ضرورة بعين الاعتبار تحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

تؤثر البنية السكانية على العوامل الاقتصادية وكذا الاجتماعية والتي بدورها لها انعكاساتها على السكان، فالتضييع على سبيل المثال ينحصر في توفير رؤوس المال والموارد الخام والإدارة وإنما لا بد من توفر شروط اجتماعية تتصل بنظام القيم والعادات تدعم التقدم الاقتصادي ومن هنا تبرز أهمية التعليم الفني والتعليم العالي. [2]

(1): www.sesric.org/beseind-step5-ar.php.

(2): محمد شفيق ،السكان و التنمية و القضايا والمشكلات،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث،1998،ص98.

فالتنمية تهتم بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي ودور هذا التغيير على الخدمات الاجتماعية وزيادة الدخل القومي، كيفية توزيعه، التعليم، تحقيق العمالة، بمعنى تفاعل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. "وهنا تبرز أهمية المؤشرات السكانية لأنها على المستوى الاقتصادي تكشف لنا نوعية الموارد البشرية الملائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويفسر ذلك بكون التخطيط الاقتصادي يعتمد على الخصائص السكانية (التنمية تنطلق من حاجات السكان وتنتهي إليهم من خلال تلبيتها)." [1]

وعليه يمكن القول أن النمو السكاني السريع يؤثر سلبا على مستويات المعيشة خصوصا إذا لم يرافق ذلك سياسات فعالة في نطاق التنمية الاقتصادية.

ومعلوم أن سكان المنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط شأنها شأن بقية الدول العربية يتميزون بعدة خصائص منها معدلات النمو الطبيعي السريعة، كون المنطقة إجمالا تمر بالمرحلة الوسيطة في نمو السكان." [2] إذ تصنف بلدانها وفقا لمعدلات الإنجاب إلا ثلاث مجموعات: [3]

المجموعة الأولى: وتشمل مجموعة الدول مرتفعة معدل الخصوبة أكثر من خمس (05) ولادات وتضم الأردن.

المجموعة الثانية: وتشمل مجموعة الدول متوسطة معدل الخصوبة أي ما بين ثلاث (03) إلى أربع (04) ولادات وتضم كلا من الجزائر، المغرب، مصر.

المجموعة الثالثة: وهي مجموعة الدول منخفضة معدل الخصوبة أي أقل من ثلاث (03) ولادات وتضم كلا من لبنان وتونس.

(1): محمد شفيق، مرجع سبق ذكره ،ص99.

(2): محمود الأشرم،التنمية الزراعية المستدامة :العوامل الفاعلة،لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى،2007،ص229.

(3): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

وقد حاول الباحث أخذ عام 2004 كعينة عن معدلات التنمية البشرية بدول المنطقة ووضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (8): ترتيب دول المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط وفقا لمعدلات التنمية البشرية لعام 2004 من مجموع 173 دولة. [1]

الدولة	لبنان	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	المغرب
الرتبة	80	90	92	108	120	125

كما وأسلف الباحث الذكر من الطبيعي أن يتأثر حجم السكان بكثير من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات سواء فيما تعلق ببنيات غلة (إنتاجية) الأرض مع زيادة السكان، مدى استيعاب طاقة الأراضي الزراعية لهذه الزيادة إلى جانب مسألة تعديل الأنماط الاستهلاكية وتوزيع الدخل، جهود زيادة الغلة والمساحة المزروعة وجهود تطوير الإنتاجية.

وعليه يمكن القول أن الخلل الذي تعاني منه دول جنوب الحوض الأبيض المتوسط يكمن في سوء توزيع درجة كثافة السكان بين المناطق المختلفة وهو ما يخلق عدم التناسب بين عدد السكان والموارد. "العائق لا يتوقف عند الزيادة السكانية وإنما في سوء التوزيع السكاني وسوء توزيع الدخل والثروات، فالبشر ليسوا فقط مستهلكين ولكنهم أيضا مبدعون في الإنتاج والفكر والبحث عن موارد جديدة." [2] غير أن هذه المساهمات تحتاج إلى تنظيم سياسي واجتماعي تعمل في ظله فالأعداد الهائلة من المتعلمين التي لا تجد طريقها إلى الاندماج في دواليب الدولة والمؤسسات وجعلها على هامش أجهزة صنع القرار في ظل عدم تطوير أطر المشاركة السياسية والاقتصادية التي تسمح باستيعاب هؤلاء." [3]

---

(1):صبري فارس الهيتي ،التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي ،الأردن:دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2007،ص78.

(2): محمد شفيق،مرجع سبق ذكره،ص160.

(3): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

كلها متغيرات تسمح بتخصيب الهيئة الموائمة للعنف الاجتماعي والسياسي أحداث الجزائر، تونس، مصر، ليبيا عام 2011. وهو ما يضع هذه الدول أمام تحدي كبير يتوجب اتخاذ التدابير اللازمة لتشكيل هذا الجيل بما يتوافر وخصوصية مجتمعاتها قبل أن تتدخل أطراف أجنبية تحاول تشكيله.

من خلال (المطلب الثاني) و(المطلب الثالث) من هذا المبحث (المبحث الأول من الفصل الثاني) استنتج الباحث وجود علاقة ارتباطية بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص بغض النظر عن الترابط بين التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الشاملة، حيث أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الحقيقة عبارة عن نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي باستخدامها أن يتخلص من قيود ومعوقات التخلف، وينطلق نحو التقدم والإنتاج.

كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية صورة من صور التغيير المخطط الذي يرمي إلى تحويل أوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة إلى أوضاع أكثر تناسبا مع متطلبات توفير مستويات الإنتاج والاستهلاك المستهدفة.

فالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكي تتماشى مع ظروف متغيرة وغير مستقرة، كما أن جهود التنمية تتأثر بتفاعل المتغيرات المحلية والخارجية التي تعكس آثار السلبية والمؤثرة على مسيرة التنمية وفاعليتها. [1]

"فعلى سبيل الذكر فإن مضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ترتكز بشكل كبير على اكتساب المعرفة باعتبارها إحدى الأحقيات الإنسانية الأساسية التي يكون للبشر حق أصيل فيها لمجرد كونهم بشرا، فالتنمية البشرية في جوهرها هي نزوع دائم لترقية الحال الإنسانية للبشر جماعات وأفراد من أوضاع غير مقبولة إلى أوضاع أرقى." [2]

---

(1): غازي محمود ذيب الزغبي ،البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن،الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2010،ص166.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

ويوضح الجدول الموالي النمو السكاني ببعض وحدات المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط للفترة الممتدة ما بين 2008 – 2010.

الجدول رقم (09): النمو السكاني ببلدان جنوب حوض المتوسط خلال الفترة: 2008 – 2010:[1]

البـــــــلـــــــد	معدل نمو السكان الطبيعي	معدل نمو السكان السنوي	الكثافة السكانية (نسبة / كلم2)	إجمالي السكان
الجزائر	1.58	1.52	14.65	10432500
المغرب	1.46	1.22	15.01	31992592
تـــــونس	1.20	1.01	67.15	34895470

(1):www.sesric.org/baseind.step.ar.php

المبحث الثاني: خصوصية مرحلة طرح مسألة التنمية في دول جنوب حوض المتوسط.

بعد عرض كل من الوضع التنموي بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط بمختلف جوانبه مع مقارنته في جزء منه بواقع التنمية أو بالأحرى المستوى الذي وصلت إليه بدول الشمال المتوسطي والمتمثلة في الإتحاد الأوربي خلص الباحث إلى استشفاف جملة من الملاحظات الهامة التي تعطي الإطار العام عن خصوصيات التنمية بالمنطقة من خلال عرض سمات المتخلف التي تعترض مسارها. وهو ما سيتم توضيحه على النمو الآتي:

المطلب الأول: التخلف السياسي.

خلاصة بما سبق ذكره (المطلب الأول من المبحث الأول) يمكن القول أنه بالرغم من وجود برامج تنموية بمنطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط إلا أنها لا تزال بحاجة إلى الميكانيزم الفعال والكفيل بدفع عجلة التنمية بما يتماشى وقدراتها الذاتية هذا من جهة ومن جهة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق كافة الاحتياجات الاجتماعية بشكل يرسخ الأمن والاستقرار بأبعاده. وهو ماجعل سمات التخلف تطفو وتبرز جليا لتحول دون نجاعة جهود التنمية وقد حاول الباحث إجمالها في النقاط الموالية على الترتيب:

أ- عدم وجود السلطة في أيدي الفئات الوطنية التي تمثل غالبية سكان المجتمعات، إذا حرصت الدول الاستعمارية على إبقاء هذه السلطة في أيدي قلة من الأفراد (عسكريين، برجوازيين أو تجار) ليكونوا نقطة الوصل بين الدول المستعمرة سابقا والموارد الطبيعية لهذه الدول النامية بهدف تنظيم عملية استقلالها." [1]

ب- ضعف الدول النامية سياسيا على النطاق العالمي، ففي عام 2005 شكلت الدول النامية (تحوي كذلك دول الساحل الجنوبي لحوض المتوسط) أكثر من ثلاثة أرباع (4/3) دول العالم وذلك حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة (ONU) ولا تستطيع اتخاذ قرار لصالح شعوبها في مجلس الأمن الدولي الذي تصاغ قراراته بحسب مصالح الدول الغربية وحلفائها (كما هو الحال بالنسبة إلى القرارات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني بوجه خاص والشعوب العربية بشكل عام). [2]

ت- الارتباط السياسي لقسم كبير من دول المنطقة بالدول النامية بالدول ألأوربية والولايات المتحدة الأمريكية كون الدول الأولى خاضعة اقتصاديا واجتماعيا للدول الثانية. "

---

(1): برهان غليون و آخرون ،التحولات الراهنة و دورها في إحداث التغيير في العالم العربي،أبو ضبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى،2007،ص20.

(2): محمد شفيق ،التنمية و المشكلات الاجتماعية،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،1999،ص80.

ث-وهي ما يعرف بالتبعية السياسية حيث تمارس الدول الأوربية بوجه خاص نظرا لارتباطها الوثيق بدول المنطقة نتيجة للعلاقات الأورمتوسطية تأثيرات جلية، حيث تضمن وجود نظام سياسي موالي لها عن طريق تدعيم النظم الحاكمة الموالية وهي في ذات الوقت تعمل على إحداث الاستقرار بما يفوض عملية التنمية.[1] وعلى سبيل المثال نذكر نظام حسني مبارك الموالي لإسرائيل والذي سقط مطلع 2011.

ج- عدم تعاون هذه البلدان سياسيا بعضها مع بعض بشكل جدي وإن أخذت هذه الظاهرة تتضاءل كثيرا في الآونة الأخيرة (غياب الإرادة السياسية).

ح- الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية من أهم العوامل المعيقة لعملية التنمية وليبيا نموذج واضح عن ذلك.

المطلب الثاني: التخلف الإداري.

في حقيقة الأمر أن تراجع المشاريع التنموية بجنوب حوض المتوسط يعود إلى ضعف أداء الجهاز البيروقراطي وهو ما يستدعي إيجاد إستراتيجية بديلة للحد من هيمنة الأجهزة الإدارية البيروقراطية والتي تعد مكملة لإستراتيجية التنمية الشاملة وهو ما يحتاج بدوره إلى تجاوز كل من:

أ- سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، حيث تشير المشكلة الإدارية إلى وجود قصور أو تخلف في أساليب العمل الإداري يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من استغلال الموارد المتاحة قوميا، وتتمثل بعض مظاهر المشكلة الإدارية في: [2].

1. سوء توزيع الاختصاص وخاصة الإختصاصات الفنية في بعض القطاعات إلى جانب عدم تطبيق مبدأ التوزيع وفقا للتخصص.

2. الخضوع إلى قوانين ولوائح مادية وإدارية سابقة غير متطورة مما حال دون تطبيق أساليب الإدارة الحديثة.

---

(1): سمير أمين و فيصل ياشير،البحر المتوسط في العالم المعاصر :الدراسة في التطور المقارن الوطن العربي وتركيا وجنوب أوربا،ترجمة ظريف عبد الله،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،1988،ص88

(2): نعم عباس الخفاجي و صلاح الدين الهيتي ،الإدارة العامة:منظور معاصر ،عمان :دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2009،ص26.

3. ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية.

4. الإختصاصات الكبيرة لمجالس الإدارة.

5. البطء الشديد في الإجراءات الإدارية والتكرار والتراخي في الأوامر والتهرب من تحمل المسؤولية (تفشي الروتين والتعقيدات وكذا القيود اللائحية).

ب- عدم واقعية الأهداف حيث أن قرارات السياسة العامة تنص على مجموعة من الإجراءات المعينة في حين أن التنفيذ ينحرف عن ذلك وهو ما يجعل تلك السياسة عديمة الجدوى بحكم عدم وجود أثر، وهو ما يحول دون تحقيق الأهداف على أرض الواقع العملي ويبرز ذلك من المسائل الآتية:[1]

1. تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها.

2. تسرب الكفاءات العمالية من العديد من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات اختصاصهم.

3. نقص الخدمات المختلفة المقدمة لأبناء المجتمع وزيادة معانات الأفراد مع تعدد المشكلات التي يواجهونها.

4. الافتقار للجدية وإرادة الإصلاح والتصرفات السلبية المعرقلة للتنمية مثل التأخر في تنفيذ المشروعات المقررة أو عدم استكمالها .

5. عدم وجود سياسات فعالة لاستغلال وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية الفعلية في المجتمع.

6. عدم تماشي برامج لتنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع وعدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية بما يتماشى مع الوضع المستهدف وإغفال الأولويات اللازمة.

7. عدم متابعة إنتاجية المشروعات الإنتاجية وتقييمها التقييم الصحيح.

(1) : معن محمود عياصرة و مروان محمد بني أحمد ،المرجع السابق الذكر،ص140.

المطلب الثالث: التخلف الاقتصادي.

كان الاقتصاد العصب المحرك للعلاقات الدولية ولا زال ذو تأثير بالغ الأهمية ويتجلى ذلك من خلال وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي (صندوق النقد الدولي F.M.I والبنك العالمي للإنشاء والتعمير B.I.R.D) قبل أسس وركائز النظام السياسي الدولي (O.N.U) وهو حافز دفع بالباحث إلى التركيز على هذه النقطة هذا من جهة ومن جهة أخرى هو أنه مادام الاقتصاد سمة للعلاقات الدولية وإن تراجع نسبيا فإنه لا يقل أهمية بالنسبة للوحدة الدولية الواحدة خصوصا إذا تعلق الأمر بالتنمية الشاملة، كما هو الحال بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط أي تتسم اقتصادياتها بخصائص جعلتها مختلفة في هذا المجال انطلاقا من:

1-اعتمادا على المورد الواحد:

الضفة الجنوبية للمتوسط لا تختلف عن باقي الدول العربية، حيث تعتمد على مصدرين من الطاقة لتلبية احتياجاتها من الاستهلاك المحلي وهما الغاز والنفط، وعلى الرغم من تغير الأهمية النسبية لهذين الأخيرين إلا أنهما يضلان يوفران 90% من إجمالي الطلب على الطاقة في دول المنطقة. [1] وهو ما يجعل اقتصاديات أقطارها اقتصاديات نفطية تعتمد على المورد الواحد والمتمثل في المحروقات.

يمثل نضوب النفط أحد أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات هذه البلدان خصوصا وأن النفط يشكل نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة ، بمعنى أن النفط يهيمن على ميزان الطاقة مقابل ضعف تنمية مصادر الطاقة البديلة وإن كانت هناك نجاحات في الاستفادة مثلا من الغاز الطبيعي المتوفر إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالنفط.

وفي نفس السياق حققت الجزائر على رأس دول المنطقة فائضا في إنتاج الغاز،حيث أصبحت من الدول الرئيسية المصدرة للغاز، "كما تعتبر بلدان المنطقة من أكثر الاقتصاديات العربية قدرة على تنويع مصادر احتياجاتها المحلية من الطاقة وهي دول ذات حجم سكاني كبير نسبيا مثل مصر، الجزائر غير أن احتياجاتها تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بالمقاييس الإقليمية والعالمية". [2]

(1): عبد الرزاق الفارس،هدر الطاقة:التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،1995 ،ص-ص 76- 77.

(2): ناعم فرجاني، الهجرة إلى النفط : أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ،1984،ص-ص34-39

في حين نجد ليبيا تشبه إلى حد كبير دول الخليج في العديد من الخصائص فهي ذات حجم سكاني صغير يعتمد اقتصاديا على صادرات النفط الخام وكدا الغاز الطبيعي في سد احتياجاتها من

الاستهلاك المحلي".[1] "أما مصر فتلجأ إلى زيادة تنمية الحقول النفطية الموجودة بالموازنة مع تواجد استثمارات ضخمة في حقول الغاز الطبيعي".

نفس الشيء ينطبق على تونس حيث يشكل النفط حوالي 99,5% من جملة الاستهلاك المحلي من الطاقة، كذلك الأمر بالنسبة للأردن إذ يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على النفط المستورد لإشباع حاجياته من الطاقة الأولية، حيث أن قيمة وارداته من النفط تستهلك قيمة صادراته من السلع وتشكل حوالي 11% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي". [2]

على غرار المغرب الذي يستهلك نوعين من الطاقة: الطاقة التجارية والطاقة التقليدية(*) إذ يساهم النفط بحوالي (4/3) ثلاثة أرباع من احتياجات الطاقة المغربية ليرتفع فيما بعد إلى حوالي (5/4) أربعة أخماس. [3] ويعتبر المصدر الرئيسي للطاقة الفحم الذي يساهم بنسبة تتراوح ما بين (6/1) السدس و(4/1) الربع ويملك احتياطي صغير من النفط يمد السوق الداخلي بطاقة إنتاجية قدرها 170 ألف برميل". [4]

2- الازدواجية الاقتصادية:

عند ذكر الازدواجية الاقتصادية ببلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط فإن ذلك يعني الصناعة على حساب الزراعة، "فبخصوص الزراعة فالإشكال الذي يطرح نفسه في هذا القطاع هو مسألة الفجوة الغذائية المتزايدة التي تعاني منها هذه الدول، الأمر الذي كرس تبعيتها للعالم الخارجي لتأمين حاجاتها من الغذاء الذي أصبح من أهم أسلحة الضغط".

(1):عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره،ص 78.

(2):المرجع نفسه،الصفحة نفسها .

(*):الطاقة التجارية :المقصود بها مصادر الطاقة الأحفورية المتمثلة في النفط ،الغاز الطبيعي،الفحم أو ما يعرف بالطاقة الأولية primary energy و ينطبق ذلك على الدول المنتجة لهذا النوع من مصادر الطاقة بحكم توفر كميات كبيرة لديها.أما الطاقة التقليدية فتستخدمها الدول ذات الحجم السكاني الكبير او القطاع الريفي الذي لا يتوفر على النفط و الغاز.و هناك كذلك الطاقة الهيدروليكية و نوع من الطاقة الأولية و هي طاقة أحفورية كالنفط و الغاز نأخذ على سبيل الكهرباء المولدة من اندفاع شلالات المياه.

(3):حميد الجميلي وصالح إبراهيم،دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، طرابلس :الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة،الطبعة الأولى،2005،ص292.

(4): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

ولذا فإن مشكلة تحقيق الأمن الغذائي هي من أولويات المشكلات التي تعاني منها ليس فقط اقتصادياتها لأن انعكاسات استخدام سلاح الغذاء ضدها سيطال جوانب سياسية واجتماعية

وسيكون له أثر على مواقف هذه الأنظمة ومدى استقلاليتها في اتخاذ قراراتها ومدى قدرتها على التعامل مع الاضطرابات التي يمكن أن تقع في مجتمعاتها فيما لو حصل نقص في توفير تلك الموارد.

بداية بالرقعة المزروعة، إذ تقدر المساحة المزروعة بحوالي 37% ويعمل قرابة 36,3% من جملة قوة العمل البالغة 88,25 مليون فرد حسب إحصائيات عام 2003 [1]، غير أن هذه اليد العاملة تختلف نسبها من دولة لأخرى فعلى سبيل المثال في الجزائر تبلغ المساحة المزروعة حوالي 8,17م هــ في حين تقدر القوة العاملة الزراعية بـــ 2100 [2]، أما مصر تقدر الرقعة المزروعة بحوالي 3,33م هــ غير أن اليد العاملة الزراعية ارتفعت لتصل إلى 4808 وهو ما يضفي إلى القول أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو ضعف استغلال واستخدام الموارد البشرية كقوة عاملة والموارد الأرضية في التنمية وبالتالي الحيلولة دون تحقيق الأمن الغذائي". [3]

ولتوضيح ذلك خصص الجدول الموالي لعرض إحصائيات حول السكان والعمالة والأراضي الزراعية والعلاقة بينهم.

(1): منى رحمة ،السياسات الزراعية في البلدان العربية،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2000،ص 20.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

(3): أحمد الصديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي:تركيب في التنمية و الاندماج الاقتصادي،الدار البيضاء: إفريقيا الشرق،الطبعة الثانية،1991،ص100

الجدول رقم (10): السكان والعمالة وال أراضي الزراعية والعلاقة فيما بينهم بدول حوض البحر الأبيض المتوسط لعام 2003. [1]

البلد	القوة العاملة الزراعية	الرقعة المزروعة
الجزائر	2100	8.17
مصر	4808	3.33
ليبيا	261	2.64
المغرب	4212	9.27
تونس	600	5.88
الأردن	74	0.40
لبنان	66	0.25
فلسطين	35	0.18

وخصص الجدول الثاني للكشف عن واقع الزراعة ببعض وحدات المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط لعام 2010.

الجدول رقم (11): واقع الزراعة بالجزائر – المغرب – تونس لعام 2010. [2]

البـــــلـــد	إجمالي الأراضي الزراعية (ألف هكتار)	رقعة الأرض المزروعة من إجمالي مساحة الأرض (نسبة مئوية)	السكان المشتغلون بالزراعة (بالألف)	سكان المناطق الريفية
الجزائر	7489	3.14	7404	34.14
المغرب	8055	18.05	8488	43.64
تـــــونس	2835	18.25	2143	33.10

(1):www.sesric.org/baseind.step.ar.php
(2): Ibid.

على الرغم من المساحة الزراعية المخصصة في كل دولة إلا أن الإنتاجية تبقى ضعيفة وعدم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، ويعزى ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات الكافية في كل البحوث الزراعية، وفي توفير الإدارة المزرعية السليمة. [1] هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف الأسمدة المعدنية المستخدمة لدى دول المنطقة ينعكس سلبا على دور الهكتار الواحد بالإضافة إلى ندرة الموارد المائية التي أصبحت من أهم خصائص الزراعة العربية بشكل عام وأهم مشكلاتها إلى جانب انخفاض كفاءة المياه المستخدمة.

ومما سبق ذكره يمكن القول أن تطوير البحوث الزراعية خطوة ضرورية لتخطي المشاكل التي يعرفها القطاع وبالتالي إمكانية تحقيق الأمن الغذائي لدى دول المنطقة "وفي هذا الإطار قد حققت مصر تقدما في البحوث الزراعية الخاصة باستنباط الأصناف والسلالات المتطورة من القمح، ..... والتي ساهمت في الحل النسبي لمشكلة الاكتفاء الذاتي لهذه السلع".[2] وبالإضافة إلى تشجيع البحوث الزراعية وجب دعمها بالاستثمارات في نفس القطاع وتكثيفها وعند الحديث عن الاستثمار الزراعي فإن ذلك يرتبط مباشرة بالتبعية التي تعرف تفاقما متزايد.

يشكل خام بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط هي أقطار عربية لها نفس الانشغالات الزراعية التي تشهدها بقية الدول العربية والمجسدة في كل من: [3]

(1) منى رحمة ،مرجع سبق ذكره ،ص 21.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

(3): محمد سعد الفتح ،مبادئ الاقتصاد الزراعي ،حلب : مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،د ت ن ،ص16.

أ- ضعف التشابكات الأفقية بين بلدان المنطقة وكذا ضعف التشابكات الرأسية فيما بين القطاعات المختلفة داخل البلد الواحد.

ب- تدني الأهمية النسبية للناتج القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تتعدى في المتوسط 14 في المتوسط 14% من الناتج الإجمالي.

ت- تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية المقدرة بـــنحو 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

ث- الاختلال بين نمو القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي من زراعة وصناعة من جهة وخدمات من جهة أخرى الأمر الذي جعل اقتصادياتها متمحورة حول أنشطة الخدمات.

ج- الخلل البنيوي في هيكل التجارة الخارجية وزيادة نسبة الاستيراد مقارنة بالصادرات وتصاعد حجم وأبعاد المديونية الخارجية.

و- ضآلة وزن التجارة البينية.

المطلب الرابع: التخلف الاجتماعي.

يعتبر هذا الجزء من البحث كخلاصة لما سبق ذكره في المطلب الثالث (المبحث الأول)، حيث أن الإستراتيجية التنموية الرشيدة بالمنطقة تحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار تلك الموارد البشرية المتواجدة على طول الساحل الجنوبي، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجب تخطي ما يلي:

1-ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع، حيث تعاني معظم دول المنطقة من زيادة أعداد سكانها التي لا تتماشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية. وهو أمر يكون له آثاره السلبية على التنمية.

ارتفاع معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكبها نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية آثار سلبية على التنمية، إذ تعد بمثابة مؤشرات التخلف وتحديات للتنمية في المجتمع والتي تتجلى في:

أ- الزيادة السكانية تؤدي إلى نقص متوسط دخل الفرد.

ب- تؤثر كفاءة الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع تأثيرا سلبيا وخاصة الخدمات الرئيسية، مثل التعليم، الخدمات، الصحة، ...

ت- تفاقم مشكلة البطالة.

ث- اختلال التوازن بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني.

2-التفاوت في النمو بين المناطق الجغرافية للوحدة الدولية نتيجة سوء توزيع السكان، حيث يلاحظ على الدول الجنوبية للمتوسط مثلها في ذلك مثل باقي دول العالم الثالث أين توجد هوة كبيرة ومتزايدة بينها وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية مما ينجم عن ذلك عدم التكامل الإقليمي بسبب استقطاب المراكز الحضرية لغالبية الخدمات الاجتماعية والأنشطة الصناعية والاستثمارية ومراكز البحث العلمي وأجهزة الحكومة وغيرها من الأجهزة والأنشطة الإنتاجية والخدمية وسيتبع ذلك بالضرورة بنمو وتضخم المدن والمراكز الحضرية من جانب وإهمال القرى والمناطق الريفية من جانب آخر.

3-انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم، مع العلم أن التعليم هدف أساسي للتنمية وفي الوقت نفسه مطلب مهم. وهنا لابد من الحرص على التعليم بمستوياته المختلفة.

4-انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد.

5-تأخر إدراج المرأة في الكثير من الميادين (الجندر) إلى جانب افتقار أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

المبحث الثالث: معوقات التنمية بدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

بعد عرض أهم النقاط المتعلقة بواقع التنمية بأقطار الضفة الجنوبية للمتوسط استوقف الباحث بعض العقبات الرئيسية التي رأى فيها المتغير الفعال والذي يحول دون تقدم الإنجازات التنموية وكذا عرقلة قدرتها على التطوير والتحديث وكذا التغير في أوضاعها من الأسوء إلى الأحسن.

وتبعا إلى ذلك فإن الباحث خلص إلى نتيجة مفادها أن مستقبل التنمية بالمنطقة ككل على اعتبارها أنها تعاني من نفس المشاكل رهين بمدى رشادة التعامل مع القضايا الواردة الذكر على الترتيب بما يمكن فعلا من المبادرة بالتفكير العقلاني لصياغة الإستراتيجية الأنسب لأوضاع وخصوصيات هذه المجتمعات:

المطلب الأول: الجانب السياسي.

الفرع الأول: أزمة الشرعية.

هناك إجماع بأنه لا استقرار لأي نظام أو سلطة من دون توافر عنصر الشرعية (*)، فبدون الشرعية يفقد النظام وسلطته القدرة على الانفتاح على المجتمع وإشراكه في العملية السياسية، وهو ما يدفع في غالبية الأحيان إلى استخدام وسائل الإكراه المادي أو المعنوي اتجاه مختلف القوى السياسية والاجتماعية للحفاظ على الحكم وديمومته واستمراره. (1)

(*): عرف عبد الرحمن بن خلدون الشرعية بقوله :"اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كان المبايع يعاهد أميره على انه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه شيء في ذلك يطيعه فيما يكلفه به من الأمر عل المنشط و المكره ،و كانوا إذا بايعوا الأمير و عمدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري في حين ذهب ماركس فيبر max weberالى وصف الشرعية : بأنها صفة تن سب لنظام ما من قبل أولائك الخاضعين له من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة ،أو بسبب قيامه بطرق و أساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة.

(1): سعيد بن سعيد العلوي و السيد ولد أباه،عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي،بيروت،دار الفكر المعاصر،الطبعة الأولى ،2006،ص11.

فالسلطة تقوم بوظيفة الحفاظ على المؤسسات القائمة والدفاع عنها وتطبيق قواعد القانون الذي يضمن للمواطنين وكذا الجماعات وضعا ملائما لممارسة نشاطهم المختلفة. "ذلك تجنبا لحدوث أزمة الشرعية التي تعني انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم الذي ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي، ومن ذلك فإن أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة وتغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر عنها الحكومة". [1] وتحدث أزمة الشرعية نتيجة لتراكم جملة من المتغيرات والعوامل:

1- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسساتية. ومن ثم يمكن لها أن تمس إما المؤسسات السياسية وإما السلوكات التي تؤدى على مستوى هذه الأبنية والتي تبلغ ضرورتها عند رفض المواطنين لهذه المؤسسات. [2] وفي هذا الإطار نقطة وجب الإشارة إليها ألا وهي أن المؤسسات السياسية بدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط هي عبارة عن امتداد للمؤسسات التي كانت قائمة في عهد الاستعمار.

وعلى هذا المنوال فإن أزمة الشرعية الدستورية تقاس من خلال المتغيرات الدستورية، عدد القرارات التي تواجه الحركات المناهضة للنظام السياسي ومؤسساته وهو ما يتطلب تحقيق التوازن المؤسسي وكذا إقامة أجهزة بيروقراطية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة.

2-أزمة الشرعية قد تكون أزمة تغيير في المجتمع والتي تحدث في فترات التحول في البنيان الاجتماعي برمته وتعرض مكانة البنى التقليدية الرئيسية للتهديد خلال هذه الفترة.

وفي حقيقة الأمر هذه الإشكالية هي حديثة العهد نسبيا ولها إمكانية الحدوث في حالات: [3]

- تعرض مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.
- إذا لم يكن النظام السياسي خلال التحول مفتوحا بالنسبة لكل الجماعات الرئيسية في المجتمع الساعية إلى الإسهام في ممارسة الحكم بصورة مباشر أو إلى تحقيق أهدافها العامة.

---

(1): خميس حزام والي،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة على تجربة الجزائر ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى ،2003،ص42.

(2): خميس حزام والي،مرجع سبق ذكره،ص 42.

(3):كمال عبد اللطيف،أسئلة النهضة العربية :التاريخ الحداثة التواصل ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2003،ص78.

وفي هذه الأثناء تجد الجماعات الصاعدة فرصتها للمطالبة بالمشاركة في مسؤولية الحكم، والتي تجابه برفض الجماعات التقليدية وهو ما يدفع الأولى إلى اتخاذ مواقف معينة في مواجهة السلطة والنظام بغرض الاستيلاء على السلطة.

3-قد تكون أزمة الشرعية كحصيلة لعجز السلطات عن إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق الإنجازات الكبرى في التنمية والتطوير وهو ما سيؤدي لا محالة إلى انهيار النظام السياسي. [1]

4-انحصار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها سيؤول إلى خلق أزمة الشرعية، كما قد تكون نتيجة لعدم قدرة السلطة ونظامها السياسي على إدارة وتحقيق وظائف النظام. [2] هذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطن بالسلطة على اعتبار أن الشرعية تعبير عن وجود موقف مؤيد لمن يمارسون السلطة.

فعدم كفاءة السلطة والنظام وأجهزتها المختلفة على التعامل مع ما يواجهها من مشاكل ملحة سواء ما يتعلق منها ببعض المشاكل الاجتماعية والسياسية والانشقاقات العرقية أو اللغوية أو الدينية.

5-عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع أين أين يخلق التفاوت واللامساواة والذي يكون السبب المباشر والفعال في حدوث أزمة الشرعية. وهو ما يضفي إلى فقدان السلطة لمقومات الشرعية والمتمثلة في الولاء والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف. [3] وهذا لن يتحقق على أرض الواقع العملي إلا عن طريق إقناع أفراد المجتمع بقبول التصورات الخاصة بالحياة السياسية وكذا الاجتماعية التي يفرزها النظام وقيمه وذلك عن طريق التنشئة، التربية الاجتماعية والقوانين وقواعد الإلزام المختلفة. وأي نظام لا يتوافق وهذه التصورات فإنه لا يمكن أن يحضى بالشرعية.

---

(1):كمال عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره ص 79.

(2):خميس حزام والي ،مرجع سبق ذكره ،ص44.

(3): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

الفرع الثاني: أزمة الوضع الدستوري.

لما كان الدستور يعتبر القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة فإنه في المجتمعات المستضعفة ليس سوى مجموعة من النصوص والأحكام المنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية، والمعيرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها، ومن ثم كثيرا ما يتم إيقاف العمل به أو استبداله بغيره، هذا فضلا عما يحدث من خروج عن أحكامه عند التعامل الفعلي مع المواطنين.[1]

كذلك الاستناد إلى وثائق دستورية مكتوبة ومؤسسات وبناءات سياسية حديثة لم تكن في أغلب الأحوال إلا واجهات سياسية شكلية لا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات المستضعفة.[2]

وفي نفس المنحى أشارت "ثناء فؤاد عبد الله" إلى كون الأنظمة العربية على التحديد لم تصل إلى مفهوم الدولة القانونية، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، فالأقطار العربية تحكم بنظم حكم عشائرية أو عائلية، بنظم فردية، نضم حكم حزبية وحيدة مالكة لسلطة الحكم وهيئات دستورية أو قانونية شكلية، لأنها غير منتخبة انتخابا حرا حقيقيا، وبالتالي فإنها لا تمثل الإرادة الشعبية كما أن هذه النظم لا تمتلك الصفة الشرعية لأنها غير منتخبة شعبيا في الأساس.

فالواقع العربي شهد في السنوات الأخيرة مراجعة فكرية واسعة لموضوع الدستور، مترافقة مع الدعوات للإصلاح وتحقيق المزيد من الإجراءات الضامنة لحقوق المشاركة لسياسية والعدالة الاجتماعية، وأخذت تلك المراجعات سبلا متعددة للوصول إلى أهدافها ابتداء من صياغة الدساتير إلى عرضها على الشعب لمناقشتها والاستفتاء عليها. [3]

---

(1): بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا و اشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011،ص130.

(2): المرجع نفسه ،ص 131.

(3): بومدين طاشمة ،" التنمية السياسية و أزمة الوضع الدستوري في الوطن العربي"،الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية،على الموقع
http://webcache.google.user.centent.com/search?=cache:pnyuq16bd4:droit-algérie.ahlamontada.com/t36-top

خصوصية البنية الدستورية للمجتمعات العربية تكشف على جملة من الخصوصيات التي تعد كمظاهر لظاهرة التخلف السياسي ومشكلاته في هذه المجتمعات، حيث تعتبر عدم رشادة ووضوح القواعد القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة من أهم وأبرز الخصوصيات التي لها تأثير عميق على مسار العمل التنموي. [1] ففي مجمل المجالات تعبر الدساتير العربية عن وجود فجوة بين النصوص الرسمية والواقع العملي إلى جانب فرضها لحالة اللاتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أين تكون الغلبة للسلطة التنفيذية.

وفي هذا السياق وجب الإشارة لقضية عدم استقرار الحكومات، والتي تشكل أهم المشاكل التي تمر بها مسألة التنمية السياسية على وجه خاص والتنمية الشاملة عموما، وفي الوقت نفسه تحول دون تحقيق أهداف البرامج التنموية. "وقد عرفت الجزائر عدم استقرار حكوماتها بسبب الظروف التي مرت بها للفترة ما بين 1988 – 2007 والمقدرة بحوالي تسعة عشر (19) سنة كاملة، إذ بلغ عدد الحكومات المتعاقبة إحدى عشر(11) حكومة وكل واحدة بفريق عمل جديد." [2]بالإضافة إلى ذلك عرفت الفترة ما بين 1988 – 2002 تعيين عشرة (10) رؤساء حكومة ومائة وتسعون (190) وزيرا، حيث اثر ذلك على فعالية ورشادة الإدارة العامة والفروع التبعة لها من ازدواجية في المهام، تضارب الصلاحيات هذا زيادة عن ضعف الرقابة، وتأخير حل المشكلات وخلق آثار لدى المنفذين على مستوى الولايات والبلديات.

فالدساتير العربية يتم تنظيمها في الغالب بطريقة تعسفية وهو ما يعرقل تفعيل أعمال الحقوق والحريات العامة. وهو ما يعزي بدوره إلى الإعمال الحقيقي لقوانين الطوارئ وكذا محدودية المواثيق والاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان التي تنظم إليها الأقطار العربية. وعلى ذكر حالة الطوارئ هناك دول تعلن العمل بها رسميا مثل سوريا منذ عام 1963، مصر منذ عام 1981، الجزائر منذ عام 1992. وهو ما يضفي إلى القول أن رشادة القواعد القانونية المنظمة للحكم دافع كافي لفرض حالة الطوارئ في ظل هشاشة الوضع الأمني والخوف من شيوع عدم الاستقرار وتقويض أركان الدولة.

---

(1) :بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره.

(2): بومدين طاشمة ،"إشكالية التنمية الإدارية في الجزائر،مجلة العلوم القانونية و الإدارية والسياسية، العدد 07، 2009،ص109.

فالإصلاحات الدستورية هدفها تحقيق رغبات الجماهير لأن الإصلاح الشامل والرشيد ينبع من الإطار الاجتماعي والسياسي والحضاري للمجتمع الذي يتم فيه الإصلاح نفسه. وبالتالي فإن فعالية هذا الإصلاح ومدى جدواه تكمن فيما مدى حرصه على تلبية رغبات الجماهير فنجاحها راهن بتواجد الدفعة السياسية اللازمة، وكذلك المقومات المجتمعية الكلية التي تدعم وتآزر تنمية نظم إدارة الجهاز السياسي والاقتصادي والاجتماعي ككل، فنجاحها يتطلب تبني القيادة السياسية لهدف التغيير والتطوير تغييرا وتصحيحا في توازنات القوى بين المؤسسات والسلطات في المجتمع.

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي: مشكلة الديون.

عند دراسة التنمية الاقتصادية بدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط فإنه لا مناص من التطرق لمسألة المديونية التي تعاني منها جل دول العالم الثالث، والتي لجأت إلى الاقتراض من الخارج بأحجام كبيرة متوقعة الاستفادة من هذا الاقتراض من خلال النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وكذا مساعدة الاقتصادي المحلي على التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية.

فالاقتراض الخارجي وسيلة صحيحة إذا اتبعت الدول المقترضة سياسات اقتصادية ملائمة وحكيمة واستثمرت هذه الأموال في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، "غير أن التجارب في هذا السياق قد وضحت العكس بحكم توجيه الاقتراض الخارجي لتمويل نتائج العجز في موازنة الدولة وأسعار الصرف، إذ أن هذه الأمور تؤدي لا محالة إلى اعتماد الاقتصاد المحلي على رأس المال الخارجي وبالتالي يتشكل ما يسمى "الدين" حيث يبدأ البلد مدينا صغيرا ليتطور إلى مدين كبير. [1]

وفي نفس السياق هناك نقطة مهمة وجب الإشارة إليها وهي هروب رأس المال الذي يعد من أهم الأسباب الرئيسية لمشاكل الدين الخارجي، حيث يتسبب في حرمان البلد من الاستفادة من موارده الذاتية المتاحة لغايات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إسهامه من مشاكل الدين الخارجي للبلد.

---

(1):هاشم محمود الإقداحي، مرجع سبق ذكره،ص20.

ففي الوقت الذي يفترض فيه أن يتم الاقتراض لغايات استخدامه يضيف غلى المدخرات المحلية لبلد معين يوجد نسبة كبيرة من الإقتراض الخارجي تقابلها تدفقات في رأس المال غلى الخارج." [1]

وبشكل عام فإن المديونية تتجلى تداعياتها:

1-أدى تزايد أعباء الديون الخارجية (الأقساط + الفوائد) إلى استنزاف الاحتياجات النقدية الدولية بعد أن اضطرت حكومات هذه الدول إلى اللجوء إليها لسداد هذه الأعباء. [2]

2-ارتفاع خدمة الدين الخارجي (كنسبة مئوية إلى إجمالي حصيلة الصادرات المتطورة وغير المتطورة) قد أدى إلى إضعاف قدرة هذه الدول على الاستيراد وقد اضطر عدد كبير من مجموعة هذه الدول إلى الضغط على الواردات إلى أدنى الحدود الممكنة. [3]

3-إن إضعاف القدرة على الإستيراد الناجم عن تزايد أعباء الديون قد أثر تأثيرا بليغا على تنفيذ برامج الإستثمار والإنتاج والتوظيف نظرا لارتباط كل هذه البرامج بحدود دنيا من الإستيراد." [4]

4-مبالغ خدمة الدين تشكل في الحقيقة موارد اقتصادية محلية، فغن تزايد هذه المبالغ قد أدى إلى إضعاف قدرة هذه الدول على تكوين المدخرات وعمليات التراكم.

5-استفحال مشكلة الديون زاد من تعثر السداد في الوقت الذي تزايد الحاجة فيه للاقتراض، فإن الثقة الدولية في عدد كبير من الدول المتخلفة قد اهتزت في أسواق الإقتراض الخارجي ومن ثم أصبح الدائنون يتشددون في شروط الإقراض من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح، ومدة القرض والضمانات اللازمة للسداد ومن هنا ارتفعت كلفة الإقتراض الخارجي.

---

(1): ميشال مارتو،"هروب رأس المال العربي و الدين الخارجي" ،مداخلة منشورة مقدمة إلى منتدى الفكر العربي حول الأرصدة و المديونية العربية للخارج:السياسات البديلة لحماية الأرصدة و مواجهة المديونية،عمان:منتدى الفكر العربي ،1987،ص–ص 61–63،نقلا عن

Sunil k.gualti , capital fight trough fake trae in voices,1977-1983 unpublished manucrips Colombia university, may,1985.

(2): رمزي زكي ،"الخروج من مأزق المديونية "،مداخلة منشورة مقدمة إلى منتدى الفكر العربي حول الأرصدة والمديونية العربية للخارج:السياسات البديلة لحماية الأرصدة و مواجهة المديونية،عمان:منتدى الفكر العربي،1987،ص103.

(3): المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(4): خضير حسن خضير ،أزمة الديون الخارجية في الدول العربية و الإفريقية ،أبو ضبي :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى ،2002،ص–ص:22–23.

6- تردي الأحوال المعيشية لغالبية السكان من جراء ارتفاع الأسعار المحلية، زيادة معدلات البطالة وتقليص الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات العامة (الصحة، التعليم، المرافق والإعانة الاجتماعية.....).

7- فقدان حرية اتخاذ القرار الاقتصادي الوطني بما يتفق وأوضاع هذه البلاد، بعد أن أذعنت كثير من هذه البلدان لشروط الدائنين وصندوق النقد الدولي.

وفي إطار الحديث عن المديونية بدول الساحل الجنوبي للمتوسط اقتصر الباحث على النموذج التونسي وحاول توضيح ذلك من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم (12): يوضح توزيع المديونية بتونس (بالمليون دينار تونسي). [1]

السنة	المديونية الداخلية	المديونية الخارجية	المديونية العامة
2004	29.277	17.004	46.281
2007	36.874	17.646	54.52

الجدول رقم (13): يوضح تطور إجمالي الدين الخارجي لتونس (طويل ومتوسط المدة، بالمليون دينار تونسي). [2]

السنة	الرصيد	خدمة الدين	رأس المال	الفوائد
2000	13691	2536	1884	652.0
2003	20373	2716	2716	840
2007	19728	3296	2425	871

(1): البنك المركزي التونسي ،وزارة المالية ووزارة التنمية و التعاون الدولي .

(2): المرجع نفسه.

تجاوز مشكلة المديونية بدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط لا يتوقف على جلب ذلك الحل المنتظر من الخارج، خصوصا وأن هذا الأمر مفروض من الخارج لتكريس تبعية هذه الوحدات للدول الأوربية والغربية كافة وإنما تحتاج ذلك لتحقيق التحرر الاقتصادي عن طريق التنمية المستقلة، وهو أمر يتطلب استثمار عناصر القوة الكامنة للبلد والتي توفرها استراتيجية الإعتماد على الذات. والاعتماد على الذات لا يعني الإنغلاق وعدم التعامل مع الغير في ميدان التمويل والتجارة والتكنولوجيا إذا ما خلت من الشروط المجحفة وخالية من الظغوط السياسية الخارجية وكانت في صالح تحقيق التنمية المستقلة ورفع مستوى معيشة السكان.

المطلب الثالث: الجانب الإجتماعي: مشكلة البطالة.

تدرج البطالة ضمن المعوقات الأساسية للتنمية، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا للناتج الكلي "فالأفراد في حالة بطالة يكونون في حالة اقتسام دخول الأفراد المنتجين، مما يؤدي إلى خفض متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأس المال وتقليل الادخار." [1] وهي أمور ذات صلة وثيقة في تأثيرها السلبي على التنمية باعتبارها عقبة كبرى أمام القضاء على التخلف.

وتعرف البطالة على أنها عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان عملا ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة أو ناتجة عن أسباب شخصية أو إدارية أو غير إدارية." [2]

والبطالة أشكال: [3]

أ- البطالة السافرة: .Open umployment

تعني عدم مشاركة عدد من السكان في العملية الإنتاجية في المجتمع بأية صورة من الصور.

ب- البطالة المقنعة: وهي زيادة في قوة العمل لا يقابلها زيادة في الإنتاج، بمعنى تكليف عدد من الأفراد أكثر من الذي يستوجبه ذلك العمل، حيث يمكن تأديته بعدد أقل من العاملين، وبمعنى آخر لا يترتب على الاستغناء عن بعض العاملين في مجال نشاط معين نقص في عائد الإنتاج في هذا المجال.

---

(1):محمد شفيق، السكان و التنية و القضايا و المشكلات،مرجع سبق ذكره،ص69.

(2): أسامة السيد عبد السميع، الآثار مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية: الأسباب الحلول، الإسكندرية:دار الفكر العربي الطبعة الاولى 2008 ،ص9

(3) : المرجع نفسه ،ص12.

ت- البطالة الإجبارية: تتواجد بين أفراد يرغبون العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرص العمل وعادة ما يحدث نتيجة لتدني الطلب الفعال.

وتعود أسباب انتشار ظاهرة البطالة وزيادة حجمها إلى الأسباب الموالية:

1-زيادة الكثافة السكانية.

2-عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسئولة عنها وما يحتاجه سوق العمل.

3-الخصخصة في جوانبها السلبية.

4-تضخم التكاليف اللازمة التعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة لأخرى.

5-تخلي الدولة عن سياسة التعيين للخريجين.

6-قلة بناء المصانع ودور العمل.

7-إغراق الصندوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي.

وللبطالة آثار متباينة ومتعددة ونخص بالذكر الآثار الإقتصادية:

1-الشخص العاطل يشكل عبئا إقتصاديا على أسرته وعلى مجتمعه وعلى الدولة في آن واحد. إذ يعد الشخص مستهلكا للموارد. بجميع أنواعها من غذاء وكساء ومواصلات، دواء، إسكان وتعليم.

2-ظهور الكساد الإقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع،لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده والإنتاج مرتبط بالعمل والعكس صحيح، حيث توجد بطالة وبالتالي يترتب عليها ركود وكساد.

3-ظهور الكساد في المبيعات للسلع محل الأسواق لأن هذه السلع تحتاج إلى نقود والعمل يعد وسيلة من أهم الوسائل للحصول على النقود والشخص العاطل لا يملك مثل هذا.

4-البطالة تؤدي إلى لتضخم في الأسعار بسبب قلة المعروض من المنتجات لدى هذه الدولة مع كثرة الطلب عليها فيؤدي ذلك إلى تضخم الأسعار.

والملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو وتغيير نسب البطالة، فمعدلات النمو المرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون من الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل، بينما يؤدي تباطؤ الإقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الإنخفاض، فعلى سبيل المثال: النمو الإقتصادي المرتفع بنسبة 2% لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض نسبة البطالة بـــ 2%.

والشيء المميز لاقتصاديات دول المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط هو الإرتفاع غير العادي لنسب البطالة عن المعدلات العالمية، حيث جاء في تقرير منظمة العمل العربية لعام 2005 بظرورة استثمار حوالي 70 مليون دولار ورفع معدل النمو الاقتصادي من 3% إلى 7% وخلق خمسة ملايين منصب عمل حتى يتم تخفيض نسب البطالة إلى معدلات مقبولة أو طبيعية. فالجزائر على سبيل الذكر قدرت نسبة البطالة بها بحوالي 237% لعام 2003.

وبوضح الجدول تطور المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة وعدد مناصب الشغل بالجزائر.

الجدول رقم (14): يوضح تطور المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بالتشغيل بالجزائر[1]

السنـــــــوات	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع
2000	158400	13200
2001	141000	11750
2002	128400	10700
2003	177600	9800
2004	114000	9500
2005	245000	890

(1): www.sesric.org/baseind.step.ar.php

وكختام لهذا المبحث (المبحث الثالث) يمكن القول أن هناك مؤشرات تنموية جيدة ببلدان جنوب حوض المتوسط غير أنها تفتقر إلى الميكانيزم الكفيل باستغلالها بما يخدم مجتمعات المنطقة، أي أنها تملك القوة (مجموعة العوامل المادية وغير المادية للوحدة الدولية) غير أنها تحتاج إلى القدرة (الدافع والحافز على التغيير وتحريك تلك العوامل الكامنة).

كلها مؤشرات تدل على إمكانية البناء الذاتي دون الاعتماد على الخارج ومن ثم التكامل بين وحدات المنطقة ككتلة موحدة في مواجهة الإتحاد الأوربي بالضفة الشمالية للمتوسط مما يضمن استفادة الطرفين من الشراكة الأورمتوسطية. وفي هذا الإطار يطرح الباحث إستراتيجية التنمية المستقلة كأحسن نهج وجب على وحدات جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط أخذها بعين الاعتبار لتجاوز حالة التخلف ونجاعة برامجها التنموية باختلافها.

المبحث الرابع: التنمية المستقلة كتنمية بديلة لتنمية جنوب حوض المتوسط.

الخروج من التبعية لا يعني ويجب ألا يترتب عليه التقوقع والانعزال عن العالم أو الاكتفاء الذاتي، وإنما المعنى المقصود بالتخلص من التبعية أو فك الروابط مع النظام الرأس مالي هو تحرير الإرادة الوطنية من القيود وتوسيع نطاق الحركة وحيز الإمكان المتاح أمام بلدان العالم الثالث بغية الوصول فيما بعد إلى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على التكافؤ والتعاون المثمر والنفع المتبادل. (1) وفك الروابط ليس معناه الانسلاخ من شبكة المبادلات الدولية، وإنما يعني إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدي إلى وضع أفضل لبلدان العالم الثالث في تقسيم العمل على النطاق الدولي.

عموما إن مصطلحات ككسر التبعية وفك الروابط تشير إلى ما يراد الخلاص منه و لا تخبرنا بشيء عن ماهية البديل المزمع إقامته، "ولذا فإن البديل الصحيح للتبعية والتعبير الأدنى عن هدف فك الروابط هو التنمية المستقلة، أي المعتمدة على الذات، فهي تحمل عددا من المعاني الهامة والدلالات الواضحة بشأن الحل البديل للتبعية." (2) فالاعتماد على النفس يحمل معنى الاستقلال ولكن دون نفي لإمكانية التعاون مع الآخرين. والإنساق المنطقي يقضي بألا يؤدي التعاون مع الآخرين إلى إهدار معنى الاستقلال وضرب إمكانيات التطور المستمر.
كل هذه الأمور سوف يتم توضيحها من خلال المطالب الموالية على الترتيب:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستقلة (الاعتماد على النفس).

تقوم التنمية المستقلة على مفهوم الاعتماد على الذات بمعنى تنمية ذات دوافع وتوجهات صوب الداخل، أو الذات، حيث أن الإفراط في استخدام الموارد واستنزافها أدى إلى الإهتمام بهذا النوع من التنمية إلى جانب انتشار الوعي بالتبعية والتخلف (التنمية المشوهة والتابعة) حفز على جعل التنمية بالاعتماد على النفس بؤرة التركيز، "وقد جاء استخدام مصطلح التنمية المستقلة بدلا من التنمية المعتمدة على النفس عقب اجتماع مركز دراسات الوحدة العربية بالأردن في أفريا 1986، أين تم الإصلاح على تعريفها بأنها العلاج المضاد للتبعية." (3)

(1): إبراهيم العيسوي، المرجع السابق الذكر، ص25.
(2): سعد حسين فتح الله، المرجع السابق الذكر، ص147.
(3): بدر عادل فهمي، المرجع السابق الذكر، ص – ص: 145 – 146.

فالتنمية المستقلة تصبو لتحقيق الآتي: [1]

1-تحويل وجهة الأولويات صوب الإنتاج لتلبية الحاجات الأساسية لأولئك المواطنين الأكثر حاجة.

2-تتأكد المشاركة الجماهيرية.

3-استخدام وسائل الإنتاج بشكل أفضل بكثير.

4-تنشيط النزعة الخلاقة.

5-توفير كبر قدر من الاتفاق والتلاؤم مع الأوضاع المحلية.

6-يتحقق تنوع في التنمية.

7-يصبح التنوع البيئوي أكثر سهولة في التحقيق.

8-تحول العوامل الخارجية الإيجابية إلى الداخل.

9-تزايد القدرة على مقاومة التلاعب الناجمة عن التبعية في مجال التجارة.

10- يتحقق تقارب في مستويات القواة بين المركز والتخوم في النظام العالمي المعاصر.

هناك ست (6) جوانب متداخلة ومتواصلة لفهم الاعتماد على النفس كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة الجنوبية للمتوسط:

أولا: تعد عملية تحرير ذاتي لهذه المجتمعات والتفكك عن النظام الرأس مالي العالمي والتي لا تتم إلى بعد التحرير السياسي للبلد المعني.

---

(1): بدر عادل فهمي ،مرجع سبق ذكره،ص-ص145-146.

ثانيا: الوصول إلى تحقيق النماذج المنسجم في عملية صهر قيم التحديث والقيم المتضمنة في العودة إلى الأصول الدينية أي الحفاظ على المبادئ، الأخلاق والقيم الأساسية في تراث هذه المجتمعات (مجتمعات أقطار جنوب المتوسط). [1]

ثالثا: الإعتماد على الذات يكمن في الإدراك السليم والمتوازن للتبعية وفهم معناها وطبيعتها وجذورها و مالها من آثار ودلالات بالنسبة إلى نواحي الحياة المختلفة لوقف اتساعها على مختلف الجبهات التي تترسخ فيها. [2]

رابعا: التنمية المستقلة بحاجة لتطوير المفاهيم والمواقف ومسارات الحل الملائمة لظروف وأوضاع بلدان الجنوب المتوسطي لأجل إصلاح هياكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا السياق وجب الإشارة إلى الأهمية الحيوية للفعل، فوجود إطار نظري من الضروري أن يواكبه التطبيق، أي إدراك كيفية تصميم أو هندسة التبدل السياسي، الاجتماعي والاقتصادي.

خامسا: الإعتماد على الذات فيه تأكيد على القدرات والموارد، القوة العاملة، الموارد الطبيعية، رأس المال (الحقيقي)، التمويل المتاحة بوحدات الضفة. وحسب ذلك فهذه القدرات تفهم بمعناها الحركي المتطور، فتقييمها لا يتم من حيث درجة توفرها ونوعيتها وتنوعها بل يكون التقييم حسب الدرة وإمكانية التنوع الإجمالية في المستقبل ،[3] وهو ما يتطلب:

أ- التقييم الدقيق لما هو متاح للمجتمع، بما يمكن تحديده من قدرات وموارد وتطويره احتماليا.

ب- حشد القدرات والموارد إلى المدى الممكن الأكثر ملائمة.

ت- الاستخدام السليم والرشيد للقدرات والموارد، مع اهتمام خاص بسلامة البيئة.

---

(1):إبراهيم سعد وآخرون،المرجع السابق الذكر،ص49.

(2):المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

(3): محمد صالح تركي القريشي ، المرجع السابق الذكر،ص56

ث- إعادة توجيه الموارد البشرية وذلك عبر توسيع الإدراك السياسي والالتزام وتعميقها، فإعادة التوجيه من أجل خلق قوة عمل تشار كآلية لإعطاء أكثر فعالية للجهد الإنمائي تتطلب العمل للحصول على نصيب أكثر عدالة من الناتج الوطني وكذا تخفيض مستوى الهدر داخل القطر الواحد أو على صعيد المنطقة ككل أمر جوهري وضروري بالنسبة لهذا النمط.

ج- ترشيد السياسات المتصلة باستخدام الموارد المادية والمالية.

ح- إقامة قاعدة علمية ذاتية موائمة وفعالة للتقليص من درجة التبعية بشكل ملموس للقدرات الأجنبية.

سادسا: الحاجة لتبني منظور عربي قومي يشمل الضفة الجنوبية للمتوسط بأكملها على أن يقترب هذا النمط بالقدر الوافي من استقلالية اتخاذ القرار في أقطار المنطقة كل بمفرده. [1] بمعنى أن الرؤى والإستراتيجيات لكي تؤدي إلى نتائج المثلى لمل هو مستهدف، يحسن بها أن تكون منسجمة مع نظائرها القومية التي تصاغ ويصار إلى اعتمادها وتطبيقها بحيث تسمح بالتكامل والتعاون بين أقطار المنطقة بشكل متسع ومعمق.

المطلب الثاني: متطلباتها.

عموما إن نجاح إستراتيجية التنمية المستقلة كخطة بديلة تعتمد على الذات، أي تأخذ بعين الإعتبار مواردها الداخلية فقط يحتاج إلى توافر العناصر التالية:

1- التغير البنائي: وهو عجز الزاوية في عمليات التنمية، ويقصد به ذلك نوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع. [2] ويقتضي ذلك النوع من التغيير حدوث تحولات كبيرة في الظواهر والعلاقات السائدة في المجتمع.

2- الدفعة القوية: هناك حد أدنى من الجهد الإنمائي ينبغي بذله قبل أن يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التي يموج بها المجتمع المتخلف أو النامي والانطلاق به. بالتالي يمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الإجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد ويجعل التعليم إرغاميا ومجانيا بقدر الإمكان، تأمين العلاج، التوسع في مشاريع الإسكان وخلافه".

---

(1): محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية: ددن، 1999، ص00.

(2): المرجع نفسه والصفة نفسها.

3- الإستراتيجية الملائمة: المقصود بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة العامة الإنمائية للانتقال من حالة التخلف النسبي إلى حالة النمو الذاتي. وينبغي أن تقوم إستراتيجية التنمية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون الاجتماعية لكافة المواطنين.

ومن جهة أخرى عند صياغة الإستراتيجية يجب مراعاة:

- طبيعة الظروف السائدة في المجتمع عند بدء تنفيذ عمليات التنمية.
- طبيعة الأهداف المنشودة سواء كانت أهدافا إستراتيجية أو أهدافا تكتيكية (مدى قريب).
- دور الدولة في التنمية أي تحديد البرامج والخدمات التي تلتزم بها الدولة في التنمية.

التنمية المستقلة سبيل تنمية دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط لأنها تنبع من الذات وهي الأنسب والأكثر توائما مع ظروف هذه البلدان ومتطلباتها الاجتماعية. وفي المقابل نجاعة هذا النوع من التنمية على ضوء التجربة الجزائرية لا بد من توفر الشروط اللازمة بذلك:

1-ضرورة تدخل الدول في شؤون الاقتصاد الوطني مع ضرورة وضع حدود التدخل لتضمن نجاح التنمية وتحقيقها الاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج بشكل رئيسي.

2-السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسا في ذلك.

3-أهمية توفر الحجم الكبير والإمكانات الواسعة.

4-عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة وطبيعة لعلاقات التي تربطها بها.

5-التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجيات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلائم ومتطلبات كل مرحلة.

6-العمل على تحقيق أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي.

المطلب الثالث: آلياتها.

المقصود بالآلية ما هو أوسع بكثير من التكوينات المؤسسية المألوفة كأدوات الأغراض التخطيط والتنفيذ الإنمائي، إذ أنه يعبر عن قاعدة تعتبر المحرك الحقيقي للتعبئة من أجل التنمية المعتمدة على النفس ودفعها إلى الأمام، ومن أجل تكوين وتعديل عملية صنع القرار لتخدم ذلك الغرض. [1]

ويوحي ارتباط تركيب أو تكوين آلية التنمية بالاعتماد على النفس بموقع اتخاذ القرار بأن الآلية وظيفة سياسية بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، فالسعي إلى الاعتماد على النفس له أساس سياسي يقدر ماله من أساس ودافع اقتصادي. كما أن إمكان تحقيقه وفرض النجاح في ذلك ترتبط سببيا بقدرة القوى الاجتماعية الواعية سياسيا على التأثير في عملية وضع القرار.[2]

فالتنمية بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط قد شددت على أهداف اجتماعية معينة، وهو الملاحظ من خلال نمط تخصيص الموارد المالية والمادية صوب خدمات التربية والصحة، وفي السياسات التي جرت صياغتها لتوزيع الثروة والدخل، غير أن النوايا الحاكمة تركت دون وسائل الوقاية الملائمة من سياسية وقانونية ومؤسسية قادرة على حماية النوايا في وجه المصالح الفئات القوية داخل نطاق الحكم وخارجه وهو ما يجعل الجهود الإنمائية تنحرف باتجاه خدمة مصالح النخب الحاكمة.

وتتضمن إستراتيجية التنمية المستقلة وجود القدرة على دعم الذات وذلك بالاستناد إلى ثلاث[3] قوى اجتماعية:

الأولى: تضم القيادات في الجوانب الرئيسية للحياة والبنى العربية، أي السياسة، التربية، الثقافة، الفكر، الإعلام ووسائل الاتصال، قطاع الأعمال الخاص. وبالرغم من أن دور مختلف القيادات حيوي غير أنها لا تستطيع أن تمثل عنصرا فعالا في آلية التنمية إلا إذا تميز أفرادها بشكل عام بإدراك واضح وقوي لمصالح المجتمع وهمومه وتمتعهم بالتماسك والقدرة على تطوير توافق عريض حول المحاور الأساسية المتصلة بمصالح المجتمع.

الثانية: تتألف من المفكرين المناضلين وهم لا يشكلون مجموعة منظمة منتمية إلى كيان سياسي تنظمي واحد، غير أنهم يمتلكون توجها قوميا تقدميا واضحا، وبالتالي يلتزمون بخدمة قضايا التحرر والاعتماد على النفس ضمن اهتمامهم العريض بتجديد المجتمع .

(1): ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص60.

(2): سميرة أحمد السيد، المرجع السابق الذكر، ص179.

(3): المرجع نفسه والصفة نفسها.

ولا تقتصر هذه القوة الاجتماعية على الخبراء في الاقتصاد والهندسة وعلم الاجتماع وعلم النفس فحسب وإنما تشمل جميع المواطنين المعنيين بعمق القضايا الفكرية والثقافية وبالأنشطة ذات العلاقة بتجديد المجتمع والذين يسهمون في معالجة القضايا ذات الصلة بالتنمية.

الثالثة: وتشمل المواطنين الذين لم تشملهم أي من القوانين السابقة الذكر من المسيسين إلى درجة تجعلهم معنيين بشكل إيجابي بالتنمية المعتمدة على النفس[1]. وتجسد هذه الفئة طبيعة عريضة القاعدة بإمكانها توفير أرض صلبة ذات شأن في التنمية المستقلة، وتستمد وقعها القوي من تمتعها بقدر من المشاركة السياسية يتناسب وحجمها ومنزلتها الفكرية.

المطلب الرابع: أهلية دول الضفة الجنوبية للمتوسط للتنمية المستقلة.

على منوال ما سبق ذكره يمكن القول أن التنمية المستقلة تصلح كعملية تصحيح توجب الاتكال على الموارد المتاحة بالمنطقة الجنوبية للمتوسط باعتماد الموارد المتاحة من بشرية وطبيعية ، وعليه هناك مجموعة من المعايير يمكن الاستعانة بها مدى أهلية دول المنطقة لإنجاز هذا النمط من التنمية. وهو سيتم توضيحه في النقاط الموالية على الترتيب:

1-حجم السوق القومية الداخلية:

ويتألف من مكونتين الكبادلات في السلع والخدمات بين اقتصاديات دول المنطقة وهي تشكل جزءا من التجارة الخارجية لكل من هذه البلدان، حيث أن التجارة البينية بين دول المنطقة حصرها في خضم العلاقات الأورمتوسطية. [2]

2-التوزيع الجغرافي للتجارة العربية وتوزيعها:

تعتمد المنطقة بشكل كثيف على البلدان غير العربية كهدف لصادراتها ومنشأ لمستورداتها وهو ما جعلها تقع تحت السيطرة الإستعمارية الغربية أو داخل مناطق نفوذ القوى الغربية إن لم يكن حكمها المباشر والذي نمى بشكل تدريجي ليصبح تبعية مكيلة بدرجة وصلت إلى حد اندماج الاقتصاديات العربية عمليا وإن لم رسميا باقتصاديات العالم الرأس مالي الغربي، وتم ذلك في الأساس نتيجة المركز المهيمن لقطاع النفط وصادراته في معظم اقتصاديات المنطقة وفي مقدمتها الجزائر.

---

(1): سميرة أحمد السيد، مرجع سابق ذكره، ص179

(2):حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا اقتصاديا سياسيا، إداريا وبشريا، المرجع السابق الذكر، ص186

ومن ثم نتيجة الاستيراد الكثيف بفضل تزايد العائدات النفطية وليس يخاف أن الصادرات المتجهة نحو البلدان الغربية المتقدمة صناعيا تتضمن نسبة كبيرة جدا من النفط الخام والغاز ومن ناحية أخرى أصبحت العائدات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الاستيراد المتسع كثيرا والقادم في معظمه من الغرب.

3-قاعدة الموارد والأداء الاقتصادي.

المعلوم أن قاعدة الموارد الطبيعية ذات شأن كبير وصلة وصلة وثيقة بمسألة نمو وإنماء أي أن الموارد الطبيعية المتاحة في ذاتها تشجع أو تعطل تنوع الاقتصاد وأدائه الإنتاجي بالنسبة لتوفرها وقيمتها وسهولة الوصول إليها وإمكانية استغلالها وتسويقها.

يمكن القول أن الضفة الجنوبية للمتوسط تتمتع بقدر معتدل من الموارد في جوف الأرض ذات القيمة الكبيرة والمباشرة بالنسبة إلى التنمية على نطاق واسع، بغناء الموارد الهيدروكاربونية التي تشكل عنصرا رئيسيا بالمقاييس العالمية والفوسفات.

فأقطار المنطقة تعرف تنوعا في الثروات وإن تباينت من منطقة لأخرى فلبنان مثلا مواردها تقتصر على الأرض والمنياه والمناظر الجذابة والملاخ الملائم لأنواع مختلفة من الزراعات والأنشطة السياحية، ليبيا فقيرة في معطياتها غير أن النفط عوض ذلك". [1]

(1): ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مرجع سبق ذكره، ص80.

جدول رقم (15): تنوع وتوزيع الثروات المعدنية في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط. (1)

المورد المعدني	احتياطات مؤكدة يمكن التخطيط للمستقبل باعتمادها	احتياطات ممكنة ومحتملة الممكن اعتبارها في استشراف المستقبل إضافة إلى أقطار الإحتياطي المؤكد	/
الـــنـــــــفـــط	الجزائر، مصر ليبيا، تونس	/	إنتاج فعلي
الغاز الطبيعي	الجزائر، مصر ليبيا، تونس	المغرب	نسبة الإستخدام للمنتج 75%
الفحم الحجري	الجزائر، مصر ليبيا، تونس	/	استبعدت موجودات غير واعدة في لبنان وتونس
طغل نفطي	الأردن	المغرب، فلسطين، مصر، سوريا	/
يورانيوم	/	المغرب، الجزائر، مصر	باعتبار أن موجودات الفوسفات تحتوي في المتوسط على واحد بالعشرة آلاف يورانيوم
الحديد	الجزائر، مصر، المغرب، تونس، سوريا	/	توجد احتياطات ضئيلة بالأردن، مصر، الجزائر، المغرب، تونس
النحاس	الجزائر، فلسطين، المغرب، الأردن	مصر	طاقة إنتاج حالية في المغرب، الجزائر، فلسطين
منغنيز	المغرب، مصر، الأردن	تونس	احتياطات ضئيلة في سوريا، طاقة إنتاج في المغرب، مصر
قصدير	/	مصر، المغرب	/
رصاص وزنك	تونس، الجزائر، المغرب، مصر	/	طاقة إنتاج في تونس، الجزائر، المغرب

(*): قابلة للاستخراج تحت الإفتراضات التقنية والاقتصاديات القائمة في بداية فترة الاستشراف.

(1): يوسف صايغ، التنمية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1992، ص – ص: 241 – 242.

فالأقطار الآنفة الذكر تملك من الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال أو الاستخدام في أغراض إنتاج سلع أو خدمات ذات أهمية أو قابلة للتسويق، وينطبق ذلك على النفط والغاز المتوفران بكثرة، كذلك الأرض والمياه بالمغرب، الجزائر، تونس، السودان، مصر لبنان، سوريا، الفوسفات في كل من المغرب، تونس، الأردن، سوريا، الحديد الخام في مصر، غير أن أهمية هذه الموارد تتطلب استدراكا لا يجوز تجاهله لأنها لو خضعت للتسيير العقلاني بالإمكان الاعتماد عليها لصياغة برامج التنمية المستقلة.

4-التقنية الملائمة ومهارات قوة العمل المتاحة:

تعاني دول المنطقة من قضية ذات شقين هما: الفشل في إقامة قدرة تقنية وافية لمواجهة الإحتياطات، واعتماد سياسات خاطئة في محاولة التعويض عن ذلك الفشل، أما الشق الأول فيتصل ليس بالنقص المطلق فحسب، وإنما كذلك بالاستخدام الجزئي فقط للقدرات المتاحة للمنطقة، وأما الشق الثاني فيلازم السعي لنقل التقنية. [1]

في الواقع ليس هناك ما هو أبعد عن التوطين الحقيقي للتقنية من مسار شراء لسلع الرأس مالية الحديثة وشراء خدمات التقنيين والخبراء الأجانب، فالنقل أكثر صعوبة في التنفيذ فتطوير العلم، البحث، الاختبار والتدريب التقني هو الطريق المختصر الحقيقي للقدرة التقنية، فقد يبدو التطور مرتفع التكلفة غير أن الاعتماد المستمر على استيراد المهارات من الخارج بمثل كلفة بكثير.

5-توفر الموارد من أجل تكوين رأس المال الثابت وتراكمه المحلي:

ما هو حيوي من أجل تكوين رأس المال وتراكمه ليس الموارد المالية بالعملة الوطنية والتي يمكن خلقها بواسطة السلطات النقدية والمالية، وقد لا يكون لها أثر محدود جدا في تكوين رأس المال الثابت وتراكمه متجسدا بسلع رأسمالية [2]، أي سلع حقيقية، ويتم هذا التكوين بفضل صنع المكائن والأدوات والمعدات والمباني المرتبطة بالطاقة الإنتاجية داخليا، أو الحصول على هذه السلع الرأسمالية من الخارج.

---

(1): يوسف صايغ، مرجع سبق ذكره، ص204.

(2): المرجع نفسه والصفة نفسها.

فمدى أهلية رأس المال بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط تعتبر محدد رئيسي لإمكانية الانطلاق أو الشروع بعملية التنمية المعتمدة على النفس، وهو ما يتطلب بدوره:

أ- توفر رأس المال، إذ أن رأس المال المتوفر غير كاف في ذاته كمؤشر على إمكان الإنطلاق بتنمية مستقلة إذ طلت كل مستوى الحكم، قوة العمل، سلوك قطاع الأعمال، التصميم الجاد، التبدل التقني على حالها مع العلم أنها مساندة تدفع عملية الإنتاج. (1)

ب- تدفق موارد ضخمة إلى خارج المنطقة وبالتحديد اتجاه بلدان أوربا الصناعية وهو ما ينعكس سلبا ويضعف الأثر الإيجابي لتوفر رأس المال، وهي ما يمكن توجيهه إلى استثمارات تخدم التنمية بالمنطقة. (2)

ت-وجود قطاع عام نشيط بمقدوره امتلاك وإدارة قسم من تكوين وتراكم رأس المال في أقطار المنطقة.

ث- وجود سياسة بعيدة النظر تجيد استخدام رأس المال المتاح إضافة إلى رأس المال القومي بموجب توجهات من شأنها الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي الغربي وتوسيعه. (3) وتجنب دعوة الشرمات المتعددة الجنسيات وتشجيعها للدخول كشريك للمنشآت بالمنطقة أو القطاع العام في مشروعات صناعية أو استخراجية أو مالية.

6- توفر قيادات ذات توجه إنمائي:

إن تواجد المورد القيادي الوافي سوف يؤدي لا محالة إلى خلق القدرة على النهوض بوظيفتين حيويتين: تتجسد الأولى في إعادة توجيه الجهود الإنمائية في بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط، أما الثانية فتتمثل في تهيئة مسار الاعتماد الجماعي الإقليمي على النفس. (4)

---

(1): إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص160.

(2): سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص160.

(3): المرجع نفسه والصفة نفسها.

(4): بدر عادل فهمي، مرجع سبق ذكره، ص200.

والجدول رقم (16): يبين معايير الأهلية للتنمية المستقلة بالساحل الجنوبي لحوض المتوسط. [1]

الأقطار والمجموعات	المعايير					
/	حجم السوق الداخلية	تنوع التجارة الخارجية الجغرافي وتركيبها	قاعدة الموارد الطبيعية	توفر التقنية الملائمة والمهارة العالمية	توفر الموارد للتراكم الرأسمالي	توفر قيادة ذات توجه إنمائي
المجموعة الأولى: • الجزائر • ليبيا	– متوسط – منخفض	– منخفض – منخفض	– مرتفع – مرتفع	– متوسط/ مرتفع –منخفض/ متوسط –متوسط	مرتفع مرتفع	–متوسط/ مرتفع – منخفض
المجموعة الثانية: • تونس • سوريا • مصر	– منخفض – منخفض – مرتفع	– منخفض – منخفض	– متوسط – متوسط/ مرتفع – متوسط/ مرتفع	–متوسط – متوسط/ مرتفع –مرتفع	–منخفض/ متوسط –متوسط –منخفض	–متوسط/ مرتفع –متوسط/ مرتفع –متوسط
المجموعة الثالثة: • الأردن • لبنان • المغرب	– منخفض – منخفض – منخفض	– منخفض – منخفض – منخفض	–منخفض/ متوسط – متوسط – متوسط/ مرتفع	– متوسط/ مرتفع – متوسط/ مرتفع – متوسط	–منخفض/ متوسط –منخفض/ متوسط –منخفض	–متوسط/ مرتفع –منخفض/ متوسط –منخفض

(1): يوسف صايغ، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 231 – 232.

وفي هذا السياق تعد كل من الجزائر، مصر، سوريا، لبنان الأردن، من أبر بلدان المنطقة تمتعا بالمعطيات اللازمة للتنمية والتي تستطيع التأثير في بقية دول الساحل الجنوبي للمتوسط من خلال تحريك القوى التي يمكنها توليد شبكات القيادة الملائمة، ومن جهة أخرى باستطاعتها الضغط على الشبكات القائمة لتبني توجه إنمائي سليم وإعادة ترتيب أولوياتها.

خلاصة لهذا الفصل توصل الباحث إلى فكرة فحواها أن نجاعة برامج التنمية بأبعادها المتباينة بجنوب المتوسط رهين بمدى ابتعاد هذه الإستراتيجيات عن نظيراتها العالمية السائدة حاليا، والتي جاء بها الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وكذا الهيئات الدولية كالبنك الدولي (BIRD) وصندوق النقد الدولي (FMI) والتي تخضع للهيمنة الأمريكية المتعارضة في الوقت نفسه مع مفهوم العولمة Globalization والتي حاولت فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المختلفة.

من ناحية أخرى على دول منطقة الساحل الجنوبي للمتوسط أن تفادي برامج التنمية المطروحة في إطار العلاقات الأورمتوسطية بداية بالشراكة الأورمتوسطية والتي منذ انطلاقتها عام 1995 لم تأتي بنتائج إيجابية بالنسبة للضفة الجنوبية، فهي تقوم على استنزاف الإمكانات الداخلية للبلد وليس أسلوب التعاون المنصوص عليه في وثيقة بلرشلونة، إلى جانب التركيز على التعاون لتنمية المجالات التي أفرزت ما يعرف بالظواهر فوق القومية (تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة الإرهاب) والتي بالأساس تعود إلى عوامل اجتماعية بالدرجة الأولى على حساب قطاعات رئيسية وذات أولوية لحاجة لتنميتها أولا وقبل كل شيء.

الفصل الثالث
آفاق التنمية بجنوب حوض المتوسط

الفصل الثالث : آفاق التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط .

على منوال ما جاء في الفصل الأول من الدراسة و كذا الفصل الثاني خلص الباحث إلى تحديد مكامن الخلل في برامج التنمية بالمنطقة ، حقيقة التنمية الرشيدة هي تلك التنمية التي تبدأ من الدخل بالاعتماد على الذات بالدرجة الأولى و الأخذ من الخارج بما يتوافق و حاجاته،غير أن التنمية المستقرة و المستمرة بكافة وحدات جنوب حوض المتوسط دون استثناء تحتاج إلى تحالفين اثنين :

تحالف داخلي في الإطار القطري بين القطاعين العام و الخاص و تحالف خارجي بين أقطار الإتحاد الأوربي و أقطار الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط .

فبلدان المنطقة تشهد معوقات سياسية أشدها خطورة اللااستقرار السياسي ،معوقات اقتصادية والتي تجلت بشكل واضح م خلال اضطرابات الوضع الاجتماعي بكل من تونس ،الجزائر ،مصر على وجه الخصوص ، معوقات اجتماعية و هي نتيجة حتمية لتداعيات الوضع الاقتصادي سواء فيما تعلق بالبطالة ، المخدرات ، الجريمة المنظمة ، الهجرة ، الإرهاب و هي ظواهر فوق قومية عكست الحاجة الحقيقية لتنمية جنوب حوض البحر المتوسط و اعتبرت معالجة هذه القضايا و غيرها من أولويات العلاقات الأورمتوسطية لأنها في الوقت نفسه قضايا أمنية وتنموية و هو ما يصرح العلاقة الوطيدة بين المتغيرين إذ أنها نجمت عن غياب التنمية بالمتوسط و في الوقت نفسه أخلت بمبادرات التنمية .هذا من جهة و من جهة أخرى تعد حافز يدفع إلى توطيد و توحيد الجهود سواء على مستوى إقليم حوض المتوسط أو الجهود الدولية (ظواهر فوق قومية لا تعترف بالحدود السياسة للدول)

هذه النقاط و غيرها سوف يتم التفصيل فيها بالأدلة و التحميل عبر المباحث الموالية على الترتيب:

المبحث الأول : مكانة التنميـــــــــة في إطار العلا قـــــات الأورمتوسطية.
المبحث الثاني : الاهتمـــــــام الـــــــــــــدولي بالتنميـــــــــــــة .
المبحث الثالث : التحديات التي تواجه التنميـــــــة بجنوب حوض المتوسط .
المبحث الرابع : نحو بناء استراتيجية لحل أزمات التنمية بجنوب حوض المتوسط .

المبحث الأول : مكانة التنمية في إطار العلاقات الاورمتوسطية

سوف يتم التطرق لدراسة تأثيرات المشاريع الأورومتوسطية على التنمية بمنطقة جنوب حوض المتوسط وذلك من خلال المطالب لموالية على الترتيب:

المطلب الأول : الشراكة الأورمتوسطية .

الفرع الأول: العلاقات الثنائية.

على صعيد العلاقات الأوربية المتوسطية و التي جاءت عل ى هامش الشراكة الأورمتوسطية نجد اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع كل من تونس ، المغرب ، الجزائر ،مصر ،الأردن ، السلطة الفلسطينية و لبنان . "كما جرى التوقيع مع كل من الأردن ،مصر، تونس والمغرب على اتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير 2004)

و حظيت لبنان بالدعم الفرنسي لاقتصادها من خلال دعوتها للمؤتمر الاقتصادي حول لبنان"[1] كذلك هناك الاتفاق الخاص بالصيد البحري يخص المغرب و هو مستقل عن اتفاقية الشراكة ،حيث أن هذا التعاقد خلق علاقة فعلية بين مضمونه و مضمون اتفاق الشراكة ، إذ أن هذا التعاقد بين كل من المغرب و أوربا في ميدان الصيد يغطي فترة تدوم أربع(04) سنوات ويصبوا الاتفاق إلى تحضير أرضية جديدة للعلاقات المستقلة بين الطرفين في هذا المجال .[2]

و قد أنجز عن هذا الاتفاق تحسين البنيات الاستقبالية للبواخر الأوربية ،ففي هذا التوجه تقرر القيام ببعض العمليات قصد تحسين البنيات التحتية للموانئ المغاربية ،و كذا تحديث الصيد الساحلي و الصناعات لملحقة بمساندة الدعم التمويلي الأوربي . و قد قدرت المنحة المالية للإتحاد الأوربي مقابل حصول بواخره على حق الصيد من المغرب بـــ 355 مليون إيكو، و عزز ذلك بحضور قطاع الصيد المغربي على مساعدة مالية في حدود 121 مليون إيكو من أجل إنجاز التزامات في ميدان الرقابة و التعاون .[3]

---

(1): محمد صالح المسفر،"مقارنة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات الأورمتوسطية " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، 2007 ، ص 47.

(2): حلمي شعراوي، "التعاون لعربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة"، المجلة العربية للعلوم السياسة ،العدد 15، 2007 ، ص 83.

(3): محمد صالح المسفر،مرجع سبق ذكره، ص48.

من جانب آخر تضمنت الاتفاقية تطوير البحث العلمي في هذا المجال من خلال تطبيق سياسة ترتيب المواد المغربية بدعم مالي يقدر بـــ 16 مليون إيكو تغطي الأربع سنوات ،بالإضافة إلى تخصيصي اعتماد 87 مليون إيكو لمساندة عمليات التكوين المهني في مجال البحرية [1]

ولابد من الإشارة إلى أن تنفيذ الاتفاق يعترض تحقيق تقويم لمجهود الصيد خلال السنوات الأربع ، إذ هناك مقتضيات تقنية يتضمنها الاتفاق يستهدف من ورائها عقلنة نشاط الصيد البحري و يتعلق الأمر بـــ: [2]

1- تحسين وسائل استعمال الصيد و ضمان أكبر مرونة ممكنة لها لتدبير القطاع .
2- ضمان تحسين جدوى إمكانيات الصيد و ذلك بتنظيم تحويل مجهود الصيد بين مختلف الأنواع .
3- تنظيم تعاون بينهما يخص ميدان المراقبة عن طريق الاعتراف بوضع الملاحظ العلمي ، إلى جانب إقرار مشروع متقدم يسعى إلى تنظيم مراقبة مستمرة للبواخر عن طريق الأقمار الاصطناعية .

فالمعطيات الاقتصادية لهذا الاتفاق تتسم بنوع من التوازن بما يخدم مصالح الطرفين على الأمد القصير وصدر ما ينعكس إيجابيا على دفع مجلة التنمية بالمغرب خصوصا في قطاع الصيد البحري من خلال الاستثمار فيه كقطاع اقتصادي هام .

الفرع الثاني : الشراكة الأورمتوسطية.

الشراكة الأوربية المتوسطة التي تعبر عن السياسة الاقتصادية الموحدة لدول الإتحاد الأوربي تجاه دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط تشكل تطورا جديدا لسياسة الحوار الأوربي ، حيث يسعى الاتحاد الأوربي من خلال هذه الشراكة لتفعيل عملية النمو الاقتصادي لدول المنطقة و تحقيق أكبر قدر ممكن من اللااستقرار السياسي فيها ، و ذلك بغية المحافظة على الأمن و الاستقرار داخل أقطار القارة الأوربية و خاصة أن الانعكاسات السلبية الناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لبلدان المنطقة دفعت بالإتحاد الأوربي إلى التدخل مباشرة بغرض مساعدة هذه الأخيرة على تحقيق نموها الاقتصادي.

---

(1): المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(2):حلمي شعراوي ، مرجع سبق ذكره، ص85.

يعد المؤتمر الأوربي المتوسطي الذي عقد بمدينة برشلونة بتاريخ 27-28 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1995 تتويجا للجهود الأوربية و الفرنسية بشكل خاص الساعية لإعادة الدور السياسي الاقتصادي الأوربي في المنطقة بمشاركة 27 دولة متوسطية في مقدمتها دول جنوب حوض المتوسط (مجال الدراسة) : لبنان ، مصر ، الأردن ، السلطة الفلسطينية ، سوريا ،المغرب، الجزائر ، تونس.[1] و قد ركزت بنود اتفاق الشراكة الأوربية المتوسطية على التنمية بمختلف أبعادها.

أ- **السياسية**: و تركز على مبدأ تحقيق الأمن و الاستقرار و إقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط من خلال تعزيز الحوار السياسي و الأمني فيه، احترام مبادئ القانون الدولي ، ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنظمة .[2]

ب-**اقتصادية و مالية** : تصبو إلى إقامة منطقة للتجارة و التبادل السلعي بحلول عام 2010(تضم 800 مليون نسمة)، و ذلك عبر الإزالة التدريجية للرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل و القيود الإدارية و الكمية و النقدية عليها، بالإضافة إلى تمكين دول المنطقة من التكيف مع المنافسة العالمية و قوانين المنظمة العالمية للتجارة الدولية (WTO) [3]

هناك نقطة مهمة وجب الإشارة إليها في هذا الصدد ألا و هي التركيز على أهمية المرأة في نجاح مختلف البرامج التنموية و ذلك بالموازاة مع عصرنة الزراعة المتوسطية و تنمية الريف في الإقليم بالاستفادة من الخبرات الأوربية في المتوسطية.

---

(1):سعد حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين ، الأردن :دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2003، ص123

(2):ناظم عبد الواحد الجاسور ، "تأثير الخلافات الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 430.

(3): المرجع نفسه و الصفحة نفسها .

ج- **<u>اجتماعية ثقافية إنسانية</u>** : تسعى إلى تقريب الشعوب بعضها من بعض ، تسهيل التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية .

في إطار تمويل التنمية المتوسطية نجد برنامج ميدا MEDA و الذي صادق عليه الاتحاد الأوربي خلال مجلس الرئاسة المنعقد بكان عام 1995 كأداة مالية تهدف إلى تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوربية من أجل التأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة. إذ خصصت اعتمادات في حدود 417 مليار إيكو تتكلف اللجنة التنفيذية الأوربية بتسييرها .[1]
و قد تم ذلك على مرحلتين :

أ)- ميدا (1) MEDA(1), [2] 1996-1999و يهتم بتهيئة اقتصاديات الدول المتوسطية المعنية ، حيث كان نصيب الجزائر على سبيل المثال من البرنامج 164 مليون إيكو بالإضافة إلى 30 مليون إيكو تم تقديمها سنة 2000 ، إذ مثلت نسبة 5% من المبلغ المخصص للبرنامج (3435 مليون إيكو) و قد تم توجيه هذه الأموال إلى المجالات الآتية :
* المساهمة في عملية التعديل الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التي مست مجال التجارة الخارجية ،السكن، الشبكة الاجتماعية ،خوصصة المؤسسات العمومية و ذلك بتقديم مساعدات مادية و تقنية و التي وصلت إلى 30 مليون لتأهيل 300 مؤسسة صناعية .
* تطوير القطاع الخاص و هذا بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية و تطوير القطاع الحالي و إصلاح الخدمات البريدية .
* دعم البنية التحتية و حماية البيئة .

ب) ميدا (2) MEDA : يغطي الفترة مابين 2000-2006 و يعمل على ضمان أفضل و أحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة ، حيث خصص للجزائر مبلغ 90.2 مليون [3] و يهدف إلى :
1- التحكم في النمو الاقتصادي .
2- تحقيق الاستقلالية في قطاع المحروقات .
3- معالجة البطالة و الأوضاع الاجتماعية .
4-العودة إلى السلم المدني وتحقيق الاستقرار .

(1): عبد القادر سيد أحمد : <u>الاستثمارات الأجنبية للدول العربية المشتركة</u> ، بيروت : معهد الاتحاد العربي، 2003، ص71
(2): <u>المرجع نفسه و الصفحة نفسها.</u>
(3):علي الحاج : <u>المرجع السابق الذكر</u>، ص 207.

و عموما البرنامج يقوم بتوزيع الاعتمادات بين العمليات ذات الطابع الإقليمي و ذات الطابع الثنائي ، و تحدد حجم تلك الاعتمادات استنادا لمعايير تقليدية (عدد السكان ، حجم الإنتاج الوطني الإجمالي خاصة)،و يحدد كل بلد معني برنامجا توجيهيا يسمح بتوزيع الاعتمادات حسب ثلاثة محاور:

1- دعم الانتقال الاقتصادي و إحداث منطقة تبادل حر تدريجيا .
2- البحث عن أحسن التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية .
3-مساندة تطور المجتمعات المدنية .

في حين برنامج تطور القطاع الخاص يشمل : [1]

1- المساعدة التقنية لإصلاح القطاع التمويلي بكل من مصر ، سوريا ، تونس [2]
2- عمليات الخوصصة بالمغرب ، تونس و مصر [3]
3- إحداث مراكز الخدمات لصالح المقاولات(بالمغرب ، تونس مصر سوريا وفلسطين) [4]
4- إحداث ميكانزمات للمقاولات المشتركة و تخص مصر، تونس.
5- إضافة إلى تقديم اعتمادات لعمليات دعم التقويم الهيكلي بكل من المغرب ، تونس و الأردن . وكذا تخصيص إعتمادات لعمليات التكوين المهني و تدبير المقاولات بكل من مصر، سوريا، فلسطين.[5]

(1): ناظم عبد الواحد الجاسور : المرجع السابق الذكر، ص 434.
(2):عبد القادر سيد أحمد : مرجع سبق ذكره ، ص 80.
(3): المرجع نفسه و الصفحة نفسها .
(4): مصطفى لخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات و الأهداف، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى،2006 ،ص 116.
(5): المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

مما سبق ذكره خلص الباحث إلى أن تنمية أقطار جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط تحتاج إلى تفاعل العوامل الداخلية و الخارجية ، أي هي بحاجة إلى إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار أهمية العاملين ، بمعنى أن أسس هذه الأخيرة تكون متوافقة و إمكانيات البلد ونأخذ من الخارج ما يعزز قدرتها على الاستخدام الرشيد لهذه القوة (على سبيل المثال التكنولوجيا)، غير أن ذلك لا ينبغي أن نهمل التداعيات السلبية التي سوف تؤثر على مستقبل التنمية بشكل بالمنطقة :

1- زيادة المعوقات التي تحول دون قيام تكامل اقتصادي يجمع دول جنوب و شرق حوض المتوسط على النحو الأوربي .
2- زيادة الفجوة التي تعاني منها دول المنظمة فيما يرتبط بعلاقات الاقتصادية عامة و تجارتها البينية خاصة .

تراجع مستويات التنمية بالمنطقة بحكم علاقات عدم التكافؤ التي تجمع الطرفين فالشمال المتوسطي يمثله الاتحاد الأوربي ككتلة ضخمة و موحدة و متقدمة أما الجنوب المتوسطي فيضم أقطار عربية متفرقة و أقل تقدما من حيث التنمية السياسة ، الاجتماعية ، الاقتصادية

3- زيادة عجز الموازين التجارية العربية إلى جانب استحالة قيام صناعات ضرورية غير قائمة (صناعة الأدوات الطيبة و الإلكترونية)
4- تعرض الصناعة لمنافسة حادة من قبل الصناعة الأوربية.
5- حدوث تحول في التجارة الخارجية في جانب الواردات لصالح المنتوجات الأوربية

المطلب الثاني : الاتحاد من أجل المتوسط.

الإتحاد من أجل المتوسط هيئة تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن ، موريتانيا بمبادرة الرئيس الفرنسي "نيكولاساركوزي" في 13 يوليو 2008 . و يهدف الاتحاد إلى إقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط و الدول المطلة على شواطئه و كذا تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت عام 1995 و ضمت المغرب، الجزائر ، تونس ، مصر ، إسرائيل ، السلطة الفلسطينية ، الأردن ، سوريا ، تركيا ، الاتحاد الأوربي . [1]

1- http://www.mogatel.com/open share/behoth/monzmat3/euromed/deco1 doc.cvt.Rtm . تاريخ الدخول 2011/06/02

حيث نص على : [1]

- مكافحة تلوث البحر .
- الطرق البرية و البحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانئ بإحداث طرق سريعة بحرية)
- الحماية المدنية(التعاون والوقاية من الاستعداد و الاستجابة للكوارث الطبيعية).
- الطاقة البديلة "خطة المتوسطة للطاقة الشمسية)
- التعليم(إقامة جمعة أورمتوسطية تشجع الحراك الأكاديمي و الدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء)

فالاتحاد يصبو إلى تعزيز وسائل الحكومة السليمة و دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و يوفر الاتحاد بجيرانه إمكانية عقد شركات متميزة لا تنحصر في مجال التعاون وحده ، بل يعمل على :

1- التكامل الاقتصادي الجزئي .
2- المساعدة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية .

و من بين المبادئ الأساسية التي يعمل على أساسها مبدأ " الملكية المشتركة" على أن يوافق كل شريك في سياسة الحوار الأوربية على الاشتراك في أولويات الإصلاح المعمول بها في الاتحاد الأوربي و من تم على الاستعداد لتبني هذه الأولويات و الالتزام بتنفيذها مع ضرورة مراقبة الإجراءات التي تتخذ في مجال التنفيذ .

فالالتزام المتبادل بالقيم المشتركة و هي الديمقراطية ، حقوق الإنسان ، سيادة القانون والديمقراطية و كذا تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق ، تشجيع التوظيف و الترابط الاجتماعي ظن التعاون في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الرئيسية مثل مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل .[2]

(1): ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره ، ص204.

(2): مصطفى بخوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

وترتكز سياسة الحوار الأوربية الجوار الأوربية التي يدعو إليها الاتحاد الأوربي على خطة العمل الثنائية والتي على أساسها يتم تحديد جدول أعمال الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، ومن تم تحديد الأولويات و تغطي الخطة الحوار والإصلاح السياسي، التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، القضايا المتصلة بالتجارة و السوق و الإصلاح التنظيمي ، التعاون في مجال العدالة والحرية و الأمن ، القضايا القطاعية وتتضمن قطاعات النقل والطاقة ومجتمع المعلومات و البيئة والبحوث و التطوير ، كذلك البعد الإنساني مما في ذلك الاتصالات بين الشعوب والمجتمع المدني والتعليم و الصحة العامة و مقابل ما يتحقق من تقدم في برامج الإصلاح توفر فرض من أجل .

- زيادة الاندماج في البرامج و الشبكات الأوربية.
- زيادة المساعدات .
- زيادة انفتاح الأسواق.

زيادة فرض التعاون عبر الحدود مع الدول التي لها حدود برية و بحرية مشتركة مع الاتحاد الأوربي .

يحتل التعاون الإقليمي في المنطقة الجنوبية السياسية الجوار الأوربية موقعا أساسيا في العلاقة بين الاتحاد الأوربي و شركائه المتوسطين ، و يمثل أرضية مشتركة : [1]

1- تعزيز التعاون الثنائي .
2- تشجيع التعاون و التفاهم بين الاتحاد الأوربي و الشركاء المتوسطين و كذلك بين الشركاء أنفسهم (التعاون جنوب-جنوب)
3- معالجة القضايا ذات الأبعاد العابرة للحدود (مثل ربط شبكات البنى التحتية أو موائمة المعايير)

(1) http://wehda.gov.sy/kuttaba .asp?file name: 436456873200971412083O
تاريخ الدخول 2011/06/02

فالإتحاد من أجل المتوسط إطار لتوفير الجو الملائم لتنفيذ المشاريع المعروضة على المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط ، مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع الإقليمي و دون الإقليمي وفوق الوني للمشاريع المعروضة و حجمها و مدى ملائمتها و فائدتها للأطراف المشاركة طبق إبعاد المبادرة و أهدافها الرئيسية . كما يؤخذ بعين الاعتبار قدرة تلك المشاريع على دعم تنمية مستدامة ومتوازنة ، و كذلك الاندماج و التماسك و الترابط على المستوى الإقليمي و دون الإقليمي، وجدواها المالية لاسيما من خلال اللجوء إلى المشاركة الأوسع و التمويل من القطاع الخاص .

و قد تم رصد تمويل إضافي للمنطقة و بشكل أساسا عبر مشاريع إقليمية و دون إقليمية ، و تمثل قدرتها على جذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية بمستوى عال من التنسيق بين المانحين قيمة مضاعفة لها .

و يأتي التمويل بشكل أساسي من : القطاع الخاص ، مساهمات من موازنة الإتحاد الأوربي و من كل الشركاء ، مساهمات من بلدان أخرى و من مؤسسات مالية دولية و من كيانات إقليمية ، آلية الاستثمار و الشراكة المتوسطية (FEMIP)

" facility for euro mediterrnean and partership european neighbourhood and(ENPI) "

مخصصات أداة شراكة الجوار الأوربية " partnership investement " ،وأداة التعاون عبر الحدود ضمن أداة الشراكة فضلا عن أدوات أخرى مقابلة للتطبيق في البلدان ضمن المبادرة و التي تنطبق عليها نفس القواعد الاختيارية و الإجرائية المعتادة.

المطلب الثالث : التعاون جنوب–جنوب.

إذا كانت التنمية هي التغيير ، فإن هذا الأخير متطلب للأفضل إذا كان منطقة من الداخل وليس من الخارج الهادف لتحقيق أهداف سياسية و كذا إستراتيجية على حساب المصالح القومية ،فإن ذلك يتطلب الرفض و المقاومة .

فالتغيير يحتاج إلى أداة داخلية لتحقيق المصالح الوطنية بما يتلاءم مع القيم الحضارية للأمة ، وهو ما ينطبق على دول الجنوب المتوسطي بصفة خاصة والأقطار العربية بصفة عامة .

فالمنطقة على منوال ما تمت دراسته جراء هذا المبحث المتواضع يملك من عوامل القوة وعناصرها المادية والمعنوية التي تملكها من الزيادة العالمية غير أنها تقتصر الإدارة السياسية الفعالة القادرة على حسن إدارة وتسيير تلك المواد و الطاقات التي تزخر بها وتسخيرها لتنميتها .

فالاعتماد على الدخل لا يعني الانكفاء على الذات والانقطاع عن العالم الخارجي و إنما الأخذ من الآخرين بما يتسبب و خصوصية هذه المجتمعات و ما يخدم مشاريعها التنموية و بالتالي إذا كانت دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ترى في العلاقات الأورمتوسطية مجالا خصبا و مناسبا يسمح لها بترقية قدرتها التنموية ، فماذا عن التعاون بين دول المنطقة في إطار دعم التنمية ؟ و ماهية أهم الجهود و المبادرات المبذولة في هذا الصدد؟ ، و هي تساؤلات حاول الباحث تقديم تفسيرات لها من خلال الفروع الموالية على الترتيب :

الفرع الأول : على المستوى المغاربي.

بشأن الجهود المغاربية لأجل التنمية أشار الباحث إلى الندوة التاسعة بمركز جامعة الدول العربية المنعقدة بتونس بتاريخ 7و8 أفريل 2010حول تور العلاقات العربية الآسيوية أين تم التأكيد على دعم التعاون القائم بين جامعة الدول العربية و الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي في كافة المجالات السياسية و الثقافية و الاقتصادية و غيرها من المجالات.(1) حيث يظل الهدف يلمس السبل الكفيلة بتحقيق شراكة فاعلة بين الشعوب العربية .

و قد تم إعطاء عناية فائقة للبحث عن انجح السبل لدعم العلاقات مع الأسواق التقليدية والولوج إلى أسواق جديدة حتى تساهم في تنمية مبادلات دول الاتحاد و استقطاب الاستثمارات بغاة المساهمة في تنفيذ المشاريع الاندماجية الاتحادية.(2)

(1): عبد المطلب عبد الحميد ،تطور العلاقات العربية الآسيوية : دور و مكانة المغرب العربي فيها" ،مجلة الجامعة المغاربية ،العدد الثامن ، 2009 ص3 ، على الموقع:
تاريخ الدخول :02/06/2011, http://www.maghrebarabe.org/ar/interventions .cfm

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها .

إلى جانب الحرص على بناء علاقات متوازنة مع التجمعات الجهوية المماثلة بغاية الإسهام في تدعيم مكونات المجموعة المغاربية و تكريس مسارها التنموي المتكامل و كذا ضرورة تنويع علاقات الإستراتيجية دفاعا عن مصالح و القضايا العادلة وفي طليعتها القضية الفلسطينية ومساعي تنمية الإنسان العربي أينما تواجد .

و نصت الندوة على بذل الجهود و بنسق ثابت على بعث الحوار مع البلدان الصديقة وكذا مع منظمات جهوية وإقليمية تشمل مجالات الاهتمام المشترك .

وعلى نحو آخر هناك الحوار المغاربي الياباني الذي جرى على هامش المشاركة في الندوة الرابعة الدولية اليابانية لتنمية إفريقيا (TICADIV) المنعقدة بمدينة "يوكاهاما" Yokohama أواخر شهر ماي 2008، أين تم تعزيز أطر التعاون في كفة المجالات وواكب ذلك وإرساء شراكة فاعلة مع دول المغرب لأصحاب الأعمال و كذا الفلاحين قصد تطوير و تنويع المبادلات التجارية و الفلاحية وتعزيز الاستثمار.

وتدعم ذلك بالتوجيه للاستعداد للتوقيع على اتفاقية إقامة منظمة تبادل حر الفضاء المغاربي، التمهيد النهائي لانطلاق المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة مقره تونس للمساهمة في تنمية المبادلات البينية و تمويل المشاريع الاندماجية المغاربية ، فضلا عن التعاون في مجال البيئة ، تبادل الخبرات و المعلومات في مجال البحث .

دائما في مجال البحث و التعاون الثقافي تم اجتماع ممثلي مركز البحوث بشمال إفريقيا " Aiance for research on north africa"، و الذي أكد بشكل خاص على مسألة التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة

<u>الفرع الثاني</u> : على مستوى المشرق العربي.

بخصوص المبادلات العربية لتوطيد العلاقات لأجل تنمية مجتمعاتها و النهوض بها في مصاف الدول المتقدمة لفت انتباه الباحث الملتقي الإعلامي العربي حول الإعلام و التنمية المجتمعية في الأردن بمشاركة خمس (05) دول عربية هي سوريا ، العراق ، لبنان ، الأردن [1] حيث يصبو إلى تبادل المعلومات والخبرات و المساهمة في عرض القضايا و إيجاد الحلول لعديد من المحاور التنموية و البيئية في الوطن العربي من خلال تبني ثقافة الحوار و الاتصال و ذلك بالاعتماد على الاتصال باعتباره حلقة وصل بين صانعي القرار و مخططي التنمية و القاعدة العريضة من المواطنين بغاية دفع عجلة التنمية .

(1): رندة حيدرو رنا عمران : "الملتقى الإعلامي العربي حول الإعلام و التنمية المجتمعية في الأردن ،الإعلان التنموي و معالجة القضايا المجتمعية" ، جريدة الوحدة ، العدد 2009،7085ص 9 على الموقع :
http://wehda.alwahda.gov.sau/kuttab.a.asp?filename:4364568732009071410,
تاريخ الدخول02/06/2011

حيث أن هذه المبادرة تعتبر الإعلام شريك حقيقي و مؤتمر في أحداث التنمية الشاملة والمستدامة ، فهو سبيل الحوار من أجل التنمية و قد تم التأكيد في هذا الصدد على ضرورة تفعيل دور الإعلام العربي كشريك في التنمية ، فهو بعد أحد المرتكزات الرئيسية لإثارة القضايا المجتمعية و المساهمة في حلها انطلاقا من كونه يلعب دور الرقيب و توفير المناخ الملائم للتنمية.

في حين المنتدى العربي الإعلامي للبيئة و التنمية على المسؤولية الاجتماعية و الإنفاق العلمي ، المشاريع الاستثمارية ، التنمية الحضرية ، تبادل الخبرات من أجل دور فاعل للإعلام في التنمية،و تمت الدعوة إلى شراكة بين الإعلام و المجتمع الأهلي و القطاعين الرسمي والخاص للوصول إلى التنمية المستدامة .

وحسب ذلك فالإعلام التنموي يشكل أحد المرتكزات الرئيسية لإثارة القضايا المجتمعية و بالتالي الوصول إلى التنمية بمختلف قطاعاتها من اقتصادية،سياسية،اجتماعية و بيئية عبر برامج تهدف إلى اشتراك المواطن العربي في العمل المجتمعي بالإضافة إلى السعي لرفع القدرات القيادية لأفراد المجتمع .[1]

علاوة على التركيز على الحاجات التنموي و ذلك لا يتم سوى من خلال تكامل الأدوار بين مختلف القطاعات و القطاع الخاص و المجتمع المدني .

قضايا البيئة ة التنمية المستدامة في المنظمة العربية من أولويات العمل العربي، ولذلك هناك توجه لتعزيز دور الإعلام العربي من أجل تبني تلك القضايا بأسلوب موضوعي وفعال، فالإعلام ينمي قدرة الإعلاميين و يساعد على زيادة وعي المجتمع بالاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاطئة بالتنمية و ضمان وصولها و طرحها على الرأي العام بالصورة المطلوبة من اجل المشاركة في تنفيذها .

ترسيخ ثقافة الحوار في العالم العربي هي سبيل تبني منهج وأسلوب يتيح الفرصة لتبادل المعلومات و الخبرات ، إل جانب تطبيق آلية المشاورات الإعلامية و تنمية القدرات التي تجمع الإعلاميين و مختلف الأطراف المعنية في حوار بناء يدفع عجلة التنمية في الوطن العربي ،ويكون تجسيدا حقيقيا للإعلام بمفهومه الحديث و صور الإعلام التنموي كشريك رئيسي في التنمية.

---

(1):رندة حيدرو رنا عمران ،مرجع سبق ذكره ، ص 10.

<u>الفرع الثالث</u> : على مستوى التعاون العربي–الإفريقي.

أعطت العلاقات العربية الإفريقية اهتماما بمسألة التنمية خلال جميع المحطات التي مرت بها هذه الأخيرة ، انطلاقا من منظمة الوحدة الإفريقية التي حاول من خلالها الطرفان التلاحم الاقتصادي و السياسي ، ضف إلى ذلك المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (باديا) أقامه الطرف العربي الخرطوم، الصندوق العربي للمعونة الفنية لإفريقيا (أقامه الطرف العربي في القاهرة) ، المعرض التجاري العربي الإفريقي و الذي تجري إقامته بشكل غير منتظم .

و لا يمكن دراسة التعاون العربي الإفريقي دون التطرق لمبادرة "النيباد" التي أعقبت قيام الاتحاد الإفريقي كقناة لدفع إستراتيجية التعاون العربي الإفريقي و تنمية البنى التحتية التي تخدم مصالحه إلى جانب خدمة التنمية العربية غير أن اعتبار المنطقة العربية إفريقيا (دول جنوب حوض البحر المتوسط) صدر تمويل و ليس كعضو يساهم في البناء المشترك أعاد النظر في صيغة النيباد و التي لازالت خارج إطار الاتحاد غير أنها بحكم تأسيسها تجعل دول الشمال العربي الإفريقي و هي بالتحديد منطقة الجنوب المتوسطي جزء أساسيا في تكوينها ما قد يساعد على إيجاد أو خلق شراكة عربية إفريقية فعلية .

فغياب روح التعاون العربي الإفريقي في الإستراتيجيات القائمة للمنطقتين إلى جانب عدم وجود قواعد العمل الجماعي حالت دون نجاح برامج التنمية على مستوى الطرفان ،فالمنطقة العربية والإفريقية إذا أرادتا السعي إلى إحياء تعاون عربي إفريقي فعال فلابد م أن تتم صيانة خطوط إستراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار :

1–المتغيرات الثقافية و السياسية و الاجتماعية التي تتطلب تجاوز الحساسيات الناشئة لمواجهة الآثار الناتجة من الوزن الجديد للأقلمة في مواجهة العولمة، بل و اعتبارات توجه البعض إلى خارج الإقليم العربي أو الإفريقي نفسه سعيا وراء المصالح القطرية أو الطبقية .
2– دراسة معظم الصراعات الكبرى في القارة في العقود الأخيرة لا تثبت وزنا يذكر لمشكلات التداخل أو النزاعات العربية الإفريقية بقدر ما تتصل بمدى التدهور في السياسات الاجتماعية والاقتصادية و بشكل الحكم ، ثم الأثر الأكبر للمؤثرات الخارجية و المصالح العالمية الجديدة .

4- تحقيق السلام و التنمية بالمنطقة يستدعي إعادة النظر في حجم و تعقد مؤسسات التعاون العربي الإفريقي، إلى جانب دراسة أشكال التعاون الأخرى القائمة بين بلدان الجنوب لمحاولة توسيع دائرة التعاون محاولة لاختراق النظام العالي بشكل مناسب ،و هو ما يتطلب بدوره دراسة وضع المنظمات الإقليمية القائمة في القارة ولحد من تأثيراتها في التنظيمات الجامعية و لابد من وضع أجندة موسعة من قبل قادة المنظمة سواء عرب أو أفارقة .

إن بناء إستراتيجية تنموية مشتركة تعكس التعاون العربي الإفريقي في هذا المجال يرتبط بطبيعة التعامل مع مجموع المتغيرات الداخلية و الخارجية ،فالبناء الداخلي هو القاعدة الأساس لترسيخ مشاريع التنمية باختلافاتها ،هذا من جهة و من جهة أخر ى هناك عدة اعتبارات مشتركة تؤثر في أيه رؤية مستقبلية للتعاون العربي تتعلق تحديدا بـــ:

1-انسحاب دور الدولة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقتين بما لا يجعل عملية التخطيط أو وضع الاستراتيجيات ذات تأثير كبير في تطوير العلاقات ، فحتى النموذج الأوربي الذي تتطلع إليه معظم نظم الحكم بالمنطقة العربية و بالتحديد جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط (مجال الدراسة) لا تتخلى عن دور الدولة لهذا الشكل في رسم مستقبلياته.

2-ثمة تأثير سلبي قوي للتوجه في معظم أنحاء المنطقة و الوطن العربية إلى بناء التنظيمات الإقليمية الفرعية منفصلة استراتيجيا عن البناء الإقليمي الشامل للجامعة العربية أو الإتحاد الإفريقي و لا حاجة لشرح القوة الانعزالية لمجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد المغاربي من جهة و تنظيمات الإيكواس (ECOWAS) و الساداك و الكوميسا ...من ناحية أخرى و هي فضلا عن تأثيرها المباشر في تعطل إستراتيجية العمل المشترك في إقليمها العربي فإنها و لا شك تعوق أي تفكير استراتيجي للإقليمية الفرعية sub regional

المبحث الثاني : الاهتمام الدولي بالتنمية .

تعرض الباحث لرصد أبرز الجهود الدولية المتخذة لتحفيز برامج التنمية بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : الجهود الدولية .

حظي مفهوم التنمية بتدركات من الدراسة و البحث خلال الفصل الأول كإطار مفاهيمي حلول فيه الباحث ضبط أهم القضايا ذات العلاقة بالتنمية وعلى هذا الأساس و تجنبا للتكرار ارتأى الباحث الإشارة إلى مسألة التنمية المستدامة على وجه التحديد كبديل أنسب للتغلب على حالة التخلف التي تسود دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط .

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين : التنمية كعملية تغيير و لاستدامة كبعد زمني ، إذ يتم التركيز على كون عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية ، كما أن البعد الحادي لعملية النمو قد تراجع ليحل جدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه .

ومن جهة أخرى يأخذ هذا المفهوم بالبعد الزمني لعملية التنمية ، فعلى سبيل الذكر هناك كتابات "مالتس" أشارت إلى خطورة تزايد السكان في في صورة متوالية هندسية في حين ينمو الغذاء في صورة متوالية عددية على نحو يهدد عملية التنمية و يعرقل مسارها.

و تزايد الاهتمام الدولي بهذا النوع من التنمية خلال السبعينات مواكبة لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 1972 و الذي أثر قضية استغلال الإنسان للبيئة. أين تم الربط بين أهداف التنمية والبيئة لكونها أصبحت ضرورة ملحة ، و تصاعد هذا الاهتمام في "إعلان كوكويوك" "cocoyoc déclaration" الصادر عام 1974 و الذي أوضح أهمية احترام ومراعاة (القيد الداخلي) والمرتبط بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان (القيد الخارجي) و الذي قصد به قدرة الأرض على الحمل ، أما دول العالم الثالث فاتجهت نحو الأخذ بهذا المفهوم نتيجة لتعثر الكثير من السياسات التنموية المطبقة ، تفاقم المديونية الخارجية و تردي الإنتاجية خصوصا في القطاع الصناعي، كذلك اتساع النجوة الاجتماعية في العدد من الدول وسوء التغذية .

المطلب الثاني : الآليات الدولية لدعم برامج التنمية .

منذ إرساء أسس النظام الاقتصادي الدولي جراء إتفاقية "بروتون وودز" breeton" "woodz ، تم الاتجاه نحو إعادة البناء الاقتصادي و تثبيت أسعار الصرف الأساسية خصوصا في ظل برنامج التكيف الهيكلي الذي أسهم بصورة موسعة في زعزعة العملات الوطنية و من ثم تدمير اقتصاديات الدول النامية فانهارت القدرة الشرائية الداخلية.[1]

و قد أرفق ذلك بمؤسستين :/ صندوق النقد و الدولي (FMI) و البنك العالمي للإنشاء والتعمير (BIRD) كآليتين لدعم جهود التنمية خصوصا بالدول النامية ، إذ أسندت لها مهمة محاربة الفقر و حماية البنية التحتية بجانب إسهام كل من المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة (FAO) و كذلك منظمة التجارة العالمية (OMC).

هذه النقاط و غيرها سوف يتم التطرق إليها من خلال النقاط الحوالية على الترتيب :

الفرع الأول : إستراتيجية صندوق النقد الدولي .

في إطار تحفيز برامج التنمية و القضاء على التخلف بالدول النامية بما فيها بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط نجد استراتيجية صندوق النقد الدولي FMI لدعم التنمية الزراعية، حيث ركز على التنمية الزراعية .

منذ إنشائه عام 1977 على دعم التنمية الزراعية و تخفيض الفقر في الأرياف وتحسين الإنتاجية لرفع مستوى معيشة السكان .و قد قام الصندوق بعدة مشاريع في الدول النامية مع التركيز على الفئات و المناطق أكثر حرمانا في المجتمع الريفي كالمناطق النامية ، فالهدف الأساسي للصندوق هو مساعدة الفئات الأكثر حرمانا les plus pauvres des pauvres من خلال دعم المزارع الصغيرة ، المرأة الريفية .... للتمكن من رفع الإنتاج الغذائي ، رفع الدخول، تحسين المستوى الصحي و الثقافي مع العمل على جعل هذه النشاطات مستدامة .

ولتحقيق هذه الأهداف يدعم صندوق النقد الدولي تسع (09) قطاعات هي : التنمية الزراعية ، الخدمات المالية ، الهياكل القاعدية الريفية ، الصيد ، السكان ،التخزين و تحويل المنتجات الغذائية و التسويق ، البحث و التدريب ، تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسكة .[1]

(1): عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها ، د م ن : الدار الجامعية، 2006،ص95.

الفرع الثاني : استراتيجية البنك الدولي .

التزام البنك الدولي منذ عام 1974 بدعم التنمية بالدول النامية وذلك عن طريق تشجيع برامج التنمية الريفية باعتبارها السبيل الأنجع للقضاء على الفقر و من تم التفاوت الاجتماعي وخلق نوع من الرفاه الاقتصادي ، و لهذا الغرض تم وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الريفية باسم "atteindre des ruraux pauvres" [1] تتركز على ثلاثة محاور رئيسية :

1- التركيز على الفقراء من خلال تشجيع تنمية ريفية متكاملة تهدف إلى تخفيض الفقر الريفي عن طريق خلق فرص عمل جديدة في الوسط الريفي و الرجوع إلى استقلال الأراضي الزراعية.[2] .

2- التأثير على الفضاء الريفي في مجموعة من خلال التعليم الريفي لصحة الهياكل القاعدية، تكنولوجيا الاتصال و المعلومات ،الحكم الراشد ،المسائل البيئية و الاجتماعية و التي تشكل تنمية ريفية متكاملة .[3]

3- إقامة روابط متينة بين مختلف المتعاملين في الفضاء الريفي ،حيث يسعى البنك إلى إقامة مشاركة واسعة لمختلف المتعاملين في وضع و تنفيذ البرامج التنموية دون التركيز فقط على الحكومة المركزية .

فالبنك العالمي ينظر إلى القطاع الخاص على أنه عنصرا أساسي في تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تشجيع نمو الخدمات المالية و ترقية الجمعيات الخاصة كمنظمات المنتجين، الشركات التجارية، عرق التجارة، إلى جانب مساعدة القطاع الخاص على القيام بعمليات التسويق و توفير الخدمات الاجتماعية و القاعدية.

---

(1):عبد القادر سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

(2): معتصم نورية، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

(3):المرجع نفسه و الصفحة نفسها .

الفرع الثالث : إستراتيجية منظمة التجارة العالمية .

تعتبر التنمية من أهم القضايا التي اهتمت بها المنظمة العالمية للتجارة ،و تعزى تقاريرها سبب تخلف و تراجع مستويات التنمية بالدول النامية إلى مشكلة الفقر، "حيث حوالي 75% من فقراء يتواجدون بالمناطق الريفية أين تشغل الزراعة أكثر من نصف مجموع اليد العاملة في البلدان النامية و ما يقارب 4/3 ثلاثة أرباع القوى العاملة في البلدان النامية منخفضة الدخل .[1]

و في خضم الآليات الدولية لدعم التنمية بالدول النامية أشار الباحث إلى إستراتيجية المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة FAO ، و جاءت بفكرة التنمية الريفية المستدامة كبديل أنسب لتجاوز حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، ومرد هذه الفكرة إلى الضرورة الملحة القاضية بإدماج المسائل الاقتصادية ، البيئية ، الاجتماعية و الثقافية في السياسات و البرامج التنموية.

وقد أكدت إستراتيجية على إحراز التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و التقني يستوجب مراعاة الاستعمال المستدام للمواد الطبيعية و هو مي يتطلب بدوره إجراء تعديلات على مستوى السياسات الزراعية ، البيئية ، سياسة الاقتصاد الكلي علة المستوى الوطني و الدولي في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، فالهدف الأساس من التنمية هو تحقيق ارتفاع دائم للإنتاج الغذائي و الوصول إلى الأمن الغذائي .

و تقوم الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية ، إذ الإخلال بواحد منها يعني فشل البرامج و تشمل هذه المحاور كلا من :

* بناء القدرات و تعزيز المؤسسات .
*الاستثمارات.
* سياسات وتكنولوجيا النهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البنية التحتية .

(1):سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، عمان ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2005،ص42.

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه التنمية بجنوب حوض المتوسط .

عند التطرق لمسألة التحديات التي تعرفها منطقة المتوسط بما فيها الضفة الجنوبية والتي تمس التنمية بشكل مباشر ، فإن الأمر يتعلق هنا بقضايا الأمن و هو ما يجعل الأمن والتنمية يتقاطعان على اعتبار أن أهم هذه المتغيرات التي تف أمام مسار التنمية وتغيره بشكل أو بآخر سواء كانت دولاتية كقضايا الديمقراطية ، حقوق الإنسان، مشكلة الأقليات ، النزاعات الحدودية ،الإنفاق العسكري،.... و غير ذلك من الأمور المرتبطة بالدولة ، أو تلك الظواهر فوق قومية التي تعترف بالحدود من تجارة مخدرات ، جريمة منظمة ، الإرهاب ، البيئة ، كلها تحوي بعدان: أمني و تنموي .

و عليه يمكن للباحث الإقرار بوجود علاقة طرية استلزامية بين المتغيرين: التنمية و الأمن ، إذ أن التنمية تكون متغير مستقل و الأمن متغير تابع في حالة وجود تنمية مستقرة و مستمرة بما يقضي على التفاوت الاجتماعي و بالتالي وجود الرفاه الاقتصادي الذي يزول عنده جل المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها جل المجتمعات بالمنطقة خصوصا الهجرة التي أصبحت من أولويات العمل الأورمتوسطي ، فتنمية الجنوب المتوسطي هي الحل الأنجع لوضع حد لتدفقات المهاجرين تجاه أوربا بحثا عن فرص أفضل للحياة .

و قد يكون الأمن متغير مستقل و التنمية متغير تابع في حالة عدم وجود استقرار سياسي و الذي يضفي إلى اضطراب الوضع الاجتماعي و مثال ذلك أحداث تونس ، الجزائر ، المغرب ، مصر عام 2011و الذي ينعكس سلبا إذ يثبط جهود التنمية، و للتفصيل أكثر حاول الباحث ضبط هذه النقاط و غيرها بالتحليل و الدراسة من خلال المطلبين المواليين :

المطلب الأول : تحديات دولاتية .

المقصود بها أهم المتغيرات المرتبطة بالدولة و التي تشكل تحدي يستوجب على برامج التنمية أخذه بعين الاعتبار لتجنب تداعياته السلبية التي قد تعرقل مسار هذه الأخيرة ، و نظرا لمتطلبات الدراسة قد أشار الباحث لأغلب هذه القضايا ذات العلاقة بالدول ، و اقتصر في هذه النقطة بالتحديد على أهم المسائل بهذا الشأن منها مسألة الإنفاق العسكري نظرا لما له من انعكاسات على جهود التنمية .

من المعلوم أن الإنفاق العسكري على المدى الطويل ينافس حاجات اقتصادية و يسحب من المواد المتاحة لتلبيتها، كالاستثمار في أغراض عسكرية يقلل من الصناعة المدنية والمشروعات الحكومية و بالتالي خفض النمو الاقتصادي، وبالمقابل فإن خفض الإنفاق العسكري تتجه في الأجل الطويل إلى تحرير الموارد الاقتصادية وتوفيرها لأغراض أكثر إنتاجية ومن ثم يقوي النمو الاقتصادي .[1]

و هو ما يكشف عن وجود علاقة طردية استلزامية عكسية بين لتنمية و الإنفاق العسكري، فكلما تزايدت معدلات الإنفاق العسكري أدى ذلك على التخلف ، و كلما انخفضت معدلات الإنفاق العسكري أدى ذلك إلى النمو و التطور و الازدهار .

الآثار البعيدة للإنفاق العسكري على الاقتصاد تتضخم في حالة حدوث حرب فعلية ، فالحرب قد تؤدي ليس فقط إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري بل أيضا إلى تدمير رأس المال مما يدفع الحكومات إلى اقتراض الأموال و من ثم زيادة الدين الحكومي ،[2] و من جانب آخر تضطر إلى خفض كل من الإنفاق و كذا الاستثمار.

فالموارد التي تخصص لسباق للتسلح و البناء العسكري يمكن إعادة تخصيصها لأغراض التنمية و ذلك بافتراض أن هذه العمليات تنتج تخفيضا فعليا في المواد الموجهة للدفاع والإنفاق العسكري و هو ما لا يحدث دائما ، فأحيانا القوى الاجتماعية و السياسية المرتبطة مصلحيا بتلك الصناعات و الإنفاق عليها .

كما أن خفض الإنفاق العسكري لا يعني بالضرورة تخصيص ما وفر من موارد لأغراض التنمية فقد توجه لأغراض الصيانة لمنظومات تسلح قائمة أو لتغطية تكاليف برامج التدريب العسكري أو للإنفاق على قوات الأمن الداخلي المتنامية لعدد أو لتفكيك الأسلحة التي يتفق على خفضها ،كما قد تستخدم هذه الموارد الموفرة لإنشاء قرى سياحية فاخرة لا تمثل قيمة مضافة لعملية الإنتاج أو الدخل القومي و لا تؤدي إلى تحسين وضع توزيع الدخل القومي .

---

(1):هادي خضراوي ، المرجع السابق الذكر ، ص 68.

(2):إلياس أبو حودة ، الأمن البشري و سيادة الدول ،بيروت : مجد المؤسسة لجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 12.

المطلب الثاني : تحديات لا دولاتية .

كبداية ارتأى الباحث التوجه إلى قضية الإرهاب كتحدي أمني عرفته منطقة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط و لا تزال تعاني من تواجده كأكبر خطر يهدد الوحدة الوطنية لكل بلد ،و الجزائر مثال بارز و جلي من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب .

فالإرهاب ظاهرة دولية ليس لها دين أو جنسية توجد بكل مكان و عانت منها الدول بدرجات متباينة ، حيث أن الإرهاب تهديد أمني يتعلق بدرجة قصوى بالأمن السياسي انطلاقا من الحركات المتطرفة هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم ببلدانها (الجزائر مثال ذلك)[1]، و عند عجزها عن تحقيق ذلك فإنها تغير من استراتيجياتها و تستهدف الخارج كذلك بحجة الإطاحة بالأنظمة المساعدة لحكومات بلدانها.

فالظروف الصعبة التي تمر بها دول جنوب حوض المتوسط من اللاعدالة في توزيع الدخل و الثورة و عدم احترام حقوق الإنسان ،استبداد أنظمة الحكم عامل ساعد هذه الحركات المتطرفة على قلب موازين القوى لصالحها إلى جانب الدعم الذي لاقته من طرف وسائل الإعلام و الاتصال لإعداد و تنفيذ مخططاتها.[2]

ثم نجد مشكلة المخدرات التي تؤثر سلبا على الأمن بمفهومه الشامل فإنها أيضا تؤثر سلبا على التنمية بمفهومها الشامل : الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، فعلى سبيل الذكر تؤثر مشكلة المخدرات في مجال الأمن الاقتصادي على الموارد الاقتصادية و على إدارة الدولة لاقتصادها و قصور سياساتها عن تحقيق الأمن الاقتصادي لشعبها في ظل ندرة الموارد .[3]

---

(1): سامي جاء عبد الرحمن واصل : إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2002، ص154.

(2): المرجع نفسه ، ص154 .

(3): عدنان سليمان الأحمد و عدنان المجالي ، قضايا معاصرة ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2005 ص 109.

و في ضوء ما تلتهمه مشكلة المخدرات من تلك الموارد النادرة فتعاطي المخدرات وإدمانها ذو تكلفة اقتصادية مرتفعة و لا تقتصر تكلفة مشكلة المخدرات على تكاليف الإنفاق على التعاطي و الإدمان فحسب ، و إنما تمتد لتشمل أيضا برامج مكافحة المخدرات بدءا من برامج التوعية بأضرار المخدرات و خطورة تعاطيها على الفرد و المجتمع و الدولة مرورا بتكاليف العلاج الذي يستغرق عادة وقتا طويلا إلى تكاليف الجهود الأمنية لمكافحة المخدرات ، و هي جهود تكون محصلتها إنفاق عشرات الملايين التي كان بالإمكان تحويلها إلى مجالات تنموية مثل مكافحة الفقر ، الجوع ، المرض ، القضاء على الأمية و الارتقاء بمستوى التعليم و الوعي لدى الأفراد

التأثير السلبي للمخدرات يطال الدول الفقيرة بدرجة أكبر من تأثيرها على الدول الغنية المتقدمة خصوصا و أن هذه الدول تعاني أصلا من مشكلة عجز الموازنة و تظهر إلى تدابير الفرق بين الموارد

أو الحاجات أو سد الفجوة بين النفقات و الموارد بالاقتراض المحلي أو الدول يمما يفاقم من مشكلة المديونية لدى تلك الدول .[1]

كذلك لا يجب إغفال الجريمة المنظمة بحكم كونها أكثر الجرائم تأثيرا على الدول واقتصادياتها لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة و بالقدرات المادية و التي تطورت مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة globalisation وهي ظاهرة الجريمة عابرة للحدود لا تستثني في تعاملاتها أي قضاء أو إقليم ، ومن أنظمة الجريمة نجد غسيل الأموال، تهريب المخدرات، تجارة الأسلحة و المعادن ... و الملاحظ أن المسهل لنشاط هذه الأخيرة هو المحيط المتميز بالنشاط الاستهلاكي الدائم و التطور و التنوع في النسيج الاجتماعي و كذا الاقتصادي و هو ينطبق على الدول أكثر تقدما .

(1):محمد ياسر الايوبي ، النظرية القائمة للأمن ، لبنان :المؤسسة الحديثة للكتاب ، 2008، ص 73

المبحث الرابع : نحو بناء إستراتيجية تحل أزمات التنمية بجنوب حوض المتوسط .

إذا كانت التنمية المستقلة البديل المناسب لتجاوز حالة التخلف التي تعاني منها أقطار الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، فإنها بذلك تعتمد بشكل مباشر على مدى استقلالية قرارات السياسة العامة سواء كانت سياسية ، اقتصادية أو اجتماعية . و هو ما يقود إلى الحديث عن الحجم الجيد كأساس لتحقيق ذلك على اعتبار أن الحكم يعني ممارسة السلطة باسم الشعب، ممارسة السلطة بأساليب تحترم الفردية،الحقوق و الحاجات لجميع المقيمين ضمن حدود الدولة.

الحكم الجيد يحتاج إلى مؤسسات قوية تقنيا مزودة بآليات فعالة و هو ما يستلزم فعالية مجموعة من المتغيرات و عن تباينت يتباين مستوياتها و مجالاتها ، و هو ما سوف يتم توضيحه من خلال المطالب الحوالية على الترتيب .

المطلب الأول : التنمية السياسية .

في هذا الإطار نجد أن مجتمعات الضفة الجنوبية لحوض المتوسط قد خضعت لتغيرات جوهرية حضارية ، اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ،و ثقافية . و في مقدمة ذلك موجة التحول الديمقراطي التي مست الأنظمة السياسية لبلدان المنطقة و الذي يحتاج إلى رؤية إستراتيجية و التي بدونها يبقى الأسر عبارة عن إصلاح جزئي و ليس تغيير اجتماعي مخطط .[1]

وفي ظل ما تمت دراسته من خلال المبحث الرابع من الفصل الثاني أين تم استخلاص وتصنيف أهم عقبات التنمية السياسية (المطلب الأول) فإن تخطي تلك الأزمات التي تشهدها دول الجنوب المتوسطي مرتبط بمدى تفعيل كل من التضمينية(*) ، الشفافية ،التنافسية ،على اعتبارها آليات الحكم الراشد .

(1): السيد ياسين ،" نحو رؤية عربية للديمقراطية و الإصلاح،" مداخلة منشورة مقدمة للندوة الفكرية حول الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي ،ليبيا : المركز العالمي للدراسات أبحاث الكتاب الأخضر ،الطبعة الأولى، 2006، ص 691.

(*): المقصود بالتضمينية أن جميع المواطنين يتمتعون بضمانة لعدد من حقوقها الأساسية بما فيها المساواة أمام القانون ، حق المشاركة في عملية إدارة الحكم بالتساوي ، و هي تعني بصورة معاكسة غياب الاقتصاد والتمييز في كل معاملات المواطنين مع الحكومة ،كما يقصد بها المساءلة في عملية إدارة الحكم فعلى الأطراف المختارة التصرف باسم الشعب و أن تكون مسؤولة إزاء الشعب عن أخطائها.

تكون إدارة الحكم جيدة حين يكون تشكيل القواعد و تطبيقها تضمينيا،و حين يكون صانعوا القواعد مطبقوها مسؤولين إزاء الشعب و من ثم سوف تكون عملية إدارة الحكم المتمتعة بالتضمينية و المساءلة على المدى الطويل و بصورة عامة كفيلة بتوليد سياسات جيدة لتعزيز رفاه الشعب و بتشكيل شبكة أمان ضد السياسات الرديئة، و هي عملية بدون شك متضمنة لحقوق معنية تشكل بدورها السمة المميزة للتنمية.

تعد إدارة الحكم التضمينية الآلية المناسبة لتحديد الحقوق الأساسية للجميع و لحمايتها، بما فيها المعالجات و كذا المراجعات التي يضمنها حكم القانون ،و تشمل الحقوق على الإنصاف بين أفراد الشعب ،فالحكم الجيد ينطوي على التعامل مع الجميع بدون تمييز و تأمين الفرص المتساوية.

في هذا الإطار نجد أن دساتير المنطقة تقر بأن الحقوق الأساسية تتضمن تلقي الخدمات الرئيسية كالتعليم و الصحة و بالتالي يملك الجميع فرصا متساوية في الحصول على تلك الخدمات.

و على هذا الأساس فإن الحكومات تجند لخدمة الشعب ،فالحكام ما هم إلا ممثلين للشعب ، و هو ما يطرح قضية المساءلة ، و التي قد تكون :

أ–داخلية : عندما يسائل الشعب الحكومة ، على سبيل المثال قيام سكان مقاطعة معينة باختيار ممثلهم في المجلس البلدي.[1]

ب– خارجية : حين تقيم الدولة حماية المصلحة العامة أنظمة متنوعة و حوافز لإدارة سلوك ووكالات مختلفة، كفصل السلطات و إنشاء أجهزة رقابة مستقلة . Checks and balances.[2]

تتجلى المساءلة الداخلية بمصر عند قيام السلطة القضائية بمنع السلطة التنفيذية من تخطي صلاحياتها ، أين تحدث السلطة الدستورية العليا السلطة التنفيذية فأمرت بحل البرلمان عام 1989 بعد منع المترشحين المستقلين من المشاركة في انتخابات عام 1984ليسمح لهم بالمشاركة عام 1987 بطريقة محدودة.[3]

---

(1): تقرير التنمية البشرية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : تعزيز التضمينية و المساءلة 2004 ،ص 57.

(2): سعد الدين إبراهيم ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، 2005، ص .41

(3): المرجع نفسه و الصفحة نفسها .

تأخذ دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط بالفعل الكلاسيكي بين سلطات الحكومة، غير أن البرلمانات تملك واسع من الصلاحيات نظريا فقط ، حيث أنها لا تتمتع بالكم نفسه من السلطات عمليا كالتي تتمتع بها السلطة التنفيذية. ضف لذلك فقدان السلطة القضائية لصلاحيات استجواب السلطة التنفيذية و مثال ذلك ما حصل بالأردن من خلال قيام السلطة التنفيذية بتعليق البرلمان عام 2001.

أما المساءلة الخارجية تتم باعتماد آلية الانتخاب والتي تتمتع بالتنافسية و الشفافية في عملية إدارة الحكم، غير أن نتائج الانتخابات في جل بلدان المنطقة تكون متوقعة مسها مما يؤكد تفوق الحزب الحاكم ، و تونس دليل واضح على ذلك حيث أنه في انتخابات عام 1995 حاز الحزب الحاكم على 484 مقعد في حين حازت بستة مقاعد ، وهو ما يؤكد سيطرة السلطة التنفيذية أثناء العملة الانتخابية منذ بداية التحضير لها .[1]

فالانتخابات المنظمة العادلة و التنافسية هي الآلية الفعالة لأجل مساءلة المسؤولين الحكوميين في الأنظمة الديمقراطية ، خصوصا إذا عزز ذلك برلمانات تملك صلاحيات المحاسبة رجال الدولة و كذا سلطات فضائية لها صلاحيات مقاضاة المسؤولين الحكوميين ، كلما أمر بإمكانها ضمان تنافسية نزيهة على المناصب السياسية الحكومية ، و من تم تعزيز المساءلة الداخلية و بالتالي لا وجود لمسؤولين سياسيين فوق القانون .فسيادة القانون النهج الأنيس لبناء دولة القانون.

المطلب الثاني : التنمية الإدارية .

هل يمكن الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة من دون الاهتمام بموضوع إصلاح الجهاز الإداري للدولة أو بعبارة أخرى البحث على أي مدى يمكن أن يشكل الجهاز الإداري دافعا أو معرقلا لعملة التنمية؟

بطبيعة الحال معلوم أن التنمية الإدارية بحاجة إلى إستراتيجية تنموية رشيدة على اعتبار أن الجهاز الإداري يعد الأداة التنفيذية لقرارات السياسة العامة باختلافها و بالتالي فإن إستراتيجية التنمية الإدارية بحاجة إلى تفعيل مجموعة من المسائل الهامة :

(1): سعد الدين إبراهيم :مرجع سبق ذكره ، ص50.

أ–تحديد إمكانية تعديل الشروط التنظيمية للمنظمة أو التأكيد علة برامج التنمية الإدارية و ذلك انطلاقا من أن برامج التنمية الإدارية تساعد على إيجاد الأفراد الأكفاء الذين بإمكانهم تعديل الظروف الموضوعية للمنظمة و تهيئة المناخ الملائم للعمل .[1]

ب– تحديد ما إذا كانت برامج التنمية الإدارية تسعى لتطوير مشاعر و سلوك و أداء الفرد بالاتجاهات الملائمة للشخصية المتميزة و متطلبات الأعمال والمهام الموكلة إليه .[2]

ج–تحديد فيما إذا كانت التنمية ستتم ضمن النظام المغلق أو النظام المفتوح ، فالنظام المغلق لا يسمح للأفراد بتغيير وظائفهم و أعمالهم ،أما النظام المفتوح فيعطي الحرية للأفراد كي ينقلوا إلى وظائف أخرى جديدة و أن يشاركوا في تقديم الطلبات لهذه الوظائف الجديدة و الاشتراك في برامج التدريب المتاحة.[3]

د– تحديد فيما إذا كانت الغاية تهيئة إداريين متخصصين في فعاليات معينة ، أم أن الهدف هو إيجاد إداريين عموميين ذوي نظرات شاملة وعامة .[4]

هـــ – تقدير الحاجة لتخطيط أعمال التنمية الإدارية أو تقدير الحاجة أيضا من المديرين في الأجل الطويل.

ن– ترتبط أعمال التنمية الإدارية في الأجل الطويل بأعمال برمجة حركة المديرين بين عمل و آخر في الأجل القصير.

و– تحديد الإداريين الذين سيشاركون في جهود التنمية الإدارية .

ي–تحديد درجات التأييد على جوانب التنمية المختلفة الفنية و الوظيفية ،الثقافية ، القيمية و الإنسانية .

(1): زيد منير عبوي : الإدارة الإستراتيجية ، الأردن ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2006، ص102

(2): المرجع نفسه، ص 102

(3):عبد العزيز صالح بن حبتور ، الإدارة الإستراتيجية : إدارة جديدة في عالم متغير، الأردن: دار المسيرة والتوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية ،2004،ص 103.

(4): زيد منير عبوي : مرجع سبق ذكره، ص 104.

عدم تكامل عناصر إستراتيجية التنمية الإدارية بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط مرجعون بالأساس بتركيز جهود التنمية الإدارية على الهياكل و النظم الرسمية ، حيث تتجه الكثير من المنظمات إلى بناء هياكل تنظيمية و نظم رسمية ، و تقوم بتنمية و تطوير المعارف على طريق التدريب . ضف لذلك عدم إتباع المنهج الديمقراطي في التطوير و التغيير لأن التغيير والتطوير في النظم الرسمية المستهدفة ، تتم بمعزل عن مشاركة الأطراف المعنية بأداء الأجهزة الحكومية من داخلها أو من خارجها

فالتنمية الإدارية ترتبط بأوضاع و ممارسات الجهاز الحكومي فتعتبر في جوهرها قضية سياسية في المقام الأول. فهي تفصل بسلطات مساءلة

الجهاز الإداري للدولة و قضايا الرشوة و الفساد الإداري ، فضلا عن الاهتمام بالجانب الفني لعمليات التنمية الإدارية على حساب الاهتمام بالجوانب السلوكية ،السياسية و البيئية.[1]

بناء طاقة إستراتيجية لإدارة التنمية الإدارية يستلزم ما يلي :

أ- وضع نظام فعال لتحليل السياسات و الإشراف على عملية اتخاذ القرارات.

ب- إمداد مراكز اتخاذ القرارات الرئيسية و المركزية في المؤسسات التنفيذية ، التشريعية و القضائية بالقدرات التحليلية فيما يتعلق بالعاملين والأجهزة ونظم المعلومات .

ج- وضع آليات تحليل و تجميع البيانات في الوزارات والهيئات العامة و التي تتشابك معا ومع نظام دعم اتخاذ القرار المركزي للرقابة على تنفيذ السياسات .

و علية فالتنمية الإدارية الرشيدة تهدف إلى تحقيق الإنجازات السريعة لسد الفجوة الإدارية بين العالم المتقدم و النامي ، وذلك بتفعيل دور الدولة و التنسيق بين توجهات التنمية الإدارية والفلسفة الاقتصادية و التنموية السائدة في المجتمع مما يجعل التنمية الإدارية شاملة لكافة قطاعات و مجالات المجتمع.[2]

---

(1): أحمد صقر عاشور، الإدارة العامة : مدخل بيئي مقارن ، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1979، ص371.

(2): المرجع نفسه و الصفحة نفسها .

في نفس السياق دائما وجب الاستفادة من تجارب التنمية الإدارية السابقة وبرامج الإصلاح الإداري و الوقوف على نقاط الضعف إلى جانب دمج إستراتيجية التنمية الإدارية وخططها مع الخطط التنموية الاقتصادية و الاجتماعية ، فإسناد الأعمال التنفيذية لأجهزة و هيئات مستقلة تنظمها قوانين خاصة ، و تعزيز ذلك باختيار القادة الإداريين في مواقع العمل المختلفة وفق معايير موضوعية شفافة ، و نظم متطورة ، و تفعيل دور أجهزة الرقابة المالية وتقييم أداء وحدات الجهاز الإداري و المحاسبة على النتائج سبيل لرشادة الجهاز الإداري لأي وحدة دولية كانت .

المطلب الثالث : التنمية الاقتصادية.

إذ انطلقنا من كون التنمية الاقتصادية هي سبيل تحقيق التنمية الشاملة ، بمعنى أن الرفاه الاقتصادي سوف يواكبه تحسين في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وبالتالي بناء وتشييد مجتمع تشاركاتي متوازن و متجانس "فإن ذلك لا يتم إلا برشادة قرارات السياسة العامة الاقتصادية وهو ما يقودنا مباشرة إلى دراسة الصلة بين الحكم الجيد و النمو"[1]

فالحكم الجيد يؤسس لبنية الحوافز الكفيلة بتحقيق قلة اليقين و تعزيز الفعالية وبالتالي المشاركة في النمو و يكون مجال معاملات السوق بدون خلق حقوق الملكية وحمايتها وتعزيزها.[2]

الرجوع إلى أقطار الضفة الجنوبية لحوض المتوسط نجد أن النمو تباطأ و خضع لتقلبات عديدة ، إذا أثرت بيئة إدارة الحكم في النمو أين كانت المعدلات العالية لدخل الفرد نتيجة عائدات النفط والغاز والمداخيل غير المباشرة عن ريق التجارة والتحويلات المالية المرتبطة بالدول الغنية بالنفط و التي ترافقت مع معدلات الاستثمار ، لكن النمو بقي أقل لتبقى الاستثمارات العامة تؤدي الدور الكبير في إجمالي الاستثمارات [3]، و يرجع جزء من السبب لإدارة الحكم التي لم تشجع الاستثمار الخاص .

---

(1): عبد الرحيم محمد : المرجع السابق الذكر، ص60.

(2):حسين كريم : المرجع السابق الذكر، ص100.

(3):رمزي زكي : المرجع السابق الذكر، ص 70.

فالتنمية بهذه المنطقة تتأثر بشكل مباشر و خاص بالبيئات السياسية و مستويات التنمية الأولية ،و الأهم تصدير الموارد الطبيعية .

فيما يخص الاستثمار فإن النوعية المتدنية لإدارة الحكم في أنحاء جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط تؤثر في هذا الأخير ، حيث تمس رجال الأعمال و المستثمرين المحتملين سواء أكانوا محليين أو أجانب. و قد أظهر تقرير (مينا) (*)عند دراسته للمناخ الاستثماري أن المستثمرين في كثير من بلدان المنطقة يواجهون عقبات كثيرة لدخولهم السوق و التنافس (عمليات معقدة لإصدار الرخص ، إجراءات غير شفافة في المناقصات) . وعليه فإن تدفق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلك الدول دليل ومؤشرا واضحا على نوعية إدارة الحكم.

فالمساءلة تخلق سياسات أفضل ، و بالتالي فأنظمة إدارة الحكم التي تخضع للمساءلة تخلق سياسات أكثر تضمينية ، هذا من جهة و من جهة أخرى توفر معلومات أكثر للقطاع الخاص وكذا الفاعلين الاجتماعيين بمراقبة السياسات نفسها [1]، كما تمكن القطاع الخاص من مساءلة صانعي السياسة العامة بما يحملهم مسؤولية أي فشل في التطبيق.

المطلب الرابع : التنمية الاجتماعية .

تتمحور التنمية على تحسين الر فاه البشري ، حيث لهذا النوع من التنمية عدة أبعاد تتراوح من التمتع بالحقوق البشرية الأساسية إلى التوصل الأفضل إلى السلع الاجتماعية الرئيسية مثل التعليم و الصحة ،[2] إذ تنص معظم دساتير المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط على تقديم مجموعة واسعة من السلع الاجتماعية و السلع العامة الأخرى التي تتمكن من تعزيز التنمية الاجتماعية.

تعتبر حكومات المنطقة أن تقديم الخدمات العامة الأساسية أولية على جدول أعمالها التنموي ،و الأولوية واضحة أيضا في الحجم الكبير للموارد المنفقة على تمويل تلك الخدمات، حيث يعد التعليم حقا أساسيا من حقوق المواطنة من قبل الحكومات بعد الاستقلال. كما أن الالتزامات قد بلغت القوانين و الدساتير ،كما أن التقديم العام للتعليم المجاني واسع الانتشار بجانب تأمين التعليم الأساسي للأطفال .

(*) مينا : تشمل كلا من الجزائر ، مصر،إيران ،الأردن، لبنان ،سوريا اليمن و تونس .

(1):ميشل مارتو ،المرجع السابق الذكر، ص 40.

(2):هشام مصطفى الجمل،المرجع السابق الذكر، ص 128.

السائد أن مواطن الضعف في تقديم الخدمات تنبع من مشاكل إدارة أكثر مما تنبع من الضعف التقني في القدرات و تسمح آليات المساءلة الضعيفة بالأداء الضعيف ،و خصوصا حين تصبح الخدمات القائمة أو السلع القائمة أكثر تعقيدا"[1] حيث أن معالجة ذلك بآليات مساءلة أكثر فعالية لكل من الفاعلين الرئيسيين في تقديم الخدمة بين صانعي السياسات ومقدمي الخدمات (مسائلة داخلية أقوى) ،مقدمي الخدمات وزبائنهم (مساءلة خارجية أكثر مباشرة غير خيار أكبر مشاركة مباشرة للزبائن) و بين المواطنين و صانعي السياسات (مساءلة خارجية أقوى) .

عموما مت تشوب الإنجازات المهمة و كذا الجهود الحثيثة و الموارد المخصصة لتوفير السلع العامة و الخدمات العامة تفاوتات مستمرة في التسليم نوردها في الآتي :

أ–ثمة أداءات عديدة متفاوتة عبر مختلف أنواع الخدمات فاستنادا لما تمت دراسته في الفصل الثاني من الدراسة نلاحظ نجاحا على صعيد الضمة مثلا بينما نلاحظ قصورا في مجال التعليم .

ب– هناك ثغرات مستمرة مقارنة بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط في معدلات التعليم مثلا أو في نوعية تنظيمات البنية التحتية.

ج– يوجد توصل تفاضلي إلى الخدمات ضمن البلد نفسه و هو ما يتسم باختلاف معدلات الفقر بين المناطق الريفية و المناطق المدنية .

بالنظر إلى أداء بلدان الجنوب المتوسطي في مجال الخدمات الصحية فتوجد فعالية مقارنة بباقي دول العالم النامي ، حيث سجل على صعيد مؤشر الفعالية أكثر من 80 % كمعدل (من أصل الإمكانات القصوى) أما الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط فلا تسجل أكثر من معدل متراوح ما بين 70% و 75 % [1]. فلنأخذ على سبيل المثال معدل بقاء الأطفال فنجد مصر، لبنان ، عمان ، سوريا ، تونس و بدرجة أقل نجد المغرب فهي أكثر فعالية من بقية دول العالم النامي.

(1):محمد شفيق ، السكان و التنمية و القضايا و المشكلات ، المرجع السابق الذكر، ص60

بالمقابل فالتعليم يبدو أقل فعالية ، فالإنفاق على التعليم الابتدائي مرتفع نسبيا ، لكن على صعيد معدلات معنية مثل معدلات الأمية ،فإن هناك بعض دول المنطقة لا تبلي حسنا بالمقارنة مع أندادها وثمة بلدان وحيدان و هم لبنان و الأردن اللذان يملكان معدلات تعلم أعلى من المتوقع بالنسبة لمداخيلها . أما الدول المتبقية فإما حققت نتائج أقل من المتوقع (أي أنفقت القليل كسوريا) وإما تكون غير فعالة (أي أنفقت الكثير لكنها حققت القليل كالجزائر، مصر ، المغرب و تونس) وهو ما يجعل من لبنان البلد الوحيد الذي حقق الفعالية بأقل التكاليف .

الإشكال المطروح لدى هذه البلدان يمكن في تقرير المساءلة لأجل الأداء و بالتالي مسالة أساسية لإدارة الحكم لجهة تقديم كل الخدمات العامة و تتفاوت الحلول وفقا لمواطن ضعف إدارة الحكم في سلسلة العلاقة ،و يعتبر متغير الشفافية و كذا التنافسية مبدأ أساسي ودعامة للمساءلة ، حيث تبقى هذه الأخيرة مسألة داخلية بشأن تقديم الخدمات ، إذ يمكن للمواطن التأثير عبر آليات فعالة للمعلومات و هي تشكل على مبادرة هيئة الخدمات في تأسيس نظام المعرفة (رأي الزبون بنوعية الخدمة). من ناحية أخرى يمكن لصانعي السياسات العامة عبر إقامة أنظمة تحسين صلة المساءلة بين المواطنين و هيئات الخدمات استخدام نظام المساءلة الخارجية لتقوية أنظمة المساءلة الداخلية .

فنوعية صلات المساءلة تعتمد بشكل كبير على ثغرات المعلومات بين الفاعلين المختلفين على سبيل الذكر نوعية الانتخابات مرتبطة بمدى معرفة الناخبين، أي نوعية المعلومات و الجدلات في المعترك العام ، كذلك الوساطة عنصر حيوي في سلسلة المساءلة بين المواطنين والسياسيين ووكالات الخدمات ، إذ سوف تعتمد قدرة المواطن على التأثير على عمل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني مثل جماعات الضغط ، المنظمات غير الحكومية.

المساءلة المحورية هي مبدأ أساسي يقر بكون التنمية الاجتماعية هي تحديات إدارة الحكم لأن أداء القطاع العام مهم جدا في تأمين السلع الاجتماعية و يعتمد بشكل أساسي على نوعية إدارة الحكم و تعتمد هذه الأخيرة بنسبة كبيرة على توافق هيكلتها مع الشروط المتنوعة في تقديم السلع.

خلاصة لما سبق دراسته من خلال المباحث الآنفة الذكر توصل الباحث إلى إقرار مفادها أن الخلل الموجود في التنمية بجنوب المتوسط يتمحور حول إشكالية توافر الإدارة السياسية الكافية لبعث كل عوامل النهوض المعنوية و المادية ووجب أن يواكب ذلك الأخذ بعين الاعتبار قضية التكتلات الدولية التي أصبحت سمة العلاقات الدولية ، فالانفتاح على الخارج و القائم على

سياسة الاعتماد المتبادل و ليس التبعية المطلقة مع التكامل لعناصر القوة الداخلية لا محالة أنه يقود إلى صياغة إستراتيجية تنموية تستجيب لمتطلبات مجتمعات بلدان المنطقة الجنوبية للمتوسط.

فمجموع أوزان العوامل الداخلية و الخارجية تساوي تنمية جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. قوة بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط : العوامل المادية و المعنوية لا العوامل الخارجية (العلاقات الأورمتوسطية) ، فهي بحاجة للقدرة على تحريك قوتها العامة (المطلب الرابع من الفصل الثالث).

الخاتمة

الخاتمـــــــة :

ختاما لهذا البحث المتواضع خلص الباحث إلى فكرة جوهرية مفادها أن التخطيط والتنمية القطرية واجهت مشاكل عدة ترافقت مع ضعف العمل.

بالنسبة لدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط في المجال الاقتصادي ، الأمر الذي نجم عنه قصور في الهياكل الاقتصادية بالمنطقة و بقاؤها متخلفة تقنيا ومحدودة الإمكانيات .

فالتنمية بالمنطقة يلزمها التعاون الذي يفتح آفاقا أوسع لتشجيع استخدام السلع الوطنية وقبول الجودة الأقل أو الزيادة في السعر على الأقل في حدود نسب معقولة و لمدة معنية تكفل للصناعة ،التطوير والرقي، و مفهوم التنمية بهذا المنحى يعتبر التنمية هي قناعة و قرار ذاتي، استعداد للتضحية والالتزام، التضحية في الحاضر من أجل المستقبل ومن أجل الغير وذلك بالشعور العام من غالبية فئات المجتمع بالقناعة الذاتية بالرغبة ،الإنماء، التطوير والتغير والاستعداد للتضحية المعقولة في إنجاح البرنامج الوطني .

تحقيق التنمية المنشودة على مستوى أقطار الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط رهين بمدى الاعتماد على التخطيط و هو ما يتطلب بدوره حصر الموارد و الطاقات و استغلالها الاستغلال الأمثل . وهنا نخص بالذكر الاهتمام بالموارد البشرية و الطبيعية وصيانتها، ترشيد استخدامها.

و عليه الاعتماد على الاعتماد على الذات و هو النهج الأنصب لتجاوز عقبات التنمية بأقطار الضفة الجنوبية لحوض المتوسط ، أي التنمية المستقلة و هو ما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات :

1-الحجم الدور الفعال في تحقيق الاستقلال التنموي ، فاليد الأكبر مساحة وسكانا وموارد أكثر قدرة على إنجاز التنمية المستقلة و الاستقرار فيها من البلد الأصغر .

فالتكامل الاقتصادي على سبيل المثال و التوحد بين أقطار المنطقة يتطلب توفر عناصر مشتركة مساعدة على التوحد، يتيح لها مجالا أوسع لتحقيق التنمية المستقلة ،لذلك فبلدان جنوب حوض المتوسط أكثر قدرة على إنجاز ذلك بتكاملها و توحدها الاقتصادي مقارنة بقدرة كل بلد منها على انفراد .

2-للدولة الدور الفعال في تحقيق التنمية المستقلة من خلال سياستها الاقتصادية المختلفة ،فالتدخل الفعال للدولة يكون حاسما في دفع البلد نحو الاستقلال أو التبعية ، لذلك فاختيار الوسائل والاستراتيجيات الملائمة مع نمط الموارد المتوفرة، و المنسجمة مع طبيعة المجتمع و خلفيته الحضارية و مستوى تقدمه يساعد على إنجاز الهدف بوقت أسرع و بتكاليف اقل، إلى جانب أهمية استقرار هذه السياسات لفترة معينة تتيح إمكانية ظهور نتائجها و تقويمها فيما بعد مع التأكيد على عملية و دقة هذه السياسات.

فدور الدولة ذو أهمية في تحقيق الاستقلال التنموي و إن اختلفت في مدى تقدمها في الاستمرار في هذا الإنجاز بحسب تباين كفاءة السياسات المتبعة و فعاليتها . و في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أهمية ابتعاد دور الدولة عن الإيديولوجية فإن ذلك يمنحه فعالية أكثر ،وبالتحديد إذا اكتس طابع اقتصادي وموضوعي مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية التي تعد ضرورية لاستمرار التنمية و تطورها .

3-مسألة الانفتاح الاقتصادي على الخارج تؤدي بطبيعة الحال إلى تقليص نسبة الإنجاز في مجال الاستقلال التنموي ، فالبلدان التي اعتمدت الحذر في علاقاتها بالدول الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص في بداية مراحل تنميتها حققت إنجازا متقدما من التنمية المستقلة ، لكن تغير سياستها الاقتصادية و انتهاجها سياسة الانفتاح الاقتصادي أدى إلى تدهور هذا الانجاز و مثال ذلك: مصر.

4-إن تحقيق التنمية بحاجة إلى تفعيل مبدأ المشاركة السياسية كآلية من الحكم الديمقراطي أو بالأحرى تفعيل متغير التضمينية و التي تعني أن جميع المواطنين يتمتعون بضمانة لعدد من حقوقها الأساسية ، بما فيها المساواة أمام القانون و حق المشاركة في عملية القانون و حق المشاركة في عملية إدارة الحكم بالتساوي ، و هي تعني بصورة معاكسة غياب الإقصاء و التمييز في كل معاملات المواطنين مع الحكومة .

و عليه فاشتراك أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات و تنفيذها بما ينسجم و إدراكهم و كذا اقتناعهم بها.

5- تنويع الهيكل الاقتصادي و تقليل الاعتماد على إنتاج سلعة أولية وحيدة ، و تصديرها إلى الخارج دورا فعالا في دفع التطور الاقتصادي للبلد نحو الأمام بما يضمن تطوير اعتماده على الذات في انجازه التنموي ، و قد أثبت استمرار مصر في إنتاج و تصدير النفط و القطن تقييد إمكانية تقدمها في إنجاز التنمية المستقلة .

وعلى الرغم من الأداء المقبول لبرامج التنمية في بعض مناطق الضفة الجنوبية لحوض المتوسط فإن لا يزال يشوب جلها التعثر ،و يعود ذلك إلى المساءلة الضعيفة ،فالأداء الأفعل لأي إستراتيجية تنموية يكمن في تعزيز تدابير المساءلة الداخلية و تفعيل آلياتها ، و كذا مراقبة أقوى لأداء الهيئات الإدارية و على ذكر المساءلة فإنها ترتبط بشكل مباشر بالمشاركة السياسية الواسعة للشعب و المساعدة على وضع آليات تحول ذلك ، فالمشاركة السياسية تتضمن تلك الصلة بين الحاكم و المحكوم ، أي بين المواطن و صانع القرار و هي أصعب صلة بحاجة للمعالجة لأنها ترتبط مباشرة بالمساءلة السياسية ،و بالتالي وجود منافسة أكبر للسياسيين من خلال شفافية اكبر في الحكومة عبر مزيد من الحوار و الجدل الشعبي الأكثر حرية، وعبر انتخابات منتظمة وتنافسية أكثر انفتاحا.

طرح مسألة التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط تخضع من الخصوصية والتي لا تتسم بها غلا المجتمعات النامية و بالأخص المجتمعات العربية الإسلامية و التي تتجلى معالمها في هشاشة المؤسسات السياسية وكذا الإدارية و التي لا تعكس متطلبات واقعها السياسي ،الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، إلى جانب عدم فعالية المجتمع المدني الأمر الذي زاد من اتساع الهوة بين الحاكم و المحكوم و بالتالي سوء العلاقة بما أضفى في نهاية المطاق إلى ثورة الشعوب على حكامها في بعض المناطق التبعية التي أصبحت ملازمة لهذه المجتمعات عبر مختلف مراحل تطورها على جميع المستويات لتصبح المطالب الشعبية أمور مفروضة من الخارج أكثر من الداخل و هو جعل عدم استقلالية القرار مسألة مطروحة بكل الأجندات السياسية.

هذه الخصوصيات حاول الباحث دراستها بغية الوصول إلى اقتراح بديل مناسب لعلاجها والتي لا تزال مطروحة إلى اليوم، وهي بحاجة إلى مزيد من البحث و التنقيب لأجل إيجاد الحلول الكفيلة بإصلاحها فكان البديل في الحكمانية الجيدة كأفضل البدائل المتاحة أمام الحكومات و المجتمع المدني و القطاع الخاص في كل الدول.

تشير هذه الأخيرة إلى أسلوب اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بتوزيع القيم أو الموارد في المجتمع و بتوقف الحكم على ما إذا كان هذا الأسلوب رشيدا أن غير رشيد على مدى بلوغ

الأهداف المقصودة من وراء القرار و ترده بعد ذلك مؤشرات الحكم الرشيد في شكل قوائم تفضيلية و لكل بعد من الأبعاد الأساسية للحكم الرشيد وهي: حكم القانون، عقلانية عملية اتخاذ القرار، عدم تركيز السلطة ، مشاركة الشرعية legitimacy وتعني قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع و يمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون rule of low و العدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع من أجل الحفاظ على مستوى حياتهم و السعي إلى مستوى أفضل.

الكفاءة و الفعالية Efficiency and Effectiveness ، ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب الحكم، و يعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط مشاريع تلبي إحتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولويتهم مع تحقيق نتائج أفضل وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، ويرتبط ذلك بوجود رؤية إستراتيجية strategic vision لدى القيادات المحلية بمعنى رؤية بعيدة المدى ترتكز على تحليل الظروف البيئية والاستفادة من الفرص والاستعداد لمواجهة التحديات.

و في هذا السياق وجب الإشارة إلى اللامركزية التي من شانها تحسين كفاءة تخصيص الموارد على أساس أن الأجهزة المحلية لديها معلومات أفضل عن السكان المحليين و هو ما ينعكس في الاستجابة لمطالبهم و احتياجاتهم من السلع والخدمات، بالإضافة لكون اللامركزية تشجع المنافسة بين المؤسسات المحلية المختلفة.

المعنيين في القرار الشفافية، المساءلة، الاستجابة لتفصيلات المحكومين، التكافؤ أو المساواة في عوائد وأعباء الحكم، الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى بمعنى تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها، الفاعلية والكفاءة.

إن ترسيخ هذا النمط من الحكم بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط كقاعدة ومنطلق تأسيسي يضمن نجاعة التنمية الشاملة بهذه الأقطار يتطلب توافر مجموعة من العناصر نوردها على النحو الآتي:

- المشاركة Participation، بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريق مباشر من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم و عن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا و المشكلات، و في إطار التنافس على الوظائف العامة يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين من مختلف مستويات الحكم،

ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين الأمر الذي يعني زيادة الخيارات المحلية.

- المساءلة: Accountability أي التأكيد على أن صانع القرار في الأجهزة المحلية يخضع لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة؟، ويعني ذلك أن الأجهزة المحلية تخضع لما يعرف بالمساءلة.

- المزدوجة dual Accountability وتعني المواءمة بين المساءلة أمام الناخبين من ناحية، والمساءلة أمام المستويات الحكومية الأعلى من ناحية أخرى.

- الشفافية: Transparency : وذلك بإتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لكافة الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين و الإجراءات ونتائج الأعمال.

- الاستجابة : Responsiveness : بمعنى أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة كافة الأطراف المعنية ، والاستجابة لمطالبها وخاصة الفقراء و المهمشين ، وترتبط الإستجابة بدرجة المسائلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافرالثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

دائما في إطار التنمية بحوض البحر المتوسط تطرح قضية الاستقرار السياسي كعامل مهم وبناء ذو فعالية كبيرة في إعطاء دفع لعجلة التنمية بوحدات المنطقة أو عرقلتها ولذلك هو بحاجة إلى توافر مجموعة من المحددات نجملها في الآتي:

- التكامل القومي، تكون أفضل طريقة متبعة لاحتواء هذه الضاهرة شعور الجماعات المجتمعية بحالة من الأمن، حيث يضمن ذلك عدم تضرر مصالحها من قبل الحكومة أو جماعة أخرى في النظام السياسي.

- تجانس الثقافة السياسية، فأي نظام سياسي بحاجة لثقافة سياسيةمعينة تغذيه وتحافظ عليه.

- القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، فالنظام السياسي الرشيد هو الذي يتمكن من تغيير سياساته وقرارا ته وفق ما يعتريه من مشاكل .

- الديمقراطية كمحدد للاستقرار السياسي، فالتحول الديمقراطي يعد من أهم عوامل الاستقرار وتحقيق الأمن الداخلي وذلك من خلال تفعيل مبدأ التداول السلمي على السلطة، برلمان منتخب انتخابات نزيهة، تعددية حزبية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، اقتصاد السوق مما يدفع بالفرد إلى المشاركة السياسية والتي تستند عليه الشرعية.

بصفة عامة هذه هي أهم المتغيرات الواجب تداركها من قبل دول المنطقة بغية تقدمها، ويبقى الموضوع مطروح لمزيد من البحث الأمر الذي يفتح المجال لدراسات أخرى لها نفس التوجهات والميول.

الملاحق

الملحق الأول :

إعلان برشلونة (*)

أقره المؤتمر الأوربي المتوسطي

28/27 تشرين الثاني /نوفمبر 1990- برشلونة

مجلس الإتحاد الأوربي ، يمثله رئيسه السيد خافيير رسولانا(javier solana) وزير شؤون خارجية إسبانيا

المفوضية الأوربية ،يمثلها السيد مانويل ماران (manual mùarin) نائب الرئيس .

ألمانيا ، يمثلها السيد كلاوس كينكل (kalaus kinkel) نائب المستشار ووزير الشؤون الخارجية .

الجزائر ، يمثلها السيد محمد صالح الدمبري (mohamed saleh dembi) وزير الشؤون الخارجية .

النمسا ، تمثلها السيدة بينيتا فيريرو والدنر (banita ferrero waldner) كاتبة الدولة في وزارة الشؤون الخارجية.

بلجيكا ، يمثلها السيد إريك ديريك (erik deryche) وزير الشؤون الخارجية

قبرص،يمثلها السيد أليكوس ميكاليديس (alecos michalides) وزير الشؤون الخارجية .

الدنمارك ،يمثلها السيد بيلس هيلفيغ بيتيرسن (beils helveg petersen) وزير الشؤون الخارجية

مصر ، يمثلها عمرو موسى (amr moussa) وزير الشؤون الخارجية

إسبانيا، يمثلها السيد كارلوس ويستندورب (carlos westondorp) كاتب الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية .

فنلندا ، تمثلها السيدة طرجا هالونين (tarja halonen) وزيرة الشؤون الخارجية .

فرنسا ، يمثلها هيرفي دوشاريت (herve de charette) وزير الشؤون الخارجية .

اليونان ، يمثلها السيد كارلوس بابولياس (karlos papoulias) وزير الشؤون الخارجية.

إيرلندا ، يمثلها السيد ديك سبرنغ (dick spring) نائب الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية

إسرائيل ،، يمثلها السيد إيهود بارك (ehud barak) وزير الشؤون الخارجية

إيطاليا ، تمثلها السيدة سوزانا أنييلي (susanna agneli) وزيرة الشؤون الخارجية

الأردن ، يمثله السيد عبد الكريم الكباريتي (abdel karim kabariti) وزير الشؤون الخارجية

لبنان ، يمثله السيد فارس بويز(fares bouez) وزير الشؤون الخارجية

(*): المصدر :

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3euro-med-mo-101-doc:cvt.htm

اللكسمبورغ ،يمثلها السيد جاك ف.بوس (jacques F.poos)) نائب الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية و التعاون .

مالطا ، يمثلها السيد الاستاذ جيدو دو ماركو (guido de marco) النائب الأول لوزير الشؤون الخارجية

المغرب ، يمثلها السيد عبد اللطيف الفيلالي (abdellatif filali) الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

هولندا ، يمثلها السيد هانس فان ميرلو (hans van mierlo) وزير الشؤون الخارجية

البرتغال ،يمثلها السيد جايم غاما (jaime gama) وزير الشؤون الخارجية

المملكة المتحدة يمثلها السيد كالكولم ريفكيند (marcolm rifkind) وزير الشؤون الخارجية

سوريا ، يمثلها السيد فاروق الشرع (farouk al shra'a) وزير الشؤون الخارجية

السويد ،تمثلها السيدة لينا هييلم والين (lana hjalm wallen) وزيرة الشؤون الخارجية

تونس، يمثلها السيد الحبيب بن يحيى (habib ben yahia) وزير الشؤون الخارجية

تركيا، يمثلها السيد دينيس بايكال(denis baykal)النائب الأول لوزير الشؤون الخارجية.

السلطة الفلسطينية ،يمثلها السيد ياسر عرفات(yasser arafat) رئيس السلطة الفلسطينية

شراكة سياسية و أمنية : إقامة منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار

يعتبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض الموسط ، تشكل مكسبا مشتركا يلتزمون بتعزيزه و توطيده بكل ما لديهم وسائل و من أجل هذا الهدف يوافقون على أجراء حوار سياسي مكثف على فترات منتظمة يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويؤكدون من جديد عددا من الأهداف المشتركة في المسائل المتعلقة بالاستمرار الداخلي و الخارجي .وفي إطار هذه الروح فإنهم يلتزمون من خلال إعلان المبادئ التالية بتحقيق مايلي :

العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة من القانون الدولي و خاصة تلك التي تنجم عن الآليات الإقليمية والدولية هم أطراف فيها.

تعضيد سيادة القانون والديمقراطية فينظمهم السياسية مع الاعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل منهم في حرية اختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والفضائي

احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكفالة الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات بما فيها حرية التعبير وحرية التنظيم لأهداف سلمية وحرية الرأي والضمير والدين على أساس فردي أو جماعي مع أعضاء آخرين في المجموعة نفسها من دون تمييز العنصر والمواطنة واللغة والدين و الجنس .

ايلاء الاعتبار الملائم للحوار بين الأطراف وتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية والعنصرية وكراهية الأجانب

احترام وضمان احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم و تشجيع التسامح بين مختلف مجموعات المجتمع و مكافحة مظاهر التعصب والعنصرية وكراهية الأجانب ويشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

احترام مساواتهم السيادية وكذلك كل الحقوق التي تتضمنها السيادة والتنفيذ –بحسن نية– لكل التي يفرضها عليهم القانون الدولي .

احترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم مع العمل في كل الأوقات طبقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ذات الصلة بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة أراضي الدول كما يتجلى في الاتفاقيات بين الأطراف المعنية.

الامتناع ، طبقا لقواعد القانون الدولي عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.

احترام سلامة أراضي وحدة كل من الشركاء.

تسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية ودعوة كل المشاركين إلى تجنب اللجوء غلى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر ، بما في ذلك حيازة الأراضي بالقوة وبالتأكيد من جديد على حقهم في الممارسة الكاملة لسيادتهم بالوسائل المشروعة وفقا لميثاق الأمم والقانون الدولي .

تعزيز تعاونهم في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته ، وبخاصة من خلال التصديق على الآليات الدولية التي وقعوها وتطبيقها وبالانضمام إلى تلك الآليات وكذلك باتخاذ أية إجراءات ملائمة أخرى

المواجهة الجماعية لانتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومشكلة المخدرات بكل جوانبها

الامتناع عن تطوير قدرات عسكرية تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع مع تأكيد عزمها على تحقيق درجة الأمن نفسها والثقة المتبادلة بأقل مستوى ممكن من القوات والأسلحة وبالانضمام إلى(CCW)

توفير الظروف التي تمكن من إقامة علاقات حسن الجوار في ما بينهم ودعم المجهودات والعمليات الهادفة لإحلال الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي وما دون الإقليمي .

اعتبار أن إجراءات بناء الثقة والأمن التي ستتخذ في ما بين الشركاء تتم بهدف خلق"منطقة سلام واستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" بما في ذلك إمكانية أن يوضع على المدى البعيد ميثاق أوربي متوسطي بهذا الغرض

شراكة اقتصادية ومالية : بناء منطقة ازدهار مشتركة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة في تحقيق هدفهم إنشاء منطقة ازدهار مشتركة

تعترف الأطراف بالصعوبات التي قد تنجم من مشكلة المديونية على التنمية الاقتصادية لبلدان منطقة المتوسط و نظرا إلى أهمية العلاقات التي تربط بينهم فقد اتفقوا على مواصلة الحوار من أجل تحقيق تقدم في هذا المجال.

ملاحظتين بأنهم يواجهون تحديات مشتركة و إن كانت بدرجات متفاوتة فإن المشاركين يحددون لأنفسهم الأهداف التالية على المدى البعيد :

- تسريع خطوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة .

- تحسين ظروف الحياة لشعوبهم ورفع مستوى التشغيل و خفض فوارق التنمية في المنطقة الأوربية المتوسطية .

- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف ,اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار اختلاف درجات التنمية وترتكز على :

- الإنشاء التدريجي لمنطقة تبادل حر.

- تنفيذ تعاون اقتصادي ملائم وعمل مكثف في المجلات المعينة .

- زيادة محسومة في المعونة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية و الإنسانية : تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

يقر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على امتداد منطقة المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والمبادلات الإنسانية والعلمية و التكنولوجية , تمثل عنصرا رئيسيا في تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل .

وانطلاقا من هذه الروح ،يوافق المشاركون على إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية .و لتحقيق هذا الهدف :

يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات و الأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب ،ويشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به للتقريب والتفاهم بين الثقافات كمصدر للإثراء المتبادل .

نتيجة لذلك يوافقون على التقوية و وضع الأدوات الضرورية لإلقامه تعاون غير مركزي من اجل تشجيع التبادلات بين النشطاء في مجال التنمية و ذلك في إطار القوانين الوطني : قيادات المجتمع السياسي و المدني ، الهيئات الثقافية و الدينية ،الجامعات ، مجموعات الأبحاث أجهزة الأعلام ، الجمعيات ،النقابات و المؤسسات العامة و الخاص .

وعلى هذا الأساس يقررون بأهمية تشجيع اتصالات اللقاءات بين الشباب في إطار برامج التعاون غير المركزية .

ويشجعون الأنشطة الداعمة لمؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون و المجتمع المدني .

يقررون بان نسق الزيادة السكانية يشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات الملائمة من اجل تسريع عملية الإقلاع الاقتصادي

يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم ، و يتفقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من اجل تخفيف الضغوط المؤدية إلى الهجرة ، و ذلك من خلال برامج التأهيل المهني وبرامج المساعدة على خلق فرص العمل و غيرها و يلتزمون باحترام كافة حقوق المهاجرين المقيمين بشكل شرعي في مناطقهم الحالية .

يقررون إقامة تعاون وثيق فيما بينهم في مجال الهجرة غير الشرعية . شعورا منهم بمسؤوليتهم في إعادة قبول رعاياهم ، يتفقون على اتخاذ التدابير و الإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم ذوي الوضعية غير القانونية و ذلك من اتفاقات أو ترتيبات ثنائية من اجل هذا الهدف تعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن لفظ المواطنين تعني رعاية دول الأعضاء طبقا لتعريف المجموعة الأوربية .

يتفقون على تعزيز التعاون فيما بينهم عن طريق اتخاذ التدابير لمنع الإرهاب و مكافحته بشكل فعال

و في السياق نفسه ، فإنهم يقررون بأنه من الضروري تضافر جهودهم للتصدي للاتجار في المخدرات و مكافحة الإجرام الدولي و الفساد

يؤكدون أهمية القيام ،و بتصميم حملة ضد العنصرية و كراهية الأجانب و عدم التسامح ويتفقون على التعاون من أجل تحقيق ذلك .

الملحـــــــق الثاني (*):

الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط

باريس في 13 يوليه/تموز 2008

تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية مصر العربية

بحضور:

الاتحاد الأوروبي ممثلا بـــ:

رئيس المجلس الأوروبي، فخامة الرئيس نيكولا ساركوزي، رئيس المفوضية الأوروبية، معالي السيّد خوسي مانويل باروزو، ومعالي الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، السيّد خافير سولانا.

ألبانيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيّد صالح بريشا، الجزائر ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيّد عبد العزيز بوتفليقة، ألمانيا ممثلة بسيادة مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، السيّدة أنجيلا مركل، النمسا ممثلة بسيادة مستشار جمهورية النمسا، السيّد ألفريد غوسنباور، بلجيكا ممثلة بمعالي وزير خارجية مملكة بلجيكا، السيّد كاريل د غوشت، البوسنة والهرسك ممثلة بفخامة رئيس الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك، السيّد هاريس سيلادجيك، بلغاريا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بلغاريا، السيّد جورجي بارفانوف، قبرص ممثلة بفخامة رئيس جمهورية قبرص، السيد ديميتريس كريستوفياس، كرواتيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية كرواتيا، السيد ستيبي متسيش، الدانمارك ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة الدانمارك، السيّد أنديرس فوغ راسموسن، مصر ممثلة بفخامة رئيس جمهورية مصر العربية، السيّد محمد حسني مبارك، أسبانيا ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة إسبانيا، السيّد خوسي لويس رودريغز ثاباتيرو، إستونيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية إستونيا، السيّد أندروس أنسيب، فنلندا ممثلة بكلٍ من فخامة رئيسّة جمهورية فنلندا، السيّدة تاريا هالونن ودولة رئيس وزراء جمهورية فنلندا، السيّد ماتي فانهانن، فرنسا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد نيقولا ساركوزي، اليونان ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية الهيلانية،

(*): المصدر :

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3euro-med-mo-101-doc:cvt.htm

السيّد كوستاس كارامنليس، المجر ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية المجر، السيّد فيرنس جورتشاني، أيرلندا ممثلة بدولة رئيس وزراء إيرلندا، السيّد بريان كوين، إسرائيل ممثلة بدولة رئيس وزراء إسرائيل، السيّد إيهود أولمرت، إيطاليا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، السيّد سيلفيو برلوسكوني، الأردن ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية، السيّد نادر الذهبي، لاتفيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية لاتفيا، السيّد فالديس زالترس،

لبنان ممثلا بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، الجنرال ميشيل سليمان، ليتوانيا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية ليتوانيا، السيّد جيديميناس كيركيلاس، اللكسمبورج ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء دوقية اللكسمبورج الكبرى، السيّد جان كلود يونكر، مالطا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية مالطا، السيّد لورانس غونزي، المغرب ممثلة بصاحب السّمو الملكي في المملكة المغربية، الأمير مولاي رشيد، موريتانيا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيّد سيدي محمد ولد شيخ عبدالله، موناكو ممثلة بصاحب السّمو أمير موناكو، الأمير ألبير الثاني، الجبل الأسود ممثلا بدولة رئيس وزراء الجبل الأسود، السيد ميلو دجوكانوفيتش، هولندا ممثلة بدولة رئيس وزراء هولندا، السيد يان بيتر بالكينند، بولندا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بولندا، السيّد ليش كاجنسكي، البرتغال ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية البرتغال، السيد خوسي سوكراتس، الجمهورية التشيكية ممثلة بمعالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الأوروبية في الجمهورية التشيكية، السيد ألكسندر فوندرا، رومانيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية رومانيا، السيد ترايان بازسكو، المملكة المتحدة ممثلة بدولة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد غوردن براون، سلوفاكيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، السيّد روبرت فيكو، سلوفينيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، السيّد يانيز يانزا، السويد ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة السويد، السيّد فردريك راينفلد، سورية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية، السيّد بشار الأسد، تونس ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية التونسية، السيّد زين العابدين بن علي، تركيا ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، السلطة الفلسطينية ممثلة بفخامة رئيس السلطة الفلسطينية، السيّد محمود عبّاس.

البرلمان الأوروبي/الجمعية البرلمانية الأورو ــ متوسطية ممثلان بالأمين العام رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسّطية، معالي السيّد هانس جرت بوترينج، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلا بصاحب السموّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، الرئيس الحالي لمجلس تعاون دول الخليج العربية، وجامعة الدّول العربية ممثلة بـــمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيّد عمر موسى، والاتحاد الأفريقي ممثلا بدولة رئيس لجنة الإتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، واتحاد المغرب العربي ممثلا بـــمعالي الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيّد حبيب بن يحيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، والبنك الأفريقي للتنمية ممثلا برئيس البنك الأفريقي للتنمية، السيّد دونالد كابيروكا، والبنك الأوروبي للاستثمار ممثلا برئيس البنك الأوروبي للاستثمار، السيّد فيليب مايستاد، والبنك الدولي ممثلا بمدير عام البنك الدولي، السيد خوان خوسيه دبوب، وتحالف الحضارات ممثلا بالممثل السامي للأمم المتحدة، السيّد جورجي سامبايو، والمؤسسة الأوروبية المتوسّطية آنا ليند من أجل حوار الثقافات ممثلة برئيس المؤسسة، السيّد أندريه أزولاي.

إن رؤساء الدول والحكومات الأورو ــ متوسطية المجتمعين في باريس في 13 يوليه/تموز 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجدداً من أجل تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديموقراطية وتعاون ورخاء، يقررون تبني الإعلان المشترك التالي نصه:

إن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، التي ترتكز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والاستقرار والأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليميين. ويذكّر رؤساء الدول والحكومات، أيضا، بالمركز الأساسي الذي يتمتع بها حوض البحر المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان، ويشددون على ضرورة تقاسم كل المشاركين مسؤولية هذه العملية بوجه أفضل، وجعلها أكثر ملاءمة ووضوحاً أمام أعين المواطنين.

إن رؤساء الدول والحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مواجهة التحديات المشتركة، التي تواجهها المنطقة الأورو ــ متوسطية، ومنها على سبيل المثال: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي بما فيه التغير المناخي والتصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة، الهجرة، الإرهاب والتطرف، الارتقاء بالحوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما الدول الأخرى (الأعضاء والمراقبين) في عملية برشلونة. كما ستوجه دعوة إلى جامعة الدول العربية لحضور اجتماعات عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة. ترحب عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، باستقبال بلدان البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وموناكو والجبل الأسود، التي وافقت على مكتسبات عملية برشلونة.

<u>طموح إستراتيجي من أجل حوض البحر المتوسط</u>

1- تجمع أوروبا وبلدان حوض البحر المتوسط صلات تاريخية وجغرافية وثقافية، وأهم من ذلك طموح مشترك يتمثل في العمل معًا من أجل بناء مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة، اتفق المشاركون على إعطاء زخم متجدد للجهود من أجل السلام والتعاون، ودراسة مشاكلهم المشتركة، وتحويل النوايا الحسنة إلى أعمال ملموسة في إطار شراكة متجددة من أجل التقدم.

2- يشدّد رؤساء الدول والحكومات على الدور المهم الذي تلعبه عملية برشلونة منذ عام 1995، والتي تمثل الأداة المركزية في العلاقات الأورو ــ متوسطية. إن هذه العملية التي تمثل شراكة تجمع 39 حكومة وأكثر من 700 مليون نسمة، قد وفرت إطارًا مناسبا للعمل والتنمية الثابتين. إن عملية برشلونة هي المنتدى الوحيد الذي يتبادل في إطاره جميع الشركاء الأورو ــ متوسطيين وجهات النظر ويشاركون في حوار بناء. كما تشكل هذه العملية التزاما حازماً لصالح السلام والديموقراطية والاستقرار الإقليمي والأمن، من خلال التكامل والتعاون الإقليميين. كما ترمي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، إلى الاستفادة من هذا التوافق من أجل متابعة التعاون والإصلاحات السياسية والاجتماعية ــ الاقتصادية والتحديث، على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الكل.

3- يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص، في تنفيذ عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

4- من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها إطار معزز من التعاون متعدد الأطراف، قرر رؤساء الدول والحكومات إطلاق شراكة معززة هي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

5- تعبّر هذه المبادرة، أيضا، عن تطلع مشترك من أجل تحقيق السلام، فضلا عن الأمن الإقليمي، وفقاً لإعلان برشلونة لعام 1995؛ أي تشجيع أمن إقليمي بالعمل لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى مجموعة من الأنظمة وأدوات المراقبة الدولية واتفاقات نزع السلاح والتقيد بها، على سبيل المثال: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة، بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بالتنفيذ الكامل للالتزامات حسبما تقتضيه اتفاقيات مراقبة الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

ويتعين على الأطراف السعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال، قابلة للتحقق المتبادل على نحو فعال. علاوة على ذلك، ستدرس الأطراف الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية، والامتناع عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية الشرعية، وتؤكد مجدداً في الوقت ذاته على تصميمها على بلوغ الدرجة نفسها من الأمن والثقة المتبادلة مع أدنى المستويات الممكنة من القوات العسكرية والأسلحة والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية، وتشجع الظروف التي تتيح تطوير علاقات حسن الجوار فيما بينها، ودعم العمليات الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والبحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن، التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف بهدف

إقامة "منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط"، بما في ذلك إمكانية إعداد ميثاق أورو ــ متوسطي لهذا الغرض على الأمد الطويل.

6- وتبين المبادرة العزم على تنمية الموارد البشرية وفرص العمل، طبقا لأهداف الألفية للتنمية، بما فيها الحد من الفقر. ويركز رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال توسيع المشاركة في الحياة السياسية، والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. كما يؤكدون على طموحهم في بناء مستقبل مشترك يقوم على الاحترام الكامل لمبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي كرستها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وتعزيز دور المرأة في المجتمع واحترام الأقليات ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتشجيع الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل.

7- ويعيد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دعمهم لمسيرة السلام الإسرائيلية ــ الفلسطينية، كما أشير إليها في اجتماع لشبونة الوزاري الأورو ــ متوسطي (نوفمبر/تشرين الثاني 2007) وبما يتماشى مع عملية أنابوليس. ويذكّرون بأن السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلاً شاملاً ويرحبون في هذا الصدد بالإعلان عن الشروع بمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل تحت رعاية تركيا.

8- يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم على القضاء عليه ومكافحة كل من يوفر له الدعم. ويؤكدون مجدداً التزامهم بتطبيق مدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز أمن جميع المواطنين في إطار يضمن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، لاسيما من خلال سياسات أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب ومزيد من التعاون لتفكيك جميع الأنشطة الإرهابية وحماية الأهداف المحتملة وإدارة آثار الاعتداءات. ويشددون على الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، دون تحفظ، أياً كان المرتكب، أينما كان، ولأي هدف كان. ويؤكدون مجدداً رفضهم التام لمحاولات ربط أي دين أو ثقافة بالإرهاب، ويؤكدون التزامهم ببذل كل الجهود لإيجاد حل للنزاعات، وإنهاء الاحتلال ومكافحة القمع، والحد من الفقر والنهوض بحقوق الإنسان والإدارة السليمة، وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتأمين الاحترام لجميع الديانات والمعتقدات. تخدم هذه الأنشطة مباشرة مصالح شعوب المنطقة الأورو ــ متوسطية، وتواجه مشاريع الإرهابيين وشبكاتهم.

الأهداف الأساسية وأبعادها

9- يتفق رؤساء الدول والحكومات على أن التحدي الذي يواجه عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، يتمثل في تحسين العلاقات متعددة الأطراف وتعزيز تقاسم مسؤولية العملية، وتأسيس الإدارة الرشيدة للأمور على أساس المساواة بين جميع الأطراف، وفي ترجمة هذه العملية إلى مشاريع ملموسة تكون أكثر وضوحاً بالنسبة للمواطنين. لقد حان الوقت لإعطاء دفع جديد ودائم لعملية برشلونة. ثمة حاجة اليوم إلى مضاعفة الالتزام والحوافز من أجل تحويل أهداف إعلان برشلونة إلى نتائج ملموسة.

10- لقد شكلت الشراكة الأورو ــ متوسطية على الدوام عملية جامعة يقودها مبدأ التوافق بمجمل جوانبها. وستتخذ القرارات بشأن أساليب العمل الخاصة بالمشاريع خلال اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر/ تشرين الثاني .2008

11- تقوم عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، على مكتسبات عملية برشلونة وستعمل على تعزيز انجازاتها وعناصرها الإيجابية. يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائماً، وتظل الفصول الثلاثة التي تتناول التعاون (الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، والحوار الإنساني والاجتماعي والثقافي) في صميم العلاقات الأورو ــ متوسطية. كما يبقى برنامج العمل لخمس سنوات، الذي اعتمدته قمة برشلونة في عام 2005 بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأورو ــ متوسطية، قابلا للتطبيق (بما فيه الفصل الرابع: التعاون "الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن" الذي اعتمِد في تلك المرحلة) وكذلك استنتاجات كل الاجتماعات الوزارية التي تبقى سارية المفعول. ويعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم الذي تحقق وبالفوائد الاقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى في المنطقة الأورو ــ متوسطية بحلول عام 2010 وفيما بعد، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بجميع أبعاده. ويدعمون الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التجارية الأورو ــ متوسطية، وبالأخص دراسة إقامة آلية مرنة وفعالة وموافقة لأوساط الأعمال، توفر فرصة زيادة الشفافية وفرص التجارة والاستثمار.

12-يركز رؤساء الدول والحكومات على أن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، ترمي إلى بناء مستقبل سلام ورخاء مشترك في المنطقة بأسرها، من خلال تنفيذ مشاريع تعزز تدفق المبادلات بين شعوب المنطقة بأكملها. لهذا الغرض، أقروا بأن هذه المبادرة تتضمن بُعداً إنسانياً وثقافياً. وقد شددوا على الالتزام بتسهيل تنقل الأشخاص الشرعي. كما ركزوا على أن تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة لمصلحة جميع الأطراف المعنية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الصلات بين الهجرة والتنمية هي موضوعات ذات مصلحة مشتركة يلزم معالجتها في إطار نهج شامل ومتوازن ومتكامل.

13- تأتي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، مكملة للعلاقات الثنائية التي يقيمها الاتحاد الأوروبي مع هذه البلدان (البلدان المعنية هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، موناكو، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية، تونس. كرواتيا، تركيا، بلدان تفاوض ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، محتملة الترشيح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ليبيا، بلد مدعو من الرئاسة منذ الاجتماع الوزاري أوروميد في شتوتجارت، 1999. انظر ملحق المؤتمر الآرومتوسطي الثالث، شتوتجارت، 1999 "باللغة الإنجليزية")، والتي تستمر في أطر العمل الحالية، مثل اتفاقات الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية؛ وفي حال موريتانيا، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. كما يتم ضمان التماسك والتكامل مع الإستراتيجية المشتركة أفريقيا ــ الاتحاد الأوروبي. إن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط إذ تكمل الأنشطة المتعلقة ببعدها الإقليمي، فإنها تبقى مستقلة عن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام وعملية ما قبل الانضمام.

14- تُعطي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لعملية برشلونة، على مستويات ثلاثة مهمة على أقل تقدير، عبر:

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.

- العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف.

- إضفاء طابع ملموس وأكثر وضوحًا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع إقليمية ودون إقليمية إضافية مفيدة لمواطني المنطقة.

تعزيز العلاقات

15- اتفق رؤساء الدول والحكومات على تنظيم قمة كل عامين، وعلى أن تسفر هذه القمم عن إعلان سياسي وقائمة موجزة بالمشاريع الإقليمية الملموسة لإطلاقها. يجب أن تتضمن النتائج اعتماد برنامج عمل واسع النطاق لمدة عامين من أجل عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. كما يجري عقد اجتماعات لوزراء الخارجية كل عام، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة والإعداد للقمم التالية، والموافقة على مشاريع جديدة إذا اقتضى الأمر.

16- ينبغي أن تنعقد القمم بصورة متناوبة في الاتحاد الأوروبي وفي الدول المتوسطية الشريكة. وتُختار الدولة المضيفة بالتوافق. تُدعى جميع الدول المشاركة في المبادرة إلى اجتماعات القمة وإلى الاجتماعات الوزارية وإلى الجلسات العامة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

17- تكون الجمعية البرلمانية الأورو ــ متوسطية Euro - Mediterranean parliamentary Assembly ــ APEM، التعبير البرلماني الشرعي عن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. ويقدم رؤساء الدول والحكومات دعمهم القوي لتعزيز الدور الذي تلعبه الجمعية البرلمانية الأورو ــ متوسطية APEM في علاقاتها بالشركاء المتوسطيين.

18- تسهم مؤسسة "آنا لينذ" الأورو ــ متوسطية للحوار بين الثقافات بشكل فاعل، كمؤسسة أورو ــ متوسطية في البعد الثقافي للمبادرة، بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

تحسين تقاسم المسؤوليات وإدارة المؤسسات

19- يتفق رؤساء الدول والحكومات على إنشاء رئاسة مشتركة ويقررون إقامة أمانة مشتركة. يمكن لجميع الأعضاء في عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، المشاركة في الرئاسة المشتركة وفي الأمانة.

20- يتعين المحافظة على الهياكل الحالية لعملية برشلونة مع ضرورة تكييفها عندما يحدد وزراء الخارجية الأورو ــ متوسطيون الأساليب الجديدة.

الرئاسة المشتركة

21- ينشئ رؤساء الدول والحكومات رئاسة مشتركة لتحسين التوازن والمسؤوليات المشتركة في التعاون القائم بينهم. يأتي أحد الرئيسين من الاتحاد الأوروبي والآخر من بلد متوسطي شريك. وينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على اجتماعات القمة، وكل الاجتماعات الوزارية، واجتماعات كبار الموظفين، واجتماع اللجنة الدائمة المشتركة، واجتماعات الخبراء ذات الصلة في إطار المبادرة.

22- **إقامة رئاسة مشتركة**

- يجب أن تتوافق، فيما يخص الاتحاد الأوروبي، مع التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي طبق أحكام المعاهدة المعمول بها.

- يجب أن يمارسها فيما يخص الطرف المتوسطي، رئيس مشترك يتم اختياره بالتوافق، لفترة سنتين غير قابلة للتجديد.

إدارة المؤسسات والأمانة

23- يقرر رؤساء الدول والحكومات وضع هياكل مؤسساتية جديدة تسهم في تحقيق الأهداف السياسية لهذه المبادرة، وتتمثل بشكل خاص في تعزيز تقاسم المسؤوليات، ورفع المستوى السياسي في العلاقات الأورو ــ متوسطية، وإبراز هذه العملية بفضل المشاريع.

24- يقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء أمانة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، تحتل موقعاً مركزياً داخل الهيكلية المؤسساتية. تعطي الأمانة دفعة جديدة لهذه العملية، فيما يخص تحديد المشاريع ومتابعتها وتشجيعها، وكذلك البحث عن شركاء. يتم تمويل المشاريع وتنفيذها حسب الحالات. تعمل الأمانة على تأمين الاتصال الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار. وتتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل.

25- تكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية لكل جوانب المبادرة.

26- توفر اللجنة المشتركة الدائمة ومقرها بروكسل، المساعدة لاجتماعات كبار الموظفين ولتحضيرها، وتؤمّن المتابعة المناسبة لها. كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع إذا طرأ وضع استثنائي في المنطقة، يستدعي استشارة الشركاء الأورو ــ متوسطيين.

27- يواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، بما في ذلك المشاريع التي تحتاج للموافقة، ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية.

28- يتفق وزراء الخارجية المجتمعون في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على تفاصيل ولاية البنية المؤسساتية الجديدة للرئاسة المشتركة وعملها، وتركيبة الأمانة ومقرها وتمويلها، على قاعدة النقاشات المعمقة والاقتراحات المعروضة من قبل كل الشركاء.

المشاريع

29- تلبي عملية انتقاء المشاريع أهداف السلام والأمن والاستقرار، الواردة في إعلان برشلونة. يعمل الشركاء على توفير جو ملائم لتنفيذ المشاريع، آخذين بعين الاعتبار الطابع الإقليمي ودون الإقليمي وفوق الوطني للمشاريع المعروضة وحجمها ومدى ملاءمتها وفائدتها للأطراف المشاركة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. كما يؤخذ بعين الاعتبار قدرة تلك المشاريع على دعم تنمية مستدامة ومتوازنة، وكذلك الاندماج والتماسك والترابط على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وجدواها المالية، لاسيما من خلال اللجوء إلى المشاركة الأوسع والتمويل من القطاع الخاص. ويحدد كبار الموظفين معايير انتقاء المشاريع، التي يتم عرضها على وزراء الخارجية للموافقة عليها.

30- يشدد رؤساء الدول والحكومات على ما يمكن أن يوفره التعاون المعزز بفضل مبدأ المشاريع ذات الهندسة المتغيرة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. ويوفر هذا النهج للبلدان الأعضاء المتآلفة وذات الأهداف المشتركة أو المتكاملة، فرصة تنشيط العملية وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان برشلونة.

التمويل

31- تجند عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وسائل تمويل إضافية للمنطقة، وبشكل أساسي عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية. وتمثل قدرتها على جذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية، مرفقة بمستوى عال من التنسيق بين المانحين، قيمة مضافة لها. ويأتي التمويل بشكل أساسي من المصادر التالية: مشاركة القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، مساهمات من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، آلية الاستثمار والشراكة المتوسطية Facility for Euro-Mediterranean Investment (FEMIP) and Partnership، مخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية European (ENPI) Neighbourhood and Partnership Instrument، وأداة التعاون عبر الحدود ضمن أداة الشراكة، فضلا عن أدوات أخرى قابلة للتطبيق في البلدان ضمن هذه المبادرة، والتي تنطبق عليها نفس القواعد الاختيارية والإجرائية المعتادة.

ملاحظات ختامية

32- يؤكد المشاركون على أن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، تمثل فرصة تاريخية لإنعاش عملية الشراكة الأورو ــ متوسطية وإضفاء بعد جديد عليها. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة، في نهاية المطاف، على المواطنين والمجتمع المدني والمشاركة النشطة للقطاع الخاص.

33- يدعو رؤساء الدول والحكومات وزراء الخارجية، خلال اجتماعهم المقبل المزمع عقده في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى وضع الصيغة النهائية لأساليب عمل المبادرة المؤسساتية وتركيبتها، ويتعين أن تكون هذه الهياكل الجديدة جاهزة للعمل قبل نهاية عام 2008. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية المشاركة والمفوضية الأوروبية ضمن إطار تنسيق وثيق لتحقيق هذا الهدف.

ملحق صادر مع نص إعلان باريس 2008

يكمن مستقبل المنطقة الأورو ــ متوسطية في تحسين التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، وفي التضامن والاندماج الإقليميين والتنمية المستدامة والمعرفة. يجب توسيع التعاون في مجالات، مثل: تنمية الشركات والمؤسسات والتجارة والبيئة والطاقة وإدارة المياه والزراعة وسلامة الأغذية وأمن التموين الغذائي والنقل والمسائل البحرية والتعليم والتعليم المهني والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام والعدالة والقانون، والأمن والهجرة والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحماية المدنية والسياحة والعمران والمرافئ والتعاون اللامركزي ومجتمع المعلومات والأقطاب التنافسية.

علاوة على ذلك، يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية تعزيز الأمن الغذائي، لاسيما مع مراعاة أثر التغير المناخي على المحاصيل الزراعية ضمن سياق سياسات التنمية المستدامة.

ويقر الجميع بأهمية الماء: يحدد المؤتمر الوزاري أوروميد، الذي ينعقد في الأردن في شهر أكتوبر/تشرين أول 2008، إستراتيجية للماء من أجل المتوسط، ترمي إلى صون الموارد المائية، وإلى تنويع موارد توفير المياه واستخدامها بشكل فعّال ومستدام.

تبقى الأولويات المحددة في البرنامج التوجيهي الإقليمي من أجل الشراكة الأورو ــ متوسطية وفي البرامج المستقبلية، قيد التطبيق، ولا يمكن أن تكون مساهمات المجموعة الأوروبية لتمويل المشاريع الإقليمية الجديدة المذكورة أدناه على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة والصادرة عن الأداة الأوروبية للجوار والشراكة، أو من أداة ما قبل الانضمام (أو في حال موريتانيا، من الصندوق الأوروبي للتنمية).

إن تجسيد الأهداف المحددة في إعلان برشلونة عام 1995، وفي برنامج العمل عام 2005 (انظر ملحق برنامج تعزيز الشراكة الأورو– متوسطية 2005)، وترجمتها إلى مشاريع إقليمية مهمة هي من الأولويات. ولقد تقرر في المرحلة الأولى، إطلاق عدد من المبادرات الأساسية المذكورة أدناه، والتي يجب على الأمانة المقبلة أن تعرضها بالتفصيل.

إزالة التلوث في البحر المتوسط: إن البحر المتوسط وهو مرادف الثقافة والتاريخ، لا يمكن اختصاره بالنسبة للمنطقة على أنه مجرد رمز أو أيقونة؛ إنما هو أيضا مصدر فرص عمل وأوقات ممتعة لسكان الحوض. بيد أن نوعية البيئة في البحر المتوسط قد تدهورت كثيراً في الآونة الأخيرة. واستناداً إلى برنامج "أفق 2020"، فإن إزالة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع الماء ومعالجة النفايات، ستكون أمراً أساسياً لتحسين ظروف حياة السكان وسبل عيشهم.

الطرق السريعة البحرية والبرية: ليس المتوسط بحراً يفصل بين الشعوب المطلة عليه؛ إنما هو يجمعها. ويمثل، أيضا، طريقاً كبيراً للتواصل التجاري. إن سهولة وأمن الوصول إليه ونقل البضائع وتنقل الأشخاص براً وبحراً هي أمور أساسية للمحافظة على الصلات ولتعزيز التجارة الإقليمية. وستمكّن تنمية الطرق البحرية السريعة، بما فيها وسائل الربط بين المرافئ في كل الحوض المتوسطي، وبناء الطرق الساحلية السريعة وتحديث خط السكة الحديدية "عبر المغرب العربي"، من تحسين تدفق تنقل الأشخاص والبضائع بكل حرية. ويلزم، أيضا، إعطاء الاهتمام الخاص إلى مسألة التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة، في إطار التكامل الشامل في المنطقة المتوسطية.

الحماية المدنية: في كل أنحاء العالم تظهر على البيئة الأضرار الناجمة عن الكوارث البشرية والطبيعية، وتبدو آثار التغيرات المناخية واضحة للعيان. وتعد منطقة البحر المتوسط من المناطق الحساسة بوجه خاص والمعرضة لهذه الكوارث. في هذا السياق، يمثل إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية من أجل الوقاية من الكوارث والاستعداد لها والرد عليها أحد الأولويات الكبرى في المنطقة، ومن خلال تعاون أوثق بين الإقليم وآلية الحماية المدنية في الاتحاد الأوروبي.

الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطية: تؤكد النشاطات التي عرفتها أسواق الطاقة مؤخراً، سواء على مستوى العرض أم الطلب، ضرورة الاهتمام بمصادر طاقة بديلة. ويمثل تسويق مصادر الطاقة البديلة، والبحوث والتنمية في هذا المجال أولوية أساسية للعمل من أجل التنمية المستدامة. والأمانة العامة مكلفة بالقيام بدراسات الجدوى وتحضير ووضع خطة شمسية متوسطية.

التعليم العالي والبحث، جامعة أورو ــ متوسطية: يمكن أن يسهم إنشاء جامعة أورو ــ متوسطية (مقرها في سلوفينيا) في الفهم المتبادل بين الشعوب، وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي كامتداد للأهداف المحددة في عملية كاتانيا، وفي أول مؤتمر وزاري أورو ــ متوسطي خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي (القاهرة، يونيه/حزيران 2007). يتعين على هذه الجامعة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية ما بعد جامعية وبرامج بحثية وتسهم في تأسيس الفضاء الأورو–متوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تضم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الأورو–متوسطية. تُشجَّع البلدان الشريكة على الإفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها برامج التعاون الحالية في مجال التعليم العالي، مثل: تيمبس TEMPUS، وإيراسموس موندوس Erasmus Mundus، بما في ذلك نافذة التعاون الخارجي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بتعزيز جودة التدريب المهني وضمان ملاءمته مع احتياجات سوق العمل.

المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات: ترمي إلى توفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة، التي تقدم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها،

وتحديد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية. تستوحي هذه المبادرة من مبدأ تقاسم المسؤولية، ومن المتوقع أن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الكيانات العاملة في هذا المجال؛ تسهم بها بلدان الضفتين على أساس طوعي .

الملحق الثالث (*):

معالي الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في ندوة جامعة الدول العربية

(تونس [08/04/2010] 7/4/2010)

الندوة السنوية التاسعة لمركز جامعة الدول العربية بتونس حول

"تطور العلاقات العربية الاسوية : دور و مكانة المغرب العربي فيها"

معالي الاخ رضا مصباح وزير التجارة و الصناعات التقليدية

معالي السيد الشاذلي النفاتي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية و رئيس مركز الجامعة بتونس

أصحاب المعالي و السعادة

حضرات السيدات والسادة

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الافتتاحية لأشغال الندوة السنوية التاسعة لمركز جامعة الدول العربية بتونس التي تتناول اليوم تطور العلاقات العربية الآسياوية و دور ومكانة المغرب العربي فيها، لأعرب عن بالغ الشرف بتواجدي على هذه الأرض المغاربية الطيبة الملتفة حول قائدها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية و عضو مجلس رآسة اتحاد المغرب العربي.و اغتنم هذه الفرصة لأرفع لسيادته فائق عبارات التقدير و أسمى عبارات الاحترام للجهود الذي يبذلها لدعم صرح اتحاد المغرب العربي.

وهي فرصة انتهزها كذلك، لأتوجه بالشكر إلى أخي معالي السيد الشاذلي النفاتي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية و رئيس مركزها بتونس لتفضله بدعوة الأمانة العامة ، في غمرة الاحتفال بالذكرى 21 لمعاهدة مراكش التأسيسية لقيام اتحاد المغرب العربي.

وما تنظيم هذه الندوة بحضور معالي الوزير و نخبة من رجال السياسة و الفكر و الأعمال بمنطقتنا

المغاربية و العربية و ممثلين عن منظمات إقليمية و دولية مهتمين بشؤون الاتحاد المغاربي إلا دليل على أهمية الاتحاد و أهدافه في تنمية العمل العربي المشترك في مشرق الأمة العربية و مغربها.

(*): المصدر :

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/monzmat3euro-med-mo-101-doc:cvt.htm

كما لا يفوتني الإشادة بالمجهودات التي يبذلها مركز الجامعة بتونس لدعم التعاون القائم بين جامعة الدول العربية و الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي منذ التوقيع في شهر نوفمبر 1993 على محضر تعاون بينهما. وإذ نؤكد اليوم حرص الاتحاد على مزيد تعزيز التعاون العربي المشترك ، نجدد حرصنا على دعم آفاقه ليشمل كافة المجالات ويرتقي به إلى مستوى طموحات شعوب منطقتنا العربية و المغاربية.

السيدالرئيس

حضرات السيدات و السادة

تشكل ندوتنا مناسبة طيبة لتدارس واقع و آفاق التعاون العربي الآسيوي في كافة المجالات السياسية و الثقافية الاقتصادية و غيرها من المجالات الواعدة، حيث يظل الهدف تلمس السبل الكفيلة لتحقيق شراكة فاعلة بين الشعوب العربية و الآسيوية و لان يتركز الاهتمام على مكانة اتحاد المغرب العربي في هذا المجال.

.

و إن الحضور البارز لرجال السياسة و الفكر والإعلام في هذا اللقاء، يؤكد الاهتمام التي توليه كافة الفعاليات لتعزيز شراكة حقيقية بين بلدان الاتحاد و نظيراتها في القارة الآسيوية في كافة المجالات لمواجهة التحديات التي تشهدها دولنا جراء الانفتاح على العولمة و الأزمات الاقتصادية و المالية المتتابعة. و سوف تكون الأمانة العامة سند بمساهمتها في تحقيق الأهداف المرتقبة من هذه الندوة و توصياتها..

السيدات والسادة

لقد أولى الاتحاد منذ قيامه سنة 1989 بمراكش، عناية فائقة للبحث عن أنجع السبل لدعم العلاقات مع الأسواق التقليدية والولوج إلى أسواق جديدة حتى تساهم في تنمية مبادلات دول الاتحاد واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى فضائنا المغاربي بغاية المساهمة في تنفيذ المشاريع الاندماجية الاتحادية.

و إذا كان اتحاد المغرب العربي ، وتجسيما لتوجهات قادته منذ دورتهم الأولى سنة 1990 بتونس،

حريصا على بناء علاقات متوازنة مع التجمعات الجهوية المماثلة بغاية الإسهام في تدعيم مكونات المجموعة المغاربية وتكريس مسارها التنموي المتكامل، فان التوجه اليوم نحو "نمور آسية" والمنطقة الآسيوية ككل ينطلق من نفس هذه المحددات.و يضل تحقيق المصالح المشتركة والاحترام المتبادل و السعي إلى إقامة علاقات دولية متوازية وأكثر عدلا، المحور الأساسي لهذه التوجهات.

و نعتقد في اتحاد المغرب العربي أن شركائنا الآسيويين، قد حققوا تقدما مهما على المستوى التكنولوجي و الاقتصادي و التجاري وصولا إلى بناء جهات حديثة و مستقرة، الأمر الذي يؤهلهم للاطلاع بدور فعال في ميزان العلاقات الإستراتيجية الدولية، وبذلك فمن المشروع أن نبادر كشعوب مغاربية و عربية، بالاستفادة من هذه التغيرات الحاصلة بتنويع علاقاتنا الإستراتيجية دفاعا عن مصالحنا و قضايانا العادلة و في طليعتها القضية الفلسطينية و مساعي تنمية الإنسان العربي أينما كان .وما هذه الندوة بتونس إلا دليل على هذا الوعي المتنامي بهذه الحقيقية الإستراتيجية الدولية الجديدة.

وقد حرصنا منذ تولينا أمانة الاتحاد على مواصلة بذل الجهود و بنسق ثابت على بعث حوارات مع البلدان الصديقة و كذا مع منظمات جهوية و إقليمية تشمل مجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الصدد جسمنا الإرادة المغاربية باستئناف الحوار مع الاتحاد الأوروبي الذي توقف سنة 1991 و كثفنا المساعي و الاتصالات لانطلاق حوار مغاربي أمريكي.

و تعززت سلسلة الحوارات بإرساء حوار مغاربي ياباني على هامش مشاركتنا في الندوة الرابعة الدولية اليابانية لتنمية إفريقيا (TICAD IV) المنعقدة بمدينة يوكوهاما (Yokohama (في أواخر شهر ماي 2008.، حيث تم التركيز خلال لقائنا بنخبة من المسؤولين وكبار الموظفين باليابان على إرساء حوار بناء مع هذا البلد ليعزز من جهته التعاون القائم مع كافة بلدان الاتحاد مع اليابان في شتى المجلات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و يمهد التعاون أخذا في الحسبان المصلحة المغاربية الشاملة.

وقد أكدنا خلال لقاءاتنا مع مسؤولي المنظمة اليابانية لرجال الإعمال KEIDANRENعلى ضرورة العمل لإرساء شراكة فاعلة مع اتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال بعد إنشائه مؤخرا بمراكش 2007، وكذا مع الاتحاد المغاربي للفلاحين قصد تطوير و تنويع المبادلات التجارية والفلاحية بيننا و استغلال الفرص المتاحة لتعزيز الاستثمارات في منطقتنا.

و تدعم هذا التوجه بالاستعدادات الحثيثة للتوقيع على اتفاقية إقامة منطقة تبادل حر بالفضاء المغاربي و التمهيد النهائي لانطلاق المصرف المغاربي لاستثمار و التجارة الخارجية ،مقره بتونس، أواخر هذه السنة للمساهمة في تنمية المبادلات البينية و تمويل المشاريع الاندماجية المغاربية.

وفي إطار متابعة اللقاءات التي عقدت بمدينة Yokohama ، لإرساء هذا الحوار المغاربي الياباني، انتظم بداية 2009 بمدينة الدار البيضاء اجتماع حضره السادة سفراء اليابان المعتمدين بالدول المغاربية و تم خلاله دراسة آفاق التعاون المغاربي الياباني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاهتمام المشترك . و أسفر هذا اللقاء على التركيز، و في مرحلة أولى، على العمل على بعث شراكة حقيقية بين الفاعلين الاقتصاديين المغاربيين و اليابانيين، وتعزيز التعاون في مجال البيئية و التغيرات المناخية بالإضافة إلى تبادل الخبرات و المعلومات في المجال البحثي والجامعي.

كما كانت مشاركة الأمانة العامة للاتحاد في الندوة الأولى حول "التعاون الاقتصادي العربي الياباني" بطوكيو في شهر ديسمبر 2009 فرصة أخرى لتجديد تعلقنا بإرساء هذا الحوارالمغاربي الياباني و تفعيله، حتى يساهم في الارتقاء بمستوى العلاقات القائمة بين بلداننا واليابان حيث جدد الجانب الياباني حرصه لتفعيل هذا الحوار في اقرب الآجال.

أما في مجال التعاون الثقافي و الجامعي، فقد انتظم بمقر الأمانة العامة بالرباط و في مناسبتين، أخرهما خلال شهر مارس 2010، اجتماعان مع ممثلي مركز البحوث لشمال إفريقيا) Alliance for Research on North Africa)و المتكون من محاضرين وباحثين من جامعات يابانية هامة مثل جامعات TSUKUBA و WASEDA و TOHUKUلدراسة أنجع السبل لتدعيم التعاون بين الجامعات المغاربية و اليابانية والاستفادة المثلى من التجارب والبحوث والخبرات في المجالات ذات العلاقة.

وقد أعرب المركز عن اهتمامها للمساهمة في تفعيل الحوار المغاربي الياباني بتعزيز التعاون القائم مع جامعات دول الاتحاد وبالخصوص مع الجامعة المغاربية و الاكادمية المغاربية. كما أكد استعداده لتبادل الخبرات و البحوث و تكوين الأطر و الطلبة المغاربيين في مجالات عديدة أخص بالذكر منها مجالي التنمية المستدامة و الحفاظ على البيئة.

السيدات والسادة

لأن تركز الاهتمام في مرحلة أولى على إرساء حوار بناء مغاربي ياباني، فان المساعي حثيثة أيضا و بنفس الوتيرة لإرساء حوارات مماثلة في القارة الاسوية. و للذكر لا للحصر فعلاوة عن مشاركة اتحاد المغرب العربي في المنتديات الإفريقية الصينية و الهندية ، فإننا نواكب، التطورات الهامة التي تطرأ على علاقات بلداننا مع هذين البلدين، و سنعمل على تكثيف التشاور و اللقاءات مع المسؤولين و الفاعلين الاقتصاديين في الصين و الهند لوضع برنامج عملي يساهم في إرساء

شراكة واعدة في مجال التنمية البشرية و البنية التحتية و التجارة و الاستثمار بناءا على توصيات مجلس وزراء خارجية الاتحاد .

كما نتطلع لتوسيع الحوار مع بلدان أخرى في المنطقة الاسياوية مثل ماليزيا واندونيسيا وسنقفورة و إلى غيرها من البلدان الاسياوية التي تعرب عن استعدادها لتعزيز التعاون مع فضائنا المغاربي والمساهمة في وضع المشاريع الاندماجية الاتحادية حيز التنفيذ. و على سبيل الذكر فان الاتحاد قام منذ سنة 1991 بمساع تجاه تجمع ASEAN نأمل أن تتوفر الفرصة لإعطائه مضامين ملموسة .

في ختام هذه الكلمة يشرفني أن أجدد أسمى عبارات الشكر إلى مركز جامعة الدول العربية بتونس على دعوتنا للمشاركة باسم الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي في هذه الندوة الهامة و الرامية إلى تعزيز التعاون العربي المشترك وعلى حسن الوفادة و كرم الضيافة. و الشكر موصول إلى كافة من ساهم في إنجاح هذه التظاهرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1-الكتب :

أ- باللغة العربية :

1-الآلوسي،صالح، التعدية السياسية في عالم الجنوب، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،2006

2- الأشرم،محمود،التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى،2007.

3-الإقداحي،هاشم محمود،معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان العربة ،الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ، 2009

4- الجاسور،ناظم عبد الواحد،تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2007.

5- الجمل، هشام مصطفى، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي،2006.

6- الخفاجي ، نعمة عباس و الهبتي، صلاح الدين ،الإدارة العامة :منظور معاصر ، عمان : دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2009.

7- الخضيري،محسن أحمد ، ديمقراطية الإدارة ،الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2007.

8- السيد، سميرة أحمد، الأسس الاجتماعية للتربية في ضوء متطلبات التنمية الشاملة و الثورة المعلوماتية، القاهرة : دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى، 2004.

9- الشطي،إسماعيل و آخرون،مداخيل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 2003 .

10- الصبيحي،أحمد شكري، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2008.

11- الصديق، أحمد ، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي : تركيب في التنمية و الاندماج الاقتصادي ، الدار البيضاء : إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 1991.

12- الصيرفي ، محمد ، الفساد بين الإصلاح و التطوير الإداري ، الإسكندرية : مؤسسة حورس الدولية ، الطبعة الأولى، 2008.

13- العدوان،مصطفى عبد الكريم ، حقوق الإنسان : دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة ، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر،الطبعة الأولى ، 2001.

14-العلوي،سعيد بن سعيد وولد أباه السيد، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: دار الفكر المعاصر ، الطبعة الأولى، 2006.

15- العيسوي ،إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، القاهرة : دار الشروق، الطبعة الثانية ، 2001.

16- الفارس، عبد الرزاق ، صدر الطاقة:التنمية و معضلة الطاقة في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1995.

17-القتلاوي ، سهيل حسين ، منظمة التجارة العالمية ، عمان : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2005.

18- (_____)، حقوق الإنسان، الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2007.

19- الفتح ، محمد سعد، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، حلب: مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، د ت ن .

20-القاسم ، بديع محمود ، نماذج و استراتيجيات التحديث الحضاري ،الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2001.

21- القريش ، مدحت ، التنمية الاقتصادية ، عمان :دار وائل للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى، 2007.

22-الفقي، محمد عبد القادر ، البيئة مشاكلها و قضاياها و حمايتها من التلوث، القاهرة: مكتبة ابن سينا ، الطبعة الأولى ، 2006.

23- الكتبي ، ابتسام و آخرون ، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

24- الموسوعي ، ضياء مجيد ،الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004.

25-الهيتي ، صبري فارس ، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي الأردن : دار المناهج للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2007.

26- إبراهيم ، سعد و آخرون ، المجتمع و الدولة في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ،2005 .

27-أبو جودة ، إلياس ،الأمن البشري و سيادة الدول ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2000.

28- أمين، سمير ، ما بعد الرأسمالية، بيروت : دار الفرابي ، الطبعة الأولى ، 1988.

29- أمين، سمير و باشير ، فيصل، البحر المتوسط في العالم المعاصر : دراسة في التطور المقارن الوطن العربي و تركيا وجنوب أوربا ، ترجمة ظريف عبد الله ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى،1988.

30- بشير المغيربي ، محمد زاهي ، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية و مداخل نظرية ، بنغازي : منشورات جامعية فاريونس ، الطبعة الثانية ، 1998.

31- بن جبتور ، عبد العزيز صالح ،الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير ،الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الطبعة الثانية، 2004.

32- تركي القريشي ، محمد صالح ، **علم اقتصاد التنمية** ، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010.

33- توفيق، حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد و العشرين ،الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، 2003 .

34- جرادات ، مهدي ، الأحزاب السياسية و الحركات السياسية في الوطن العربي ، د م ن ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006.

35- جميل ، حسين ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،2011.

36- حيدر، فؤاد ، التنمية و التخلف في العالم العربي : طروحات تنموية للتخلف، بيروت: دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى، 1990.

37- حسين، زاوية ، مدخل استراتيجي للتخطيط و تنمية الموارد البشرية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005.

38- خربوش ، مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006.

39- خلف، فليح حسن ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ،الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 .

40- دافيد، ويلسون ، استراتيجية التغيير : مفاهيم ومناضرات في إدارة التغيير ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 1995.

41- دياب، محمد التجارة الدولية في عصر العولمة ، بيروت : دار المنهل للبناني للدراسات والتوثيق ، الطبعة الأولى، 2002.

42- رحمة ، منى ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2002.

43-زايد أحمد ، الدولة بين نظريات التحديث و التبعية ، القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، 2008.

44- سعد، إبراهيم و آخرون ، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، القاهرة : دار الشروق، الطبعة الثانية ، 2001.

45- شفيق ، محمد ، السكان و التنمية و القضايا و المشكلات ،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998.

46- (_____)، التنمية و المشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999.

47- صارم، سمير ، أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، الطبعة الأولى ،2000.

48- صالح إبراهيم وجميل ، حميد ، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي: طرابلس: الدار الأكاديمية للنشر و الطباعة و التأليف والترجمة ، الطبعة الأولى، 2005.

49- صايغ، يوسف ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، 1992.

50- عاشور، أحمد صقر، الإدارة العام:مدخل شيء مقارن ،بيروت : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ،1979.

51- عبد الرزاق التميمي،رعد سامي،العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،عمان : دار دجلة ، 2008 .

52- عبد الموجود ، إبراهيم أبو الحسن ، التنمية وحقوق الإنسان ،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2006.

53- عبد السميع ،أسامة السيد، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية:الأسباب والآثار والحلول، الإسكندرية: دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 2008.

54- عبد الله ، ثناء فؤاد، الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2001.

55- علي أحمد، جلال محمد ، التنمية الاقتصادية ضمن النظرية والإستراتيجية ، بغداد : طبعة أوفسيت، 1978.

56- عوض الله ، زينب حسين و ناشد ، سوزي عدلي ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2007.

57- عبوي، زيد هنير، الإدارة الإستراتيجية ، الأردن :دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،2006.

58- عبد اللطيف ، كمال ، أسئلة النهضة العربية : التاريخ الحداثة التواصل ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2003.

59- عجمية ،محمد عبد العزيز و آخرون ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ،2006.

60- عياصرة ، معن محمود و بني أحمد، مروان محمد، القيادة و الرقابة و الاتصال الإداري ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2008.

61- عارف ، نصر محمد ، إبستومولوجيا السياسة المقارنة : النموذج المعرفي النظرية المنهج ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002.

62- غليون، برهان و آخرون ، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي ، أبو ضبي: مركز الإمارات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية، 2007.

63- غيلبين، روبرت ،الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية ،دبي : دار نشر جامعة برنستون ، الطبعة الأولى، 2004.

64- فتح الله، سعد، التنمية المستقلة المتطلبات و الاستراتيجيات دراسة مقارنة في أقطار مختلفة ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ،1999.

65- فهمي، بدر عادل ، التنمية بين النظرية و الواقع ، الإسكندرية:دار الجامعات المصرية ، 1990

66- فرجاني ، ناعم ، الهجرة إلى النفط : أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية أثرها على التنمية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 1984.

67- كنفان ، طاهر حمدي و آخرون ، العموم اقتصادية عربية : التنمية التكامل النفط العولمة ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2005.

68- كمال ، محمد مصطفى و نهرا،فؤاد ، صنع القرار في الاتحاد الأوربي و العلاقات العربية الأوربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

69- منير ، شفيق ، في نظريات التغيير ، بيروت : المركز الثقافي العربي، 2005.

70- نافعة ، حسن ، الاتحاد الأوربي و الدروس المستفادة عربيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004.

71-(_____) ، أسس التحديث و التنمية العربية في زمن العولمة ،الأردن : دار الفارس للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007.

72- هاشم ، محمد ثابت ، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر ، د م ن : المكتب الجامعي الحديث ، 2007.

73- والي ، خميس خزام ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2003

74- واصل ، سامي جاء عبد الرحمن ، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام،الإسكندرية : منشاة المعارف، 2002.

ب- باللغة الإنجليزية :

75- Edelman ,Irma and c, morris, society politics and economic développement : a quantitative approch , baltimore , mad: johns hopking university press, 1987.
76-Qhilcot , ronaldh , theories of comparative politics, boulder west viewpress , 1981.
77-daniel , larner , the passing of traditional society modernizing the midal east , the free press, 1958 .
78- tibi bassam , the crisis of modern Islam ; preindustrial culture in scientific technological age, translate by Judith vonsivers by peter vosivers (salat lake city: university of …press, 1988.

2-الدوريات :

أ-المجلات :

79-الفقيه ، أحمد "الديمقراطية والفساد السياسي: مدخل منهجي لدراسة الأمن السياسي في المغرب العربي ، مجلة العلوم القانونية الإدارية و السياسية ، 2009.

80- المسفر ، محمد صالح ، "مقارنة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات الأورمتوسطية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 13 ، 2007.

81- بن عنتر ، عبد النور ،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" السياسة الدولية، العدد 160، 2005.

82- جمال ، سادسي ، "مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"العالم الاستراتيجي ،العدد 04، جوان 2008.

83- حيدر، رندة ، "تطور العلاقات العربية الآسيوية ، دور ومكانة المغرب فيها" مجلة الجامعة المغاربية ، العدد الثامن ، 2009.

http://www.maghrebarab.org/or/intervention. cfm/04/04/2011

84- زايري ،بلقاسم، "تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفسادشرط للتنمية المستدامة في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12 د ت ن

85- شعراوي ، حلمي ، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة" المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15 ،2007.

86- طاشمة ، بومدين ،"إصلاح الحكم لصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية الإدارية و السياسية ، 2009.

87- (_____). "إشكالية التنمية الإدارية في الجزائر" مجلة العلوم القانونية الإدارية والسياسية ، العدد 07 ، 2009.

88- (_____)"الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ،مجلة التواصل ، العدد26، جوان 2010.

89- (_____)." التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي .

90- عزي، الأخضر و جلطي، غانم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد :إسقاط على التجربة الجزائرية ، مجلة الدراسة الإستراتيجية ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، العدد الأول ، 2006.

91- عبد الله أبو قاسم ،خشيم مصطفى ، "التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوربية المتوسطية"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 175، أبريل 2008.

92- عبد القادر ، بن حمادي ، "عولمة الفقر و محاربة الفساد السياسي المبرمج للمؤسسات المالية الدولية ، الدول الإفريقية نموذجا" ، مجلة العلوم القانونية و الإدارية ، 2007.

ب-الجرائد :

93- عمران ،رنا،" الملتقى الإعلامي العربي حول الإعلام و التنمية المجتمعية في الأردن : الإعلام التنموي ومعالجة القضايا المجتمعية" جريدة الوحدة، العدد 7085، 2009.
http://wekda.alweha.cov.sau/kattab.a.asp?filename4364568732009071412083
0/04/04/2011

الملتقيات :

94- بيبرس ،إيمان "المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي " ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى الدور الإداري و التنموي للمرأة في الوطن العربي ، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006.

95- طاشمة ،بومدين ، التنمية السياسية و أزمة الوضع الدستوري في الوطن العربي "،مداخلة منشورة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول التعديلات الدستورية في البلدان العربية ،
http://webeahe.googleusercoment.com.search?cache:rnyuq16BD4:droit.algerie.alamonta.com/T36
.top/10/09/2011

96- مارتو ، ميشيل ، "هروب رأس المال العربي و الدين الخارجي " مداخلة منشورة مقدمة إلى منتدى الفكر العربي حول الأرصدة والمديونية للخارج: السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية ، عمان : منتدى الفكر العربي ، 1987.

97-ياسين السيد ، " نحو رؤية عربية للديمقراطية و الإصلاح السياسي" مداخلة منشورة مقدمة للندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، ليبيا :دار الكتب الوطنية، 2006.

1- المحاضرات :

98- طاشمة ، بومدين ،" دور الدولة في العالم الثالث و التحول الديمقراطي :الاتجاه على دراسة مفهوم الكوربوراتية" محاضرات ملقاة على طيلة السنة أولى ماجستير دراسات أورومتوسطية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،2009-2010.

2- **الانترنت** :

99-http://www.moquatel.com/openshar/behoth/monzmat3/seco1:doccvt.htm.
100- http://wekda..cov.say/kattab.a.asp?filename4364568732009714120830.
101- http://wawaribomadian1520.maktoubblog-com/1215359.
102- www.sesric-org/baseind.step-araphp.
103- http://www.mokarabat.com/s977-htm.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	متوسط دخل الفرد ببعض دول الساحل الجنوبي لحوض المتوسط 2001/2000	79
02	معدل الدخل القومي بالنسبة للتعداد السكاني لكل من بعض دول الاتحاد الأوربي و كذا دول جنوب حوض المتوسط لعام 2010	79
03	معدلات التعليم بكل من الجزائر–المغرب–تونس 2010/2008	82
04	مؤشرات التعليم بالاتحاد الأوربي 2004/2003	82
05	إعداد المستشفيات و المراكز الصحية و الكوادر الطبية 2003/2000	84
06	عدد و نسبة المسجلين بالتأمينات الاجتماعية لعام 2004	85
07	المؤشرات الصحية للاتحاد الأوربي 2003/2002	86
08	ترتيب دول المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط وفقا لمعدلات التنمية البشرية لعام 2004	88
09	النمو السكاني ببلدان جنوب حوض المتوسط 2010/2008	90
10	السكان و العمالة و الأراضي الزراعية والعلاقة فيما بينهم بدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط	97
11	واقع الزراعة بالجزائر–المغرب–تونس لعام 2010	97
12	توزيع المديونية بتونس 2007/2004	108
13	تطور إجمالي الدين الخارجي لتونس (طويل و متوسط المدة)2007/2000	108
14	تطور المشاريع الاستثمارية و علاقاتها بالتشغيل بالجزائر 2005/2000	111
15	تنوع وتوزيع الثروات المعدنية في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط	121
16	معايير الأهلية للتنمية المستقلة بالساحل الجنوبي لحوض المتوسط	124

فهرس الدراسة

الفهـــــــــرس:

الموضوع

الإهداء

الشكر

مقدمة

الصفحـــــــــــة

<u>الفصل الأول</u> : التأصيل النظري لعملية التنمية بجنوب حوض المتوسط 19

<u>المبحث الأول</u> : مفهوم التنمية و علاقته بالمفاهيم الأخرى 20

المطلب الأول : مفهوم التحديث 20
المطلب الثاني : مفهوم التغير 23
المطلب الثالث : مفهوم الإصلاح 25
المطلب الرابع : مفهوم التحول 26
المطلب الخامس : مفهوم التطور 27
المبحث الثاني : تطور مفهوم التنمية من مستوى التنظير إلى مستوى خبرات الدول 30
المطلب الأول : مؤشرات التنمية. 32
المطلب الثاني :مؤشرات التأهيل 33
المطلب الثالث : مؤشرات الاستقلال 34
المطلب الرابع :تقييم التجربة 38

<u>المبحث الثالث</u> : تطور مفهوم التنمية من مستوى التنظير إلى مستوى خبرات الدول 39

المطلب الأول : النمو و التنمية والقضاء على الفقر . 39
المطلب الثاني : التنمية وسد الفجوة 41
المطلب الثالث : التنمية والتحرر الإنساني 43
المطلب الرابع : التنمية والتحرر من التبعية 45

المبحث الرابع : مفهوم التنمية في ضوء الأزمات و المستجدات **50**

المطلب الأول : التنمية والثورة العلمية و التكنولوجية . 50
المطلب الثاني : التنمية والحفاظ على البيئة 53
المطلب الثالث : التنمية والحريات والمشاركة الديمقراطية 55
المطلب الرابع : التنمية و التنمية الإنسانية 58
المطلب الخامس : التنمية و الحكم الراشد 60
الفصل الثاني : واقع التنمية بجنوب حوض المتوسط 67

المبحث الأول : مؤشرات التنمية بدول ضفتي المتوسط **68**

المطلب الأول : المؤشرات السياسية المؤسسة 68
المطلب الثاني : المؤشرات الاقتصادية 77
المطلب الثالث : المؤشرات الاجتماعية 80

المبحث الثاني : خصوصية طرح مسألة التنمية بدول جنوب حوض المتوسط **91**

المطلب الأول : التخلف السياسي 91
المطلب الثاني : التخلف الإداري 92
المطلب الثالث : التخلف الاقتصادي 94
المطلب الرابع : التخلف الاجتماعي 99

المبحث الثالث : معوقات التنمية بدول جنوب حوض المتوسط **101**

المطلب الأول : الجانب السياسي 101
المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي 106
المطلب الثالث : الجانب الاجتماعي 109

المبحث الرابع : التنمية المستقلة كإستراتيجية بديلة لتنمية جنوب حوض المتوسط **113**

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستقلة 113
المطلب الثاني : متطلباتها 116
المطلب الثالث : آلياتها 118
المطلب الرابع : أهلية دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط للتنمية المستقلة 119
الفصل الثالث : آفاق التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط 127

المبحث الأول : مكانة التنمية في إطار العلاقات الأورمتوسطية 128
المطلب الأول : الشراكة الأورمتوسطية 128
المطلب الثاني : مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط 133
المطلب الثالث : التعاون جنوب – جنوب 136

المبحث الثاني : الاهتمام الدولي بالتنمية المتوسطة **142**
المطلب الأول :الجهود الدولية 142
المطلب الثاني : الآليات الدولية لدعم برامج التنمية 143

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه التنمية بجنوب حوض المتوسط **146**
المطلب الأول: تحديات دولاتية 146
المطلب الثاني: تحديات لادولاتية 148
المبحث الرابع :نحو بناء إستراتيجية لحل أزمات التنمية بجنوب حوض المتوسط 150
المطلب الأول : التنمية السياسية 150
المطلب الثاني : التنمية الإدارية 152
المطلب الثالث : التنمية الاقتصادية 155
المطلب الرابع : التنمية الاجتماعية 156
الخاتمة .
قائمة المراجع.
الملاحق.
الفهرس .

تلخصت دراسة موضوع التنمية بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط في البحث عن مكامن الخلل في البرامج التنموية بالمنطقة على مختلف المستويات وذلك عن طريق تحليل الواقع التنموي ومن ثم محاولة اقتراح البديل الأنسب والكفيل بإعطاء دفع لعجلة التنمية بهذه البلدان

الكلمات المفتاحية: التنمية / جنوب المتوسط / الواقع / الآفاق

L'étude du développement du sud de la Méditerranée est résumée à la recherche d'anomalies dans les programmes de développement dans la région à différents niveaux et à travers le développement et l'analyse de la réalité et proposer des alternatives concrètes pour donner plus de développement dans ces pays.

Mots clés:
Développement / Méditerranée / réalité / perspectives.

The study of the development of the southern Mediterranean basin is summarized in the search of abnormalities in development programs in the region at different levels and through the development and analysis of reality and proposing some alternatives in order to give more development in these countries.

Keywords: Development / Mediterranean / reality / perspectives.